

مقاربات تأويلية
في فصل (القصر) من كتاب
دلائل الإعجاز
للإمام عبدالقاهر الجرجاني
(ت: ٤٧١ هـ)

بقلم
محمود توفيق محمد سعد
الأستاذ في جامعة الأزهر الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ.
اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ أَهْلَ الثَّنَاءِ
وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ
وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى
مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ
أما بعد: فهذه محاولة عجلى لتقريب صفحات من كتاب دلائل الإعجاز للإمام عبد
القاهر الجرجاني(ت: ٤٧١هـ) لا يستغنى بها عن غيرها، وما هو إلا إغراء بالمجاهدة
في تحقيق حسن الفهم ، وتنوير مقالات أهل العلم ومحاوراتهم، استغناء بها عن محاوره
من يُصدئ القلوب سماعُ نعيقهم ... ممّا ملأ طباق الأرض صباح مساء من أشباه الناس
في ميزان الحق والخير ، لعلك تجد في محاوره أمثال عبد القاهر ما يصرفك عن
محاوره من دونهم فتحسن استثمار ما بقي عمرك.

روى البخاري في كتاب(الرقاق) من صحيحه عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قَالَ
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ » .
ولنكن جميعاً على ذكر من قول الله تعالى : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ
بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ
نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (سورة النساء: ١١٤)

ولنكن جميعاً على ذكر من أن هذا النبأ الإلهي جاء في سياق سورة "النساء" سورة
بيان منهج بناء المجتمع المسلم على أساس من العدل والرحمة. فالحذر الحذر من
نجوى لا تنصر حقاً بحق ، ولا تنشر خيراً في الناس كل الناس .

وكتبه

محمود توفيق محمد سعد

تذكيرٌ بالفريضة الغانية في مدارس علم البلاغة العربي

الدّرس البلاغيّ للبيان سواء كان بيان إبداع شعراً ونثراً أدبياً أو بيان وحي قرآنا وسنة ليس القصد منه في شرعة العقل البلاغي العربيّ كمثلته عند غير هذا العقل من العقول البلاغية الأخر.

المدارس عند العقل البلاغي العربيّ للبيان أداة من أدوات التربية والتثقيف، لتغيير الواقع "الإنساني" من سيء إلى حسن ، ومن حسن إلى أحسن : للترقي بالمتلقّي من طور الإنسانية إلى طور الآدمية : لإخراج النّاس من ظلمات الإنسانية التي يأنس فيه النّاس بالنعم المسداة إليهم تفضلا من خالقها ، وينسون المنعم ﷻ ، إلى نور الآدمية الذي به يتحقق الصلاح والإصلاح، وتطهير الحياة كونا وإنسانا من الفساد والإفساد الذي هو رسالة سيدنا "آدم" ﷺ وقد دلّ على هذا بتسميته "آدم" .

المدارسات في علم البلاغة العربية هي من قبيل علم التربية الآدمية أو من شأنها أن تكون كذلك ، وأن يمارسها أهلها لتكون كذلك . وإلا كانت مدارسهم هذه غير محققة لمقاصدها، فكلّ علم مقاصده التي يجب تحقيقها، والتي يجب إجراء المدارس وفقاً لأصولها وضوابطها التي من شأنها أن تحقّق هذه المقاصد " إنّما الأعمال بالنيّات": إنّما المدارس بمقاصدها ، فالمقاصد لكلّ علم هي التي تصطفي منهجه وأدواته ومهاراته وقضاياه ومسائله . فكنّ من ذلك على ذكرٍ معصومٍ من داء الغفلة.

لهذا تراني فيما أسطره لك في قضايا علم البلاغة العربيّ وقضاياه حفيّاً بلفت البصائر إلى غير قليلٍ من الحقائق الإيمانية ، والقيم الخلقية التي يتضمنها البيان البليغ حفراً للمتلقّي ألا يغيب نفسه ، فيستغني من البيان بما فيه من مسائل البلاغة ثم لا يحمل منه ما ينفعه في سفره إلى ربّه ﷻ . فمن استغنى بنظره بمدراسة القضايا العلمية لخصائص التراكيب وأنماط التصوير وفنون التعبير ومسائلها ، ومذاهب العلماء في كلّ وآرائهم، وسبر أدلتهم وشواهدهم وأمثلتهم وتفكيكها ، دون أن يحمل من طعام الأفئدة ما ينيرها ، فتبصر الحقّ وتنصره بالحقّ، وتبين الخير ، فتصنعه ، وتنشره في النّاس كلّ النّاس وتعلم الشرّ وطرائق اصطناعه عند جنده ، فتقاومه ، وتمحقه ، فإنّه كمثل الذي فسّر الثمرة وقشرها، واستحصد الحب وطحنه ، واكتفي ، فلم يطعم. ولا يفعلها إلا مأفون. وأعيذك بالله ﷻ أن تكون .

إنّي لعلّ يقيّن وثيق أنّ العلم الدقيق إذا مزج بخلقٍ أنيق كان منهما الحقّ منصوراً ، والخير منشوراً .

وكلّ علم وإن دق لا يمازجه خلقٍ حسيّن فهو علم غير نفع ، وكلّ خلقٍ لا يمازجه علم صحيح نصيح لا يبقّى على الحدثان .

فلا يضيّقن صدرك إن أنا عرّجت بك من بعد القول في القضية العلمية البلاغية على ما هو طعمة الفؤاد ، ولا تحسبن أنّي قد أدخلت في علم البلاغة العربي ما ليس فيه ، فتقول

في قولي فيه كل شيء إلا البلاغة، كما قالوا جهالة في تفسير " مفاتيح الغيب" للفخر الرازي فيه كل شيء إلا التفسير. بل أنا استخرج لك من القول العلمي في القضية والمسألة العلمية بعض طعمة فؤادك ، فأكملن ما بقي فيها على قدر حاجتك وحاجة من تقوت

روى أبو داود في كتاب " الزكاة" من سننه بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ ». رواه أحمد والحميدي في مسنديهما

وفؤادك أول ما تقوت " روى مسلم في كتاب " الزكاة" بسنده مرفوعاً قَالَ ﷺ : « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلْأَهْلِكَ فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا ».

بَقِيَ أَمْرٌ مَهْمٌ: إن كنتَ تقرأ مثل كتابي عبد القاهر: "الدلائل"، و"الأسرار" للتعقل قواعد علم البلاغة ، فإنك لا محالة قد ضللت الطريق، وستنفق عمرُك وجُهدك فيما لا يبلغ بك بغيتك، فإمّا أن تسلك إلى تلك الطلبة طريقاً آخر هو أيسر مسلکاً، وأقصر مسافة ، وأقل كلفة، فبملكك أن تعقل كتاباً كمثّل كتاب " البلاغة الواضحة " أو كتاب " جواهر البلاغة" أو كتاب " علوم البلاغة " للمراغي ، بل إن ما يدرس لطلاب المرحلة الثانوية الأزهرية من نحو كتاب "المنازل في علوم البلاغة، وكتاب " مفتاح البلاغة" وكتاب أسرار البيان " ليحقق لك عقله هذا الطلبة وتلك البُغية القريب نوالها. وأما – أن أُبَيّن إلا أن تقرأ كتابي عبد القاهر وما كان منهما بسبيل – فعليك فريضة عين أن تصحّ طلبتك بما يتواءم مع ما يكون له الاجتهاد في قراءة هذين الكتابين وأمثالهما، من أسفار أهل العلم

كتابا عبد القاهر وما قاربهما بُغية القارئ النَّصوح نفسه وقومه المستثمر جهده وعمره، منهما إنّما هي اكتساب مهارة تلقى منهج التفكير والتعبير عند عبد القاهر وأضرابه ، وتعلم منهجهم في الدخول إلى القضية التي هو قائم لها لفهمها وإفهامها ، وتتعلم كيف يمكنك أن تستخرج ممّا هو موجود ما ليس بموجود من غذاء نفسك وقلبك وروحك وشفاء ذلك، وأن تتعلم كيف تقتبس منه ما يخرجك من ظلمات طورك الإنساني الآنس بالنعمة النَّاسي من أنعم بها عليك إلى طور الآدمية التي تتخذ حسن توظيف هذه فيما خلقة له ، وحسن بلوغه مقام العبودية القائنة لله ربّ العالمين سبيل شكر هذه النعم .

فمن بعد أن تفرغ من الاستيلاء على مقالة عبد القاهر في القضايا البلاغة في الباب الذي اشرحه لك هنا (القصر) عقلاً وتفكيراً وتبصراً يجب عليك أن تفرغ لتبصر منهج عبد القاهر في تناوله القضية أي أن تجيب عن كيف قال، وليس ماذا قال، وأن تتبين مدخله إلى قضاياها ، وعن استشهاته، وعن محاورته ومحاجته، وسبيل إقناعه المتلقّي ، وعن تفكيكه المسألة ، وعن نسق المسائل وتراتبها وعن منهجه في الإبانة عن معانيه ومغازيه . وعن التزامه في بيانه بما قرره من أصول في استعمال (إنما) و(الاستثناء

المفرغ) و(لا) العاطفة أكان بيانه عن معانيه ومغازيه ملتزمًا بالأصول والقواعد التي قام لبيانها .

هذا ما يليق بك ، أمّا أن تكتفي بأن مذهب عبدالقاهر في(إنّما) كذاوفي(لا) العاطفة كذا ،ونحو ذلك، فإنك قد عقلته وما طرّ شاربك ،وأنت طالبٌ في المرحلة الثانوية الزهرية ، فلا تتكصّن على عقبيك. لا يليقنّ ذلك بك.

وقراءة المسألة في دلائب الإعجاز" أوأسرار البلاغة" لا تغنيك عن أن تخادنها في ما يعرف بشروح التلخيص ، إلا أنّ طلبتك من القراءة في هذه الأسفار لا تكون لتحصيل قواعد علم البلاغة ، ومذاهب العلماء وآرائهم. كلا

من طلب ممّا يعرف بشروح التلخيص ،والحواشي والتقارير أن يتعلم قواعد البلاغة فقد ضل السبيل. مثل هذه الكتب لا بد لطلاب علم البلاغة العربي في طور عالٍ متقدم من أن يُخادنها ناصحة ليتعلم منها طريقة التفكير ومناقدة الرؤى، والتدقيق في الإبانة، والتدقيق في مناقدة الأدل

+ والاستدلال بها،وتعارضها ونحو ذلك ممّا هو من قبيل مهارات البحث العلمي عامة، وفي علم لسان العربية خاصة.

مثل هذه الكتب تكسبك ما لا يتوقف نفعه على مجال الدّرس البلاغيّ ممّا يجعل هذه

الكتب غذاء للعقل العلميّ في أي مجال من مجالات علوم العربية، وعلوم الإسلام. ﴿

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة آل

عمران: ٢٠٠)



(مدخل عبد القاهر إلى القول في "إنما")

حديث عبد القاهر في (إنما) مبني على كلامه في (إن) فلما فرغ منها نظر في شأنها حين تركيب معها (ما) ليرى ما هي فاعلة فيها، وكيف أنّ إضافة (ما) إليها خاصّة تفعل في وظيفتها "الدّالية" و "الإعرابية" فعلاً لم يكن لها من قبل، وإن كان مبنيّاً عليه. وهذا النهج في ترتيب القول على قول فيه نهجٌ علميٌّ وتربويٌّ في تحقيق القضايا العلمية، وإيصالها إلى القلب وتمكينها، فهو ممّا ينتمي إلى حكمة إتيان المعنى من الجهة التي هي أصحّ لتأديته، والتي هو أحقّ بها.

عبد القاهر في دخوله القول في دلالة (إنما) على القصر من باب كلامه في (إن) وتأثيرها في الكلام، وكيف أنّها تهییء الكلام لأن يقع موقعاً لا يقع إلا بتهيئتها، وكيف أنّها تمنح الكلام قدرة على أن يُستغنى عن ذكر بعضه، فيكون تركه أبين من ذكره كأنّي به وهو يفعل ذلك يهدينا إلى أن نتبصر كيف أنّ (ما) حين تقرر بـ(إن) تجعل لها من العطاء الدّاليّ ما لم يكن لها قبل فتستحيل (إنما) ذات دلالة لم تكن لـ(إن) وحدها، ولا لـ (ما) وحدها.

وفي هذا دلالة على أنّ نظم أداة معنى مع أخرى ليشكلا أداة ثالثة، يجعل لهذه الأداة الثالثة معنى ليس لأيّ من عنصريها قبل التركيب، فإذا ما كان هذا على مستوى حروف المعاني، فالأمر كمثله في الكلم قبل وبعد تركيبها لبناء جملة، والجملة من قبل ومن بعد لبناء صورة كلية أو فقرة... وهكذا حتّى يصل بك الأمر إلى بنية النصّ. ومن ثمّ يمكن أن تتسم نظرية النظم الجرجانيّة المدارج بدأً من الكلمة ممثلة في حروف المعاني المركبة، وانتهاءً ببنية النصّ الكبرى.

وهذا يهدينا أيضاً إلى أنّ ما هو مكنوز في التركيب ليس هو مجموع ما ركب منه، فتكون علاقات معاني الأجزاء ببعضها في وجودها الجمعيّ، كعلاقة الأعداد مفردة حين تجمع، فالرقم (٣) هو مجموع الرقم (١) و(٢) ولم يحدث تغيير في أيّ من الرقمين: (١) و(٢) فهما في حال الانفراد كمثلهما في حال الجمع.

الكلمات ليست كالأعداد: الكلمات في وجودها الفرديّ لها معنى، فإذا نسق بعضها إلى بعض في "نصّ" كان مدلول هذا النسق النصّي شيئاً آخر ليس هو مجموع معاني مفرداته، ممّا يعني أنّ كلّ مكوّن متحقّق بالتأثير والتأثر.

الكلمات أشبه بالسوائل لكلّ لونه وطعمه ورائحته، فإذا ما أضيف بعضها إلى بعض، تحقّق تمازج يحدث تغييراً جوهرياً في مكوّنات هذا المزيج، فلا يُمكن لأحد أن يتبيّن من هذا المزيج طعم مكوّن من مكوّناته على ما كان عليه حال انفراده.

ومن يتبصر ما جاء به العلماء في أثر الأصوات بعضها في بعض في بنية الكلمة، فيما يعرف بعلم "الصرف" : تصريف بنية الكلمة " وما جاء به ابن جني في كتابه "الخصائص" من التأثيرات المتبادلة التي تقع بين الكلم في بنية الكلام يدرك ما بين هذه المكوّنات من علاقات وثيقة تتراخ وترابح يجعلها مترابحة بالمعاني مقتدرة على حمل وفير من دقيقتها ولطيفها وطريفها ممّا يحمل المتلقي على ألاّ يستغني بعطاء ظاهر

ما سمعت أذنه، بل عليه فريضة أن يتسمع أو إن شئت أن يسترق السمع ليتبعه نورٌ مبين يضيء فؤاده ، فيبصر الحقائق على ما هي عليه ، فتكون رؤيته الحياة كونًا وإنسانا رؤية عرفانية تتغور الأشياء ولا تحاجزه ظواهرها عن أن يُخبر مكنوزها فيزداد بالله جلّ جلاله عرفانا، وله قنوتًا وإخبارًا .

العلاقة بين الكلمات في بنية الكلام هي علاقة تمازج دلاليّ، وليست علاقة تجاور وتراصّ وتساند ، فمن استغنى بتحليل مكونات الكلام عن البصر بمجموع ما يدلّ عليه فقد ضلّ السبيل الأمثل في التلقّي فقهاً وفهماً.

ومن ثمّ فإن حقّ ما يعرف بـ " نظرية النّظم الجرجانيّة " أن تتسّمّ المدارج بدأً من الكلمة ممثلة في حروف المعاني المركّبة ، وانتهاءً ببنية النصّ الكبرى . هذا في عالم البيان ، والأمر كمثله في عالم صانع هذا البيان : جوهر العلاقة بين أفراد المجتمع المتكلم بذلك البيان يجب أن تكون علاقة تفاعل تأثيرًا وتأثرًا . أنت فردًا لست أنت أنت جماعة ، لا بدّ من أن تحدث تأثيرًا وتأثرًا، أنت فاعلٌ مفعولٌ معًا.

وهذا يحقق العدالة بين مكونات المجتمع من جهة ، ويحقّق التكافل من أخرى . وبهذين : العدل والتكافل يتحقّق لمجتمع عزته ومنعته من أن يتسلّط عليه طاغية فإنه لا يتلطّ إلا إذا تشرزم المجتمع وتنازع : (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) (سورة الأنفال: ٤٦) .

روى أحمد في مسنده بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا لَا تَعَادُوا وَلَا تَبَاغَضُوا سَدُّوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا » .

الكلمة في عالم البيان كالمرء في عالم الإنسان ، أنت في وجودك الفردي لك قيمة، ولكن هذه القيمة تتغير في وجودك الجمعيّ ماثراً ومتأثراً، الوجود الجمعيّ للأشياء هو الوجود النفعيّ الذي خلقت الأشياء له ، ولذا قال الله تعالى في سورة الاصطفاء " سورة آل عمران " «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» (سورة آل عمران ١٠٤) تأمل فإنه قد جمع في هذه الآية المنهج (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ) والأداة (يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) والعقبي (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) . فالوجود الجمعيّ (أمة) هو منهج الصلاح والإصلاح، بغير هذا الوجود الجمعي لن تتحقق الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يثمر الفلاح في المسير (الدنيا) والمصير (الآخرة) فإن الصلاح وحده لا يكفي بل لا بد أن تكون صالحاً مصلحاً ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهِلِكَ الْفُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ (سورة هود: ١١٧) هذا الأمر القائم في مكونات عالم الإنسان هو هو القائم في عالم البيان . فإحسن استحضاره في فقهك عالم البيان لتفقه عالم الإنسان .

مفتّح النّصّ ومقاربتّه فصل في مسائل "إنّما" (١)

قول الفارسيّ في "إنّما" في كتابه "الشّيرازيّات" (٢)

(١) كان من لقانة عبد القاهر أن صدّر حديثه في دلالة "إنّما" على القصر بتأصيل ذلك ممّا ذهب إليه واحد من أعيان النّحاة الذين لا يتوقف نصيفٌ في إمامتهم: أبي عليّ الفارسيّ. وكفى أبا عليّ أنّه صانع أبي الفتح عثمان بن جني حكيم العربية وفيلسوفها .

هذا التّأصيل الكاشف عن مخرج دلالة (إنّما) على القصر فيه هداية لطلاب العلم ، ولا سيما الشّدة فيه إلى أنّه لا يكفيك طالب علم أن تعلم دلالة الكلام على معانيه، بل عليك أن تفقه مخرج دلالاته ووجهها ومستوى هذه الدلالة ، وهذا ما عمد عبد القاهر إلى تصدير كلامه به هنا .

وأنت إذا ما توخيت مداخل كلام عبد القاهر في أبواب العلم رأيت له في كلّ ما يُمكنك إن استجمعت أن تبني منه منهجًا نحن في حاجةٍ إليه، لأنّ صناعة طالب العلم لا تكون بإتراعه بمقالات العلماء في القضية أو المسألة العلمية فحسب، بل الأهم من ذلك أن يشفع هذه الإتراع ببيان مناهج العلماء في مداخل القول فيها، ومنازعههم ومناهجهم في الفهم، وفي الإفهام أيضًا، كيما يكون لهذا الطالب المراد صناعته صانعًا للعلم وليس حاملًا له ما يُعينه على أن يطعم من عمل عقله إن صفا قصده واستنفحل عزمه . فليس أنفع للمرء من أن يطعم من عمل عقله البصير الحكيم .

(٢) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسيّ والدًا ومولّدًا السّدوسيّ العربيّ والدّة، (ت: ٢٨٨هـ)

ويحسنُ بك أن تقرّ ما كتب عبد الفتاح اسماعيل شلبي في كتابه "أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ، وآثاره في القراءات والنحو" نشر دار المطبوعات الحديثة ، فإن فيه ما ينفعك ويغريك بأن تكون كما يحب الله تعالى منك أن تكون .

(فقرة : ٣٨٨) قال الشيخ أبو علي في "الشيرازيات" (١) :

وكتاب "الشيرازيات" واحدٌ من كتبِ أبي عليِّ الفارسيِّ ، وهو شرح لمسائل عرضت عليه في مقامه بـ "شيراز" فأجاب عنها ، بهذا الكتاب ، وقد نشر الكتابُ محققاً الدكتور حسن محمود هندأوي - مكتبة كنوز اشيليا بالرياض - ١٤٢٤ هـ .

وكثير من مصنفات أبي عليٍّ تسمَّى باسم ما أنتجها فيه من البلدان ، أيكون ذلك منه شكرانا لأهل تلك البلاد بتحليلها بهذه العنونة أم يكون فيه إشارة إلى أنَّ طلاب العلم في كلِّ بلدٍ كان لهم الفضل فيما رغن في تلك الكتب من دقائق العلم ولطائفه وطرائفه بما تساءلوا عنه ، فكان تساؤلهم مفاتيح خزائن مكنوز العلم في صدره ، فثره عليهم ، ممَّا قد يغرينا بأن نناظر مسائل كلِّ كتاب نسب إلى بلدٍ لنعلم من خلال مناظرة ما استودع في كلِّ حركة العقل العلمي في تلك البلدان

أيكون لنا أن نفعل؟

فرضٌ علميٌّ نحتاج إلى سبره واختباره، فقد يكون له من الحق نصيبٌ ، وقد يكون حديث نفسٍ لا واقع له.

وكتاب "الشيرازيات" أجاب فيه عن أسئلة وردت إليه في شيراز حين أقام فيها وهي ثلاثٌ وأربعون مسألة . ومن المسائل التي عني بها مسألة "الحمل على المعنى" وهذا من شجاعة العربية ، كما نصَّ عليه تلميذه ابن جنِّي في "الخصائص" وهذه المسألة وثيقة الصلة بالعقل البلاغيِّ ، وبقضية خروج الكلام على خلافٍ مقتضى الظاهر ، وهذا ما يشتغل به العقل البلاغيِّ . ولعلي أفرغ لهذه المسألة ، فأنظر فيها نظراً يكشف بعض ما فيها من معاني الهدى ففي بيان الوحي قرأنا وسنة كثيرٌ من صور الحمل على اللفظ في سياق والحمل على المعنى في سياق ، وهذا لا يكون إلا عن مقتضى فتى ، ولمغزى نبيلٍ ، وما كان كذلك كان طلبة العقل البلاغيِّ العربيِّ ومستطعمه .

(١) ما نقله عبد القاهر عن " الشيرازيات " فيه تصرفٌ ، وقد تحدث أبو عليٍّ في شأن بيت الفرزدق في ثلاثة مواضع :

في المسألة الثالثة ، وهو بصدد القول في الحمل على المعنى في قولهم : "نشدتك الله إلا فعلت" (ص ٤٨) فقال: "ومثل ذلك في الحمل على معنى النفي قوله: " وإنَّما *"

" يقول ناسٌ من النّحويين (١) في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] (١)

يدافعُ عَنْ أحسابهم أنا أو مثلي " ففصل الضّمير حيثُ كان المعنى : " ما يدافعُ إلّا أنا ". ولولا هذا المعنى لم يَسْتَقِمْ ؛ لأنّك لا تقول : يقومُ أنا. "

وفي المسألة التاسعة عشرة : مسألةٌ في " الحمل على معنى النّفي دون لفظه . (ص: ٢٥٣) وهذا ما نقله عبد القاهر بشيءٍ من التّصرف . ولكن عبد القاهر لم ينقل ما نقله الفارسي عن سيويه في مسألة الحمل على معنى النّفي (ص: ٢٥٣) وانتقل إلى النقل عن موضع آخر هو المسألة السابعة والعشرين (ص: ٣٩٨) في سياق القول في الذي يكون اللفظ فيه على الصورة والمعنى على غير ما يُوجبه اللفظ ، وهو بابٌ غير ضيقٍ كما يقولُ الفارسيُّ وهو هنا ينقلُ عن بعض النّحاة دون تعيين أنّ ﴿إنما حرّم ...﴾ المعنى ما حرّم عليكم إلّا الميتة .. " (ص: ٣٩٧) ثم يقولُ : " وأصبتُ ممّا يدلُّ على صحّة قولهم قول الفرزدق ... " (٣٩٨)

والعقلُ البلاغي في آثار أبي علي الفارسي يحسن استحصاد ثماره ، وتأصيلها ، وبيان أثرها في ما جاء من بعدُ في أهل العلم . ، فذلك كاشف عن ما تلقاه مسائل العلم من قوامة في تنقلها في أفئدة العلماء وألستهم ، فالعلم رحم بين أهله . ليس القصد في دراسة التفكير البلاغي في آثار أبي علي الفارسيّ إلى أن تجمع مقالاته ثم تصنفها ثم تقول من أخذها عنه بعدها ، ونحو ذلك ، فهذا وإن كان حسنا إلّا أنّه ليس من البحث العلمي في شيءٍ ، لأنك لم تعد بفائدة على ما جاء به أبو عليّ ، وأوّل من عليك إكرامه فريضة عين في بحثك العلمي هو العالم الذي تدرس مقالته .

(١) قوله (يقول ناسٌ) يفهم من هذا التّنكير التعظيم أي هم النّاسُ ، ممّا يبين عن وجه التّأصيل أو الاستشهاد أو الاستئناس بكلامهم ، وهذا من حُسن دلالة أبي عليّ على ما يُريدُ ، وهؤلاء الذين يؤصل أبو علي القول بتضمن (إنّما) معنى (ما ، وإلّا) إنّما هم أعلى طبقة من أبي عليّ هو من هو ، والاستدلال تأصيلاً بفهمهم آية على أنّهم قد بلغوا في الفهم مبلغاً يجعل ذلك الفهم ممّا يستدلُّ به أو يستأنسُ به . وإذا قال أبو علي الفارسيّ عنهم (ناسٌ) فلا شك أنّهم في طبقة عليّة من العلم تحمل أبا عليّ أن يجعلهم هم " الناس "

كان بملك أبي عليّ أن يسلك سبيلاً آخر للدلالة على تضمّن (إما) معنى (النفي والإيجاب) ولكنه أثر أن يسلك الاستدلال أو الاستئناس بفهم ناس من النحويين إيماءً إلى أنّ فهمهم البيان هو البيان ، فأنعم بقوم فهمهم يعتمد إليه تأصيلاً، واستدلالاً، واستئناساً.

(١) قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف: ٣٣)

هذه الآية اشتملت على خمسة محرمات هي على الترتيب:

الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ

وَالْإِثْمَ

وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ

وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا

وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ

وهذه الخمس هي المقصور عليه ، كأنه قيل ما حرم ربّي إلا الفواحش... إلخ.

وهذا قصر إضافي نظراً للآية التي قبلها : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة الأعراف: ٣٢)

والمعنى هذا ما حرمه الله ﷻ وليس الذي حرّمته أنتم . فكانه قيل إنّما حرم الله هذا ، لا ما حرّمتموه .

وإن تأملت ألفيت أنّ هذه الخمسة اشتملت على سبيل الإجمال كلّ ما هو محرم في الكتاب والسنة . ويحسن بك أن تتلبث لتنظر نسق هذه المحرمات ، وكيف أنه بدأ بكذا، ورتب عليه كذا ... فهذا مهم جداً ، فبلاغة التناسب ترتباً ذات قدر عليّ لدى العقل البلاغيّ العربيّ (أنزلوا الناس منازلهم) (من حديث أمنا عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: كتاب "الأدب" من سنن أبي داود)

وفي ما أعرب به عن هذه محرمات لفتت إلى علة الحكم، فالفطرة السوية تنفر من هذه المحرمات إن لم يصرح بتحريمها، وهذا يهدي أن من أقدم عليها فقد خالف الفطرة، لذا كانت هذه المحرمات الكلية الخمس هي محرمة في شرعة كل رسول، ولم يكن شيء منها البتة مباحا فنسخت بإباحته في شريعة رسول آخر. ومن ثم فهي أصول المحرمات كلها. وهي تشمل كل أحوال الإنسان وعلاقاته مع ربه سبحانه وتعالى ومع نفسه، ومع الحياة كونا وإنسانا.

جاءت هذه الآية عقب قص قصة آدم عليه السلام من خلقه إلى إخراجه وما كان من إبليس معه، وإهباطه من الجنة، وتذكير الله تعالى لبني آدم ألا يفتنهم الشيطان، كما فتن أبويهما آدم وحواء، وذم الكافرين في تحريم ما لم يحرم، أمرا نبيا ﷺ بأن يقول لهم ذلك تسفيها وإنكارا عليهم: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف: (٣٢)

فأتبع ذلك بيان أصول ما حرم الله تعالى، أمرا نبيا ﷺ أن يقول لأمته أمورًا يبلغهم بها عن الله تعالى:

الأول إِنَّ اللَّهَ تعالى لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ

والثاني أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْقِسْطِ وَإِقَامَةِ الْوَجْهِ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَدَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ .

ومما أمره بقوله تبيان ما حرمه الله تعالى، وهي الخمسة التي ذكرتها قبل.

وحسن أن تبصر قوله (حرم ربي) مصرحا بالفاعل، وكان يُمكن أن يقال في غير القرآن إنها حرم الفواحش، ولكن النظم صرح بالفاعل (ربي) استحضرًا للمعنى أن هذا التحريم إنما هو سبيل إلى التربية والتزكية والتنمية والرعاية، مما يستوجب على المرء أن يحمد الله تعالى على أن حرم ما حرم، فتحريمه نعمة تستوجب الشكر.

من منا يتذكر شكر الله تعالى على تحريمه ما حرم؟

نحن معنيون بحمد الله تعالى وشكره على ما أباح، ولكننا غافلون عن حمده وشكره على تحريم ما حرم، فكم من نعمة نحن الغافلون عن شكرها، وأول ذلك نعمة تحريم ما حرم.

(١) في هذا الفهم والتأويل دلالة على تضمن (إنَّما) معنى (ما) و (إلا) : (الاستثناء المفرغ) المفيد عند أهل العلم الحصر ، فكان في هذا ما يدل على أنَّ (إنَّما) في هذا الموضع مفيدة للحصر . والقول بأن (إنَّما) أفادت الحصر لتضمنها معنى النفي والاستثناء (الاستثناء المفرغ) هادٍ إلى أنَّ (إنَّما) ليست دالة على الحصر بذاتها ، ووضعها كمثّل " الاستثناء المفرغ " ممَّا قد تجد فيه إفادة (إنَّما) الحصر ضعيفة ممَّا يُمكن أن يَنازع في إفادتها له بنفسها لا بسيتقها ، وذلك ما قد كان قديما وحديثا .

ومَّا هو تأصيل لهذا ما فهمه سيدنا عبد الله بن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا من قول سيدنا رسول الله ﷺ : "إنما الرِّبَا في النسيئة" فقد ذهب ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُ من هذا إلى حصر الربا في ربا النسيئة، على سبيل الأفراد، وأنَّ الربا لا يكون فيما سُمي بربا الفضل . روى مسلمٌ في صحيحه (كتاب: المساقاة) بسنده عن عطاء بن أبي رباح أنَّ أبا سعيدٍ الخُدريَّ لَقِيَ ابنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ أَشَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- أَمْ شَيْئًا وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَلَّا لَا أَقُولُ أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ ، فَلَا أَعْلَمُهُ ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ « أَلَا إِنَّما الرِّبَا في النِّسيئةِ » .

فهم ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُ من (إنَّما الرِّبَا في النسيئة) أنَّ المعنى لا ربا إلا في النسيئة، فأثبتته في " النسيئة " ونفاه عن " الفضل " وثم رواية في البخاري " لا ربا إلا في النسيئة "

وفي رواية للبخاري (كتاب البيوع) : قَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَأَلْتُهُ (أي ابن عباس) فَقُلْتُ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ قَالَ كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ ، وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي ، وَلَكِنِّي أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « لَا رِبَا إِلَّا فِي النِّسيئةِ » .

وما ذهب إليه سيدنا ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا ، رجع عنه وقال بربا الفضل وربا النسيئة معًا لما علم ما جاء عن سيدنا رسول الله ﷺ من تحريم " ربا الفضل " كذلك كانوا وقافين عند ما جاء عن الله ﷻ أو عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وكذلك علينا أن

قال: وأصبتُ ما يدلّ على صحّته قولهم في هذا، وهو قول الفرزدق: (١)
أَنَا الدَّائِدُ الحَامِي الدَّمَارَ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (١)
فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجِّباً أو منقياً. فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم (٢)

كون شعارنا لما جاء به الوحي قرآنا وسنة : (سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ)

(١) في هذا استدلال بالشعر على صحّة تفسير أهل العلم كتاب الله ﷻ ، وهي سنة عن عمر بن الخطاب ؓ. كان إذا سأل عن معنى كلمة، وفسرها له من يعرف قال :أو تعرف العرب ذلك ؟ فيقال له قال شاعرنا كذا ، فيقول عليكم الشعر فإنهم ديوان العرب.

من هذا ما كان في سؤاله عن معنى (تخوّف) من قول الله تعالى : ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمُ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (النحل: ٤٧)

(ينظر جامع البيان للطبري ، ونظم الدرر للبقاعي ، وفتح القدير للشوكاني ، وغيرهم في تفسير هذه الآية) فالشعر يستدل به على صحّة تفسير أهل العلم كتاب الله ﷻ ، ولا يستدل به البتة على صحّة القرآن ، فالقرآن يستدل به ولا يستدل عليه بغيره، ولهذا قال عبد القاهر في بيان حاجة البلاغي للشعر: " أردته لأعرف به مكان بلاغة ، وأجعلهُ مثلاً في براعة ، أو أحتجّ في تفسير كتاب وسنة ، وأنظر إلى نظمه ونظم القرآن ؛ فأرى موضع الإعجاز ، وأقف على الجهة التي منها كان ، وأتبيّن الفصل والفرقان " (الدلائل - ط: شاكر: ٢٦)

تأمل قوله: " أحتجّ في تفسير كتاب وسنة " فأنّه القول الحكيم.

ومن قبل قال مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيري (١٥٦ - ٢٣٠هـ) : " ليت شعراً مرئ القيس عندي " ، فقليل له : ما تصنع به ؟ قال : " أستعين به على ديني "

يقول أبو بكر الخزاز (ت: ٣٢٥هـ) " تأويل ذلك أن يستعين بما فيه من تحقيق اللغة ، وصحّة الإعراب على ما في كتاب الله ﷻ ، وأخبار رسول الله ﷺ " (التفصح في اللغة لأبي الحسين الخزاز. تحقيق عادل العبيدي - نشر دار دجلة - عمان الأردن. ط (١) سنة: ٢٠١١ م ص: ٧١).

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : "يُدَافِعُ أَنَا" وَ " لَا يُقَاتِلُ أَنَا"، وَإِنَّمَا تَقُولُ: "أُدَافِعُ" وَ " أَقَاتِلُ" إِلَّا أَنَّ
الْمَعْنَى لَمَّا كَانَ : "مَا يُدَافِعُ إِلَّا أَنَا"، فَصَلَّتِ الضَّمِيرَ كَمَا تَفْصِلُهُ مَعَ النَّفْيِ إِذَا أَحَقَّتْ مَعَهُ "إِلَّا"،
حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى. (٢)

(١) كَانَ الْفَرَزْدَقُ قَدْ رَبَطَ نَفْسَهُ إِلَى أَنْ يُحْفَظَ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، فَعَدَا جَرِيرٌ بِشَعْرِهِ
عَلَى نِسَاءِ قَوْمِ الْفَرَزْدَقِ ، فَلَمَّا اسْتَنْجَدَتْ بِالْفَرَزْدَقِ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ نِسْوَةً
قَوْمِهِ دَمْعًا لِعَادِيَةِ جَرِيرٍ، فَأَحْفَظْنَهُ ، فَنَقَضَ الْقَيْدَ وَقَالَ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ ، وَفَاتَحَتْهَا:

أَلَا اسْتَهْزَأْتُ مِنِّي هُنَيْدَةً أَنْ رَأْتُ * أُسِيرًا يُدَانِي خَطْوُهُ حَلْقُ الْحَجَلِ

وَهِيَ فِي سِتَّةٍ وَعَشْرِينَ بَيْتًا، وَمِنْ قَبْلِ الْبَيْتِ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ:

فَإِنْ يَكُ قَيْدِي كَانَ نَذْرًا نَذَرْتُهُ * فَمَا بِي عَنْ أَحْسَابِ قَوْمِي مِنْ شُغْلِ

الذَّمَّارُ : مَا تَجِبُ حِمَايَتُهُ ، كَالْأَهْلِ وَالْعَرَضِ . ، وَالْأَحْسَابُ : مَا يَعُدُّهُ الْمَرْءُ مِنْ مَنَاقِبِ
وَشَرَفِ الْأَبَاءِ.

وَنَظْمُ الْفَرَزْدَقِ مِنْ بَابِ النَّظْمِ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ الزَّبِيدِي :

قَدْ عَلِمْتَ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا * مَا قَطَرَ الْفَارِسُ إِلَّا أَنَا

فَصَلَ عَمْرُو الضَّمِيرِ (أَنَا) عَنِ الْفِعْلِ (قَطَّرَ) لِأَنَّهُ الْمَقَامُ مَقَامُ حَصْرٍ قَوْلًا وَاحِدًا
لِمَكَانٍ (مَا) وَ (إِلَّا) وَكَذَلِكَ فَعَلَ الْفَرَزْدَقُ فَصَلَ الضَّمِيرِ (أَنَا) عَنِ الْفِعْلِ (يَدَافِعُ)
لِمَكَانِ الْحَصْرِ ، إِلَّا أَنْ أَدَاةَ الْحَصْرِ هُنَا (إِنَّمَا) فَلَمَّا تَشَابَهَ الْأَمْرَانِ فِي فَصْلِ الضَّمِيرِ دَلَّ
عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً ، وَهِيَ مَكَانُ الْحَصْرِ ، فَكَانَ فِي هَذَا بَرَهَانٌ عَلَى أَنَّ (إِنَّمَا) وَ (مَا) ،
وَ (إِلَّا) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَصْرِ سَوَاءٌ .

(٢) قَوْلُهُ: " فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْإِيجَابُ لَمْ يَسْتَقِم " وَجْهُهُ أَنَّ الَّذِي سَوَّغَ فَصَلَ
الضَّمِيرِ هُوَ إِرَادَةُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِاجْتِمَاعِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ، فَلَمَّا فَصَلَ دَلَّ
عَلَى أَنَّ لَا يَرِيدُ الْإِيجَابَ وَحْدَهُ ، بَلْ يَرِيدُهُمَا مَعًا: النَّفْيَ وَالْإِيجَابَ . فَاسْتَدَلَّ عَلَى
أُرَادَتِهِمَا بِفَصْلِ الضَّمِيرِ .

(٣) الشَّيرَازِيَّاتُ (ص ٢٥٣) وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَبْدُ الْقَاهِرِ عَنْ نَقْلِ مَا نَقَلَهُ الْفَارِسِيُّ عَنْ
سَيَبَوِيهِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَمْلِ عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ ، فَقَدْ قَالَ الْفَارِسِيُّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ: "وَقَدْ
قَالَ سَيَبَوِيهِ مَا يَقَارِبُ هَذَا الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ . " ثُمَّ يَعْرِضُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبَوِيهِ.

المهمُّ أنَّ هذا من الفارسيِّ قولٌ محكم ، فقد أبان أنَّ هذا الأسلوب لا يخلو من واحد من اثنين لا ثالث لهما ، إمَّا أن يكون إيجابا ، أو سلبيًّا . إنَّ كان إيجابًا لوجب أن يقول : أدافعُ ، أو يدافع ، ولا يقول أدافعُ أنا ، فأصول البيان بالعربية لا تأذن بذلك ، فدلَّ الفصل على أنَّه لا يريد إلا الوجه الآخر "النفي" فكان عليه أن يقول : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا ، فهو على نقضِ النفي الأول بلا . عدل عن (ما، وإلا) إلى ما يقوم مقامهما : (إنما) ، فقال (إنما يدافع....) ، وصنع معها ما كان هو صانع مع (ما، وإلا) فكان في هذا دلالة حصينة على أن (إنما) في قوة (ما ، وإلا) في إفادة الحصر .

ومنهج أبي عليٍّ في عرضه المسألة قائم على الحاجة ، وهو نهج يُتخذ لتقرير الأمر المتنازع فيه على نحو يحمل الآخر على التسليم بما يعرضُ عليه .

وقد كان النهج الحجاجي في غير السياق العربيِّ أمرًا رئيسًا في الفعل البلاغيِّ مقدمًا على النهج الآخر ، أمَّا الفعل البلاغي في السياق العربيِّ فقد كانت عنايته بهذا النهج الحجاجيِّ أقل من عنايته بالنهج التخيلي ، ولكنه لم يتخلَّ الفعل البلاغيِّ العربيِّ عن النهجين أبدًا . ومن يسعى إلى أن يقصر الفعل البلاغيِّ العربي ونظر العقل البلاغيِّ في هذا الفعل في واحدٍ من النهجين فإنَّه لغير مصيبٍ .

فإن قلت : في بيت الفرزدق نظرٌ ناقد :

البيت في سياق الفخر ، وقوله (أنا أو مثلي) فيه مثلبة أو معابة ، وما كان للفرزدق أن يقيمها فيه : الفخر لا يأنس به أن يقول (أو مثلي) لأنَّه بذلك يثبت لنفسه مثلاً في هذا ، وهذا لا يليق .

قلت : إن قوله (أو مثلي) أدل على الفخر بدلالة السياق ، لأنَّه لو كان له مثلٌ لما كانت النسوة يارزنَ إليه ، وهو الموثق نفسه للوفاء بنذر جليل ، ولذهبن إلى مثله ، لكن النسوة فتشن في القوم فما وجدن له مثلاً ، فركبن مركبًا صعبًا : عمدن إليه ، وآثرن أن يحنث في نذره ليقضي ما هن أحوج إليه . فسلك الفرزدق إلى إعلاء الفخر بفرادته مسلكا لطيفاً طريفا هو الآنس بالشاعرية الفتية التي هو أميرها ، ألم تسمعه يقولها : "علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا " وهذا إنَّما هو من إتيان المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته .

وقال أبو إسحاق الزجاج (١) في قوله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ) [البقرة: ١٧٣، سورة النحل: ١١٥] (٢) النصّب في "الميتة" هو القراءة (١).

ويمكنك أن تقول: قوله: (أومثلي) نزول على ما هو متخيل النسوة: هُنَّ تَحِلْنَ ضَلَالَةً - أن له مثل، فبحثن عنه، فلم يجدن، فعمدن إليه أن ينقض نذره حماية لهم، فمن حلف على شيء، فرأى أن غيره خير، فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه، كما هدى البيان النبوي (مسلم: الأيمان) فكلام الفرزدق (أومثلي) بني على ما تخليته النسوة لا على واقع الحال ..

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج البغدادي مولداً ونشأة، وكان شيخه المبرد يعرف قدره. وكان يحرص على أن يكون الزجاج في مجلس علمه، لأن وجود طالب نابه في مجلس الشيخ نعمة من الله تعالى على الشيخ، والأعيان يعرفون ذلك ويشكرون الله ﷻ عليه، فكن أنت نعمة الله ﷻ على شيخك.

من تصانيف الزجاج: كتاب معاني القرآن، وخلق الإنسان، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب شرح أبيات سيبويه وكتاب "المواخذات على الفصح لثعلب"، وكتاب العروض وكتاب الأنواء، وكتاب الاشتقاق، وكتاب الفرق، وكتاب خلق الفرس وكتاب فعلت وأفعلت، (توفي عام: ٣١١هـ)

(٢) جاءت هذه الآية في سورة "البقرة": ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (الآية رقم: ١٧٣)

وفي سورة "النحل": ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (النحل: ١١٥)

جاءت هذه الآية في سورة البقرة مسبقة بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (البقرة: ١٧٢)

يقول الزمخشري في تأويل آية "البقرة": "قرئ: (حرم) على البناء للفاعل، و (حرم) على البناء للمفعول، و (حرم) بوزن كرم

ويعلق الطيبي في حاشيته "فتوح الغيب (٣/ ١٩٧ - ١٩٩): " قوله: (قرئ: (حَرَمَ)، على البناء للفاعل وهي المشهورة، وعلى بناء المفعول شاذ.

قال الزجاج: ويجوز: (إنما حرم عليكم الميتة) على أن: الذي حرم عليكم الميتة. والمختار أن "ما": كافة لاتباع سنة الكتابة، [أي كتبت متصلة بإن، تبعاً للرسم العثماني] المعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة؛ لأن "إنما" تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفيًا لما سواه.

وقال أبو البقاء [العكبري]: يجوز أن يكون (ما) بمعنى: الذي، والميتة: خبر إن، ويجوز أن تكون: كافة، والميتة: أقيم مقام الفاعل.

قال القاضي [البيضاوي في تفسيره: أنوار التنزيل. تحقيق

المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت؟ ط (١) عام: ١٤١٨ هـ. ج: ١/ ١٢٠]: [فإن قيل]: "إنما" تفيد قصر الحكم على ما ذكر، وكم من حرام لم يذكر،

وأجاب: المراد قصر الحرمة على ما ذكر مما استحلوه، لا مطلقاً. أو قصر حرمة على حال الاختيار، كأنه قيل: إنما حرم عليكم هذه الأشياء ما لم تضطروا إليها. [راجع حاشية الشهاب على البيضاوي. ج: ٢/ ٢٦٧]

وقلت [أي الطيبي]: الوجه الأول هو الوجه، والثاني ضعيف؛ لأنَّ الحصر في باب "إنما" إنما يأتي في القيد الأخير.

قال صاحب "المفتاح": نزل القيد الأخير من الكلام الواقع بعد "إنما" منزلة مستثنى ولا تصنع شيئاً غير ما أذكره. (ينظر مفتاح العلوم للسكاكي - باب القصر) والقيد الأخير هنا المفعول به، والمعنى: ما حرم عليكم شيئاً من المأكولات إلا الميتة والدم ولحم الخنزير، فالكلام في المأكولات لا في الحال

ويمكن أن يقال: إن عطف (فَمَنْ اضْطُرَّ) يفيد تقييد ما تقدمه بالحال، فصح قوله: إنما حرم عليكم هذه الأشياء ما لم تضطروا إليها.

وإنما تقرير هذا الوجه القصر، فاعلم أن القصر لا بدَّ فيه من سبق خطأ من المخاطب مشوب بصواب، وأنت تريد تحقيق صوابه ونفي خطئه،

(قلت: هذا ليس بلازم في كل قصر بل هو في القصر الإضافي - م. توفيق)

فقوله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ) معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، وهو قصر الحكم على المذكورات، فيفيد أن المحرم ليس إلا المذكورات، وليس كذلك، وهو المراد بقوله: "وكم من حرام لم يذكر"

وإنما يمكن التفصي منه إذا عيّن اقتضاء المقام، [قلت: يريد الطيبي أن المقام يحدد المنفي ، فالمفي ليس عاما عموما مطلقا بل عموم مقيد بالسياق - م. توفيق] فإن القائل إذا قال: زيد شاعر ومنجم، فإذا قلت في جوابه: ما زيد إلا شاعر، أفاد القصر، وليس المراد أن ليس لزيد صفة سوى الشاعرية، بل القصر على أحد الوصفين المتنازع فيهما

[قلت: هذا ضابط مهم جدًا قال به عبد القاهر في الدلائل، وهو ينقض قول البلاغين إن قصر الموصوف على الصفة قصرًا حقيقياً تحقيقاً مستحيل - م. توفيق] كذلك في هذا المقام، أنه تعالى لما عم الخطاب بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨] وخصه بالمؤمنين في قوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ) ثم عقبها بقوله: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) الآية، وجب أن يقدر لكل من المخاطبين ما يناسبه ليصح الرد، وذلك بأن يرد على المشركين تحريمهم ما أحله الله وهو السائبة والحام والوصيلة وأمثالها، وتحليلهم ما حرمه الله من هذه المذكورات، كأنهم قالوا: تلك حرمت علينا وهذه أحلت، فقليل لهم: ما حرمت إلا هذه

وإليه ينظر قول القاضي [البيضاوي في تفسيره]: "قصر الحرمة على ما ذكر مما استحلوه، لا مطلقاً."

وأن يرد على المؤمنين تحريمهم على أنفسهم لذيد الأطعمة ورفيع الملابس، وهذه الأشياء المذكورة، فقليل لهم: ما حرمت عليكم إلا هذه. " (أهـ)

(١) قول أبي إسحاق الزجاج ، في قراءة نصب "الميتة" هو القراءة " لا يعني أنه يدفع غيرها، وأن غيرها مما ثبت لا تصح القراءة به، بل المعنى هو القراءة الأظهر والأقرب للسياق .

ويجوز: "إنما حرّم عليكم". قال أبو إسحاق: والذي اختاره أن تكون "ما" هي التي تمنع "إن" من العمل، ويكون المعنى: "ما حرّم عليكم إلا الميتة"، لأن "إنما" تأتي إثباتاً لما يُذكر بعدها، ونقياً لما سواه (١)

القراءة بنصب "الميتة" تؤذن بأن الفعل (حرّم) مبني للفاعل، وهو ضمير يعود على اسم الجلالة في الآية السابقة عليها. أي ما حرّم الله عليكم إلا الميتة...

والقراءة برفع "الميتة" تؤذن بأن الفعل (حرّم) مبني لما لم يسم فاعله، لتعين الفاعل، فهذا الفعل لا يكون إلا من الله ﷻ. وهذا مسلك من مسالك التخصيص الحصري لا يعده البلاغيون من طرق القصر الاصطلاحي.

وقراءة (إنما حرّم عليكم الميتة) على أن (الميتة) فاعل (حرّم) فيها إِبلاغ في استحقاق (الميتة) الحرمة، لأنّ إسناد الفعل لما هو مفعول به في المعنى يشير إلى أن المفعول به مستحق للفعل، وكأنّه هو الذي كان منه الفعل، فالميتة، لو لم يحرمها الله ﷻ لحرمت بنفسها أي لانصرفت النفس السوية، والفطرة الصفية عن أكلها. وفي هذا إِبلاغ في تحريم الميتة....

وفي هذا ما يهدي إلى أن ما حرّمه الله تعالى هو في نفسه أهل لأن يحرم، وأنّه ﷻ ما حرم شيئاً تضييقاً على عباده، بل لأن ما حرّمه بالغ الضرر، ولو لم يكن تشريعاً لكان منطق العقل الصحيح الصريح أن يُجرّمها، فالمحرّمات في شريعة الإسلام يقتضي منطق العقل الصحيح أن تكون محرّمة، فمن تجرّأ عليها، فهو فوق جرائته على حكم الشرع هو أيضاً متجرّئٌ على منطق العقل الفطريّ الصحيح الصريح.

(١) قول الزجاج: "والذي اختاره أن تكون "ما" هي التي تمنع "إن" عن العمل ويكون المعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة"

هذا هادٍ إلى أن (ما) ليست نافية، وكذلك ليست موصولة، فلو كانت موصولة، لرفع (قوله: الميتة خبراً عن اسم الوصول) وكان تأويل الجملة القرآنية إن الذي حرّمه عليهم الميتة "ويكون القصر مستفاداً من تعريف الطرفين.

وقوله: "لأن "إنما" تأتي إثباتاً لما يُذكر بعدها ونقياً لما سواه" دالٌّ على أن (إنما) عنده مضمّنة معنى النفي الإثبات الذين هما ركن القصر في بنية الجملة الواحدة، ومناطق الإثبات في (إنما) هو المذكور بعدها، ومن ثمّ يكون النفي غير مصرّح به بل هو مفهومٌ من الكلام.

وعلى هذا لا تكون (ما) عنده نافية ، كما يذهب إليه بعض أهل النظر الذين يظنون أن (إنما) اجتمع فيها ما يدل على الإثبات نصًا: (إن) وما يدل على النفي نصًا: (ما) فلا يكون النفي نفيًا ضمنيًا بل هو كاللذي في (ما ، وإلا) وهذا منهم غير قويم . لو كان الأمر كذلك لكانت (إنما) واقعة في كلّ المواقع التي تقع فيها (ما وإلا) وواقع البيان البليغ سواء بيان وحي قرآنا وسنة، أو بيان إبداع شعرا ونثرا أدبيا ، يدفع ذلك ، ويقرر أن لكلّ موقعًا لا يستقيم وقوع الآخر فيه .

ومّا يحسن الالتفات إليه حين يقول العالم " والذي اختار " أو "الاختيار كذا" ، أو "المختار كذا" ، لا يعني أن الذي لم يختره خطأً، كلاً . ذلك أن الاختيار لا يكون بين حلالٍ وحرام ، وبين حقٍ وباطل ، وبين صوابٍ وخطأ ، بل الاختيار يكون بين أشياء كلها صحيح إلا أنها تتفاوت في مستوى الصحة ، فلكل نصيب من الصحة وما شاكلها من الحق والخير ، وإنما تتفاوت في مقدار الصحة في كل ، ونحو ذلك . فالاختيار لا يكون بين متناقضين ، بل بين متشابهين متفاوتين . فافهم مدلول مصطلحات أهل العلم في بيانهم فإنه مهم جداً

واستدلال الزجاج على أن (ما) الكافة لـ (إن) عن العمل بقوله : "لأن (إنما) تأتي إثباتاً لما يُذكر بعدها ، ونفيًا لما سواه" استدلال بالأثر (العمل) على تكوين العامل ، وفي هذا تنبيه إلى أن عمل الأداة المركبة يمكن أن يستدل به أو يستأنس على تبين ما تركب منه ، ونوع ما ركب ، ووظيفة مفردات التركيب ، فلما كانت (إن) في أصلها توكيداً للنسبة الخبرية إثباتاً أونفياً بحسب جملتها كما في قولنا : "إن محمداً كريم" ، و"إن محمداً ليس ببخيل" ، وكانت ناسخة لما كان عليه اسمها من الرفع ، فجاءت (ما) فجردتها من شقي عملها ، استبقت العمل الدلالي ، وجردتها من التأثير اللفظي في "اسمها" فكان لـ (ما) التي كفتها عن العمل في اسمها أن تعوضها بعمل آخر ، ولكن من جنس ما صنعت في نسبة الكلام ، وهو أن يفيدا معاً إثبات النسبة المخبر بها لما يذكر بعدها ويتنفي هذه النسبة عما عدا المذكور . وليس هذا النفي ممّا وضعت له (ما) بل لما امتزجت به (إن) كان لها معها ذلك . وهذا من ثمار تركيب الأدوات ، وخلق أداة أخرى منها بعمل آخر.

وقول الشاعر: " وإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي." = المعنى: ما يُدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي " (١).

و(ما) لما ركبت مع (إن) التي للتوكيد فعلت ذلك، لكنها لما تركب مع غير(إن) لم تفعل ذلك . هي لا تفعل مع (رب) و(طال) و(كل) و(قل) ونحو ذلك حين تركب مع أيّ : قلما ، ، ربما ، طالما، كلما قلما .

ذلك أنّها ما ركبت معه لا يعمل الإثبات لتأتي هي فترفع مستواه بأن يفهم منها معاً انتفاؤه عما عدا المذكور .

وفي إفهام انتفاء الميثب للمذكر عما عداه ، توكيد لإثباته للمذكور، فكأن (ما) حين ركبت مع (إن) حملت لأنّ ما تحمله (لا) حين يقال : إنّ الكريم محمدٌ لا خالدٌ . ولما كان هذا قالوا إنّ (إنّما) تضمنت ما يتضمنه "الاستثناء المفرغ" من النفي والإثبات .

قلت ذلك ؛ لتعلم أنّ العلماء يذهبون مذاهبَ شتى في الاستدلال على ما يذهبون إليه، وطالبُ العلم النصيح يحرصُ على أمورٍ منها :
الحرصُ على استيعاب القضية العلمية وما قيل فيها محرراً.

والحرصُ على أن يتعلم مناهج العلماء في مذاهبهم ، ومخرج آرائهم ومستندهم فيما ذهبوا إليه. هذا لطلاب العلم لا يقل شأنًا عن استيعابهم مقالات العلماء في القضايا والمسائل

من اكتفى بحمل مقالات العلماء دون أن يعرف مناهج تفكيرهم فيها، ومنطلقاتهم، وجهات نظرهم ، ومستندهم في ما ذهبوا إليه ، ومراميمهم مما ذهبوا إليه، فإنه لن يكون البتة يومًا من أهل العلم ، وسيبقى عمره كله حامل علم: (أمين مخازن) ولن يكون قط صانع علم . فاحذر .

(١) نصّ كلام الزّجاج في تأويل آية البقرة : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَحُمَ الْخَنَزِيرَ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (سورة البقرة: ١٧٣) في كتابه " معاني القرآن وإعرابه " كالتالي:

" وقوله عزّ وجلّ : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ النَّصْبُ فِي (المَيْتَةِ) وما عُطِفَ عَلَيْهَا هُوَ الْقِرَاءَةُ ، وَنَصْبُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ .

[قوله "هو القراءة" أي هو القراءة التي أختارها ؛ لأنها أظهر، لا لأن غيرها خطأ. فما يكون للزجاج وهو من هو أن يخطأ قراءة مسندة. م. توفيق]

دخلت "ما" تمنع "إن" عن العمل ، ويليهما الفعل ...
ويجوز "إنما حرّم عليكم الميتة" .

والذي أختاره أن يكون "ما" تمنع "إن" من العمل ، ويكون المعنى ما حرّم عليكم إلا الميتة والدم ولحم الخنزير ؛ لأن "إنما" تأتي إثباتاً لما يُذكر بعدها لبها سواه.

قال الشاعر: أنا الذائد الحامي الذمار ، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
المعنى ما يدافع ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي ، فالاختيار ما عليه جماعة
القرّاء ؛ لأتباع السنة، وصحته في المعنى " (معاني القرآن وإعرابه تأليف أبي إسحاق
الزجاج . تحقيق عبد الجليل شلبي . نشر عالم الكتب ط (١) ١٤٠٨ ج: ١/ ٢٤٢ -
٢٤٣)

(١) استفتاح عبد القاهر حديثه في (إنما) طريقاً للقصر بما نقله عن شيخ شيخه: أبي
علي الفارسي، وهو من هو في هذا الباب هاد إلى أنه يضمن هذا التأصيل ردّاً على
من ذهبوا إلى أن (إنما) لا تفيد القصر، وما قد يفهم منه القصر في بعض السياقات،
فهو دلالة سياقية، وليس من قبيل (إنما).

والذين ذهبوا إلى هذا من الأصوليين والنحاة غير قليل. فاستهدى واستأنس عبد
القاهر بما جاء به أبو علي ، وهذا ليس استدلالاً ، لأنه لا يحتاج على عالم بعالم ، لأن
قول العالم ليس دليلاً ، بل هو الذي يحتاج صاحبه إلى دليل. فكيف يستدل بما
يحتاج إلى أن يستدل له ؟

فاحذر أن تعترض على كلام عالم بكلام عالم إنما تعترض عليه بدليل نقلي أو عقلي
لا يقبل الاحتمال ، فما قبل الاحتمال لا يستدل به، وإن استؤنس به، وفرق بين
الاستدلال والاستئناس، فافهم. فقد رأيت بعض طلاب العلم يستدل في باب
الحلال والحرام بفعل عالم ، وكأن فعل العالم بات دليلاً ،: ما فعل فهو حلال ، وما

[ما بين موقع إنما، وموقع ما، وإلا]

(فقرة: ٣٨٩) - اعلم أنهم، وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبته لك، فإنه لم يُعْنُوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يُوضَعان لمعنى واحد. وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وبين أن يكون الشيء الشيء على الإطلاق. (١)
يُبين لك أنهما لا يكونان سواء، أنه ليس كل كلام يصلح فيه "ما" و"إلا"، يصلح فيه "إنما". (١)

لم يفعل فهو حرام ، وهذا من تقديس فعل العلماء ، وذلك لا يكون إلا لسيّدنا رسول الله ﷺ ، ففعله وسكوته دليل . هو وحده ﷺ

الأهم هما أن صنيع عبد القاهر هما يبين لك حرصه على أن يؤصل القول بدلالة (إنما) على الحصر من مذاهب أهل العلم بالنحو، ولم يكن ذلك منه في دلالة النفي والاستثناء (الاستثناء المفرغ) ذلك أنه لم تكن هنالك منازعة في دلالة "الاستثناء المفرغ" على الحصر من النحاة، أما دلالة (إنما) على الحصر، فتم منازعة من النحاة من قبل عبد القاهر، ومن بعده، فكانت أولى بالتأصيل من مذاهب أئمة النحو، كالفارسي ومن فوقه.

وتأصيل القول محل النظر جزء من المنهج العلمي، فمنهج البحث العلمي يعتمد على أمور: الاستقراء، والتأصيل، والتصنيف، والتحليل، والتبصر، والتأويل، والتعليل، والاستنباط.

هذه ثمانية عمد لا يستقيم بحثك العلمي في قضية إلا بها مجتمعة. فعض عليها بنواجذك.

(١) هذا من عبد القاهر دال على أن الكلمتين إذا وضعنا المعنى واحد ، فلا يعني هذا تطابقهما تطابقاً كاملاً بحيث تغني إحداها عن الأخرى ، دونما فرق ، بل يعني أن ما بينهما من المقاربة جد كبير إلا أن ثم فرقاً قائماً هو الذي أوجب أن يختلفا في اللفظ ، ففي المغايرة اللفظية آية على المفارقة في المعنى . فما يكون للحكيم أن يفرق في اللفظ ، ولا يفرق في المعنى ، فحيث وجد فرق في اللفظ ، ولو في الصوت الصائت (الحركة) على حرف مبني ، فثم فرق في المعنى ، فهذا الفرق في اللفظ آية بينة على أن ثم فرقاً ما بين معنى الكلمتين، كما تراه في (جهد) بفتح الجيم" و(جهد) بضم "الجيم" . فرق بين أن تقول : "بدلت جهدي في هذا

العمل " و " بذلت جُهدي في هذا العمل " ليس المعنى سواء: ضم " الجيم " أدل على قوة الجهد الذي بذلت واستفراغ الوسع ، كمال الفعل .

وهذا الذي قاله عبد القاهر من المفارقة بين (ما، وإلا) و(ما) في مواضع الاستعمال متأخراً تماماً مع جوهر نظرية النظم : هي نظرية تعتمد على أن أدنى مفارقة في بنية الجملتين ولو في صوت حرف مبنى هو من مقتضيات مفارقة في المعنى لكل . ومن ثم لا يمكن أن يمتاز كلامٌ ولو كان أدنى ممايزة في بنية كلمة عنها في كلام آخر إلا وكان من وراء ذلك تمايز في المعنى ، يجب التفتيش عنه ولا سيما في بيان الوحي قرآناً وسنة .

وغير قليل من القراءات القرآنية المفارقات بينها مناطها حركات حروف المباني، وأهل العلم على أن كل قراءة لآية هي بمثابة آية جديدة أي تُعطي معنى جديداً ليس هو الذي أعطته القراءة الأخرى . فتعدد معاني الآية بتعدد القراءات فيها، وهذا من ثراء البيان القرآني .

(١) يعتمد عبد القاهر هنا على مقامات الاستعمال ، وهذا ما لا يتجه إليه العقل اللغوي أو النحوي ، بل هو طلبه العقل البلاغي ، فإذا صلح أحدهما في مقام لا يصلح فيه الآخر، فمرد ذلك أن الذي صلح في هذا المقام منها فيه مزية هي التي جعلته يأنس به المقام ، بينما الآخر فاقد تلك المزية ، فحرم من أنس المقام به ، وهذا لا يجعلهما سواء في كل شيء .

هذه إضافة جليلة من عبد القاهر، لا تقبل المنازعة ، فكان حجة حصينة على أنها وإن تقاربا ، وكان في أحدهما معنى الآخر ، فليسا سواء .

وعبد القاهر أتى قصده من الجهة التي هي أصح لتأديته : أتى إلى إثبات الفرق من جهة مقامات الاستعمال ، فأنجح . جعل واقع البيان السلطان على القاعدة، فواقع البيان لا ينقض ، فهو محكم، وبذلك يقطع الطريق على كل من يُخالف بغير بيّنة صحيحة . وهذا منهج في المحاجدة والاستدلال جدّ فتي، فتعلم .

ما أنت طالب علم بما تحمل من مقالات العلماء وأن كان وفيراً ، بل بما تفقه، وتبصر مسالك القول: بواعثه ومخارجة ومراميه وحججه . قد نصحتك فانتصح .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا تَصْلُحُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ولا نحو قولنا: "ما أحدٌ إلا وهو يقول ذك"، إذ لو قلت: "إنما من إله الله" و "إنما أحدٌ وهو يقول ذاك"، قلت ما لا يكون له معنى. (١)

١ (قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ جاء في موضعين من كتاب الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (آل عمران: ٦٢)

﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ (ص: ٦٥) قصر الألوهية الحقّة على الله ﷻ جاء بطريق النفي والاستثناء (الاستثناء المفرغ) وهو من قصر الصفة على الموصوف قصرًا حقيقيًا تحقيقًا .

وليس المعنى الذي هو قصر الألوهية الحقّة على الله ﷻ هو الذي يقتضي الاستثناء المفرغ، ويمنع (إنما) لأن (إنما) جاءت في المعنى نفسه .

يقول تعالى: (إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا) (طه: ٩٨) فقوله تعالى: (إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ) معناه ما إلهكم الحق إلا الله .

الذي منع (إنما) في آية سورة " آل عمران " أو سورة " ص " أمرٌ في مكونات الجملة . وهذا ما لفت إليه عبد القاهر من بعد إذا قال : " ولا في نحو قولنا : " ما أحدٌ إلا وهو يقول ذاك " . إذ لو قلت : إنما من إله الله ، وإنما أحدٌ وهو يقول ذاك قلت ما لا يكون له معنى " فالتنكير، وكذلك (من) لا تتناسب مع (إنما) فهما من خصائص النفي الصريح ، و(ما) في (إنما) من النفي ضمني . وقد كثر مع (إنما) اقتران النفي الصريح سباقاً أو لحاقاً ، فلو كان النفي في (إنما) صريحاً لما حسن ورود النفي الصريح معها سباقاً أو لحاقاً . ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (سورة النساء: ١٧، ١٨)

﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ * إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ (سورة المائدة: ١٧ ، ١٨)

فإن قلت: إن ذلك أن "أحداً" لا يقع إلا في النفي وما يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام، وأن "من" المزيدة في "ما من إله إلا الله"، كذلك لا تكون إلا في النفي. (١)
 قيل: ففي هذا كفاية، فإنه اعتراف بأن ليسا سواء، لأنهما لو كانا سواء لكان ينبغي أن يكون في "إنما" من النفي مثل ما يكون في "ما" و "إلا" (٢)

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَطْهَرُ، أَفَادْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ، فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّيْ». (البُخَارِي: الحيض)
 (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَالَ «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ». (البُخَارِي: الأدب)

يقول الشاعر: ليس من مات فاستراح بميت * إنما الميت ميت الأحياء

وقول الآخر: وما الزين في ثوبٍ تراه، وإنما * يزين الفتى مخبوره حين يُخبرُ

وبهذا يبين لك أيضاً عوارُ القائل بأن (ما) في (إنما) نافية، وأنها جمعت بين أداتين: أداة إثبات (إن) وأداة نفي (ما)، فلو كان الأمر كذلك لصحَّ مجيء "أحد" مع "إنما" وجاز "إنما من أحد زارني" كما جاز "ما من أحد زارني"

(١) قوله: "لا يقع إلا في النفي" أي نفي صريح. وليس مطلق نفي، وإلا فإن (إنما) فيها نفي غير صريح أي ضمني ..

(٢) هذا يدلُّك على أن بعض الأساليب لا تصلح مع بعض، وإن بعضها يستوجب صحبة أسلوب متعين. (من) الداخلة على نكرة لإفادة العموم تستوجب أن تكون في سياق نفي صريح، مدلول عليه بأداة نفي. و(إنما) لا يتحقق فيها ذلك النفي الصريح. ولذلك كثر سبقها أو تعقيبها بما يدل على النفي.

وعبد القاهر يأخذ من كلام محدثه ليستدل به على ما يذهب إليه، وذلك من أمكن أساليب الحاجة، (من فمك أدينك) فإنه لا سبيل لمحدثك أن ينكر عليك ما أنت مستل من كلامه، فهو اعتراف ضمني مسبق. وبلاغة الحاجة مجال خصب، ما أفقرنا إلى العناية به !!!، ولا سيما في زماننا هذا الذي تكاثرت فيه السهام على الدعوة الإسلامية ومصدرها الكتاب والسنة، وكل يدعي وصلاً بليلي ...

وكما وجدت "إنما" لا تصلح فيما ذكرنا، كذلك تجد "ما" و"إلا" لا تصلح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه "إنما"، وذلك في مثل قولك: "إنما هو درهم لا دينار"، لو قلت: "ما هو إلا درهم لا دينار"، لم يكن شيئاً.

وإذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا "إنما" في معنى "ما" و"إلا"، لم ينعوا أن المعنى فيهما واحد على الإطلاق، وأن يسقطوا الفرق فإني أبين لك أمرهما، وما هو أصل في كل واحد منهما، بعون الله وتوفيقه. (١)

(١) لم يكن قولهم: (ما هو إلا درهم لا دينار) غير مانوس إلا من قبل (لا) فهي النافرة عن (ما، وإلا) فكما نفرت (من) وتنكير (مدخولها) عن (إنما) نفرت (لا) عن (ما، وإلا).

ووجه ذلك أن (لا) لا تكون إلا إذا كان ما قبلها مسلطاً عليه نفي صريح من غيرها، فإن سلط عليه نفي صريح من غيرها لم تكن بالآنسة بهذا البناء. فإذا قلت: "ما جاء محمد لا خالد"، قلت ما لا تقول العرب. وفي (ما جاء إلا محمد لا خالد) فعلت الأمر نفسه، وهذا لا تقوله العرب، نزولاً على استحقاقات (لا) فهي موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبه للمتبوع، لا أن تفيد بها النفي في شيء قد نفيت عنه صراحة.

ومن ثم تعرف الفرق بين النفي في (إنما) والنفي في (ما، وإلا) وهو أحد ركني القصر. النفي في (ما، وإلا) نفي صريح بأداة موضوعة له، والنفي في (إنما) نفي ضمني. فإذا ما اختلفا في أحد ركني الحصر، فهذا قاطع في أنهما لن يكون سواء بسواء.

وهذا يهديك إلى أن كان طريقان قد تماثلا في مكوّن كل، وكان مقدار أحدهما في طريق غير مقداره في الآخر، فإن هذين الطريقتين لا يكونان سواء. فمقادير المكوّنات ذات أثر في الدلالة ومواقع الاستعمال، وعلى هذا لا تجد طريقتين يدلان على أصل المعنى لا يكونان سواء دلالة واستعمالاً، فتعدّد الطرق إلى معنى إنما هو تعدّد اقتضاه تعدّد مستويات الدلالة وأنواعها.

وهنا إذكرك بقول عبد القاهر في "أسرار البلاغة" ط: شاكر ص: ٢٦ فقر ٢٢: "واعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساس الذي وضعت، أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تختلف وتتفق، ومن أين تجتمع وتفرق، وأفضل أجناسها وأنواعها، وأتبع خاصها ومُشاعها، وأبين أحوالها في كرم منصبتها من العقل،

[موضوع "إنما"، ومقاماتها]

(فقرة: ٣٩٠) - إِغْلَمْ أَنَّ موضوع "إنما" على أن تجيء لخبرٍ لا يجهله المخاطبُ ولا يدفعُ صحته، أو لما يُنزَلُ هذه المنزلة. (١)

وتمكّنها في نصّابه، وقُرْب رَحِمِها منه، أو بُعْدها حين تُنسب عنه، وكَوْنِها كالحليف الجاري مجرى النَّسَب، أو الزَّئيم المُلصَق بالقوم لا يقبلونه، ولا يمتعضون له ولا يذُبُّون دونه ... "أهـ)

تأمل قوله: "كيف تختلف وتتفق

ومن أين تجتمع وتفترق

وأفصل أجناسها وأنواعها

وأنتبّع خاصّها ومُشاعها

وأبين أحوالها في كرم مَنْصبها من العقل، وتمكّنها في نصّابه "

ما صَنَعه عبد القاهر من الإشارة إليها تجتمع فيه (إنما) و(ما وإلا) وما تفرقان فيه يناديكإليأن تعمد لياستقراء عنى مامن المعاني جاء في كتاب الله ﷻ أوسنة رسوله ﷺ أو في بيان الإبداع شعراً ونثراً أدبياً ، مرة بـ"إنما" ومرة بـ"ما وإلا" ومرة بالتقديم ، ومرة "بتعريف الطرفين" وتدرسه في سياقاته كمعنى "التوحيد مثلاً" تستقرئ مواضع ورويه بـ"إنما" ، ومواضعه بـ"ما إلا" ... إلخ ثم تدرس سياقات كل نمط، ومقتضيات اصطفاء الطريق الذي جاء عليه، وأثر ذلك في المعنى، وأثره في نفس المتلقي ، ثم تناظر الطرائق ببعضها وهكذا ، فمثل هذا عملٌ جليلٌ ثَقِيلٌ ، فهلاً امتطيت صهوة جوادك للنزال. فجذك الأول قال:

إذا القوم قالوا: من فتى ؟ خلت أنّني * عُنيّت ، فلم أكسلُ ، ولم أتبلد

(١) هذا من عبد القاهر بيانٌ للمقامات التي تردُّ فيها "إنما" دالةً على القصر الذي هو عند البلاغيين : "تخصيص أمرٍ بأمرٍ بطريقٍ مخصوصٍ" وهو قد أجمل مقاماتها في أمرين كليّين :

الأول : أن يكون الخبرُ معلوماً للمخاطب ، ولا يدفعُ صحته ، ويمكنك أن تجمع إليه أن يكون الخبرُ من شأنه ألا يُدفع .

تفسير ذلك أنك تقول للرجل : "إنما هو أخوك " و " إنما هو صاحبك القديم " : لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ، ويُقرُّ به ، إلا أنك تريد أن تُنبِّهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب . (١)

والآخر: أن يُنزَّل الخبر منزلة ما لا يجهله المخاطب ، ولا يدفعه لأمر اقتضى هذا التنزيل .

مراجعات تبينة لهذين المقامين :

المقام الأول : حين يكون الخبر معلوماً للمخاطب ، وفي الوقت نفسه لا يدفعه لأنه يجمع الأمرين معاً : يعلمه ، ويسلم به . وحينئذ لا يكون الخبر للإعلام بأصل الخبر ، فهو معلومٌ ، ولا لتقريره وتوكيده ، فهو غير مدفوع ، بل هو مسلم به ، وإنما القصد من الإخبار أموراً آخر يقتضيها السياق ، فالقصد هنا إلى ما يقتضيه العلم والتسليم بذلك الخبر ، فيذكر به ، أو ينبه عليه ...

وهنا تنوع عطاءات (إنما) المستخرجة من دلالتها على القصر . فدلالتها على الحصر حينذاك دلالة وضعيّة متعيّنة ، أما الدلالة على ما يستتبع ذلك من المعاني فإنها دلالة سياقية ، فهو أقرب إلى باب الإفادة منه إلى باب الدلالة ، ومن ثمّ تنتمي هذه المعاني المستنبطة من السياق الذي دلّت فيه (إنما) على الحصر بين طرفيها إلى ما يُسمّى بـ "مستتبعات التراكيب" ، وهي معان لا توصف بالحقيقة ، ولا بالمجاز ، لأنّها ليست من قبيل "الدلالة" التي هي مناط التقسيم إلى حقيقة ومجاز ، بل باب "الإفادة"

والمقام الآخر : أن يكون الخبر ممّا يجهله المخاطب ، فحقهاً يأتي به (ماوإلا) غير أنكتأتي به (إنما) لتشير إلّأن هذا ما ينبغي أن يجهل ، فأنزلته منزلة ما حقه أن يكون ، لا عليماً هو عليه .

(١) قول عبد القاهر : " إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب " كاشفٌ عن مقتضى الإبانة بالعبرة على هذا النحو . وحينئذ لا يكون منطوق العبارة هو المقصود إليه ، بل ما يترتب عليه . وهذا في العربية مسلك مطرّق ، ومهيّج ملحّب .

ومثله قوله: إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ، وَالْأَبُ الْقَاطِعُ أَخْنَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ (١)
لم يُرد أن يُعْلَمَ كَافُوراً أَنَّهُ وَالِدٌ، وَلَا ذَاكَ مِمَّا يَحْتَاجُ كَافُورٌ فِيهِ إِلَى الْإِعْلَامِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ

فغير قليل من الصّور لا يكونُ القصد الرئيس فيها إلى منطوق العبارة ، بل إلى ما وراء معنى منطوقها ، مما يستوجبُ على السّامع أن يكون بصيراً بمساق القول ومغزاه ، فالعربية لا يتقف عندما يحملُ منطوقُ العبارة غالباً ، بل تتجاوز إلى مقاصد القول ومغازيه . وليس كلّ سامعٍ بأهل لأن يتجاوز معنى ما سمعتُ أذنه . قولك : " إنما هو أخوك " ليس قصدك الإخبار بمنطوق العبارة ، بل قصدك إلى ما يستتبع هذا التركيب ، وهو التنبيه إلى وجوب الوفاء بحق الأخوة التي هي بينكما ، والتي أنت عليمٌ بها ، ومسلمٌ ، بل ربما مستمسك ، معترّ بها . وكم من أخ هو عليم مستذكر هذه الأخوة مستمسك بها ، غير أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِحَقِّهَا . فيأتي قولك : « إنما هو أخوك » ليلفت الانتباه إلى ما غاب عن فعلك من استحقاقات هذه الأخوة .

وهذا ضربٌ من التعريض يتوغل في النفس ، ويتوطن سويداء القلب المعاقى منداء الهوى والمعاندة ، فيكون أثره فيه جدّ عظيم . وقيمة البيان بمقدار توغله في النفس المستقبلية ، وفاعليته فيها .

(١) بيت من قصيدة قالها المتنبي حين سعى غلمان لابن الإخشيد مولى كافور ، وربيه للإفساد بينهما ، فطالب كافور ربيه وصنيعته ابن الإخشيد أن يسلمه الغلمان ، فامتنع ابنُ الإخشيد ثم استجاب ، واصطلحا ، وكذلك يتخلى الطواغيت عن بطانتهم وجندهم حتى يخشى أن تغرق به السفينة ، فاحذر فقال المتنبي هذه القصيدة التي استهلها بقوله بقوله :

حَسَمَ الصُّلْحُ مَا اشْتَهَتْهُ الْأَعَادِي * وَأَذَاعَتْهُ أَلْسُنُ الْحُسَّادِ

وهو استهلالٌ حاسمٌ ، ومبرزٌ أن الذي حسمه الصلح ليس من شأن كافور ، وربيه ابن الإخشيد ، بل هو من شأن الأعادي .

وفي هذا من الحث على ألا يكون مثل هذا من بعد ، وألا يكون لهذا أثر أيضاً فيما بينهما ، فليكن حسمٌ أي حسم .

والمتنبّي بقوله (إنّما أنت والدٌ) يشير إلى أنّ كافور هو الذي اتخذ ابن الأخشيد كالولد له : هو الذي رباه ، فكان غلامه . فقوله : (إنّما أنت والدٌ) لا يريد به إعلام كافور بذلك ، لأنّه العليمُ بأنه الذي اتخذ ابن الأخشيد ، وإنّ ابن الأخشيد ينزل منه منزلة الولد ، وإن جفاه أيامًا ، وكان منه ما كان . فالمتنبّي يريدُ بقوله هذا أن يذكر كافورًا بما توجهه الأبوة من حقّ للابن الأخشيد على الرّغم من عقوقه . ولذا أردف قوله هذا بعبارة كاشفة : " والأبُّ القاطعُ أحنى من واصلِ الأولادِ " فمهما بلغ الأبُّ في المغاضبة من ولده ، فإنه أحنى على ولده من ولده عليه ، وإن كان هذا الولد من أعظم الأبناء برًا بأبيه . فحنو الآباء طبعٌ وفطرةٌ ، وبرُّ الأبناء تعلم واكتساب ، وتادبٌ وسياسة وتربية . وما هو كذلك هو من دون ما هو طبعٌ وقرينة يقول ابن جنّي : " معناه أنك يا كافور أقرب إلى مولاك من ولده إليه ، وأحنى عليه من ولده الواصل له : أي لو كان له ولدٌ لكنت أحنى عليه من ولده . "

المهمّ أنّه لا يصلح هنا أن نقول إنّ القصد الرّئيس أن يقصر المتنبّي كافورًا على الأبوة ، وينتهي الأمر ، فمثل هذا لا يقال له الشعر ، القصد ما وراء ذلك ، وهو أن يغريه بأن يكون منه ما تقتضيه الأبوة للأبناء ، وإن كانت الأبوة مشوبة بمغاضبة لا مباغضة فرحة الأبوة وأن تلبست بشوب من الغاضبة فإن المباغضة لا تعرف إليها سبيلًا . أتّي يكون الأب الفاقه حقوق الأبوة عليه لولده مباغضًا . لا يكون . " إن ابني من أهلي " قالها نوح عليه الصلاة والسلام .

وقد أوجز عبد القاهر القصد المساق له جملة القصر قائلاً : " أراد أن يذكرّه بالأمر المعلوم ، لينبّي عليه استدعاء ما يوجب كونه بمنزلة الوالدِ "

قف عند فزله (ليذكره) وكأنه يشير إلّيان ما كان من ابن الأخشيد قد شغل كافورًا عن أن يكون على ذكر من أنه بمنزلة الوالد لابن الأخشيد ، لكنه لم يمحق هذه العلاقة من قلبه ، هي بالقية ، لا تحتاج إلّا إلى تذكير .

ومن ثمّ لم يكن قوله (إنّما أنت والدٌ) هو محطُّ القصد ومحجّه الأعظم ، بل ذلك مقدمة لأمر ينبي عليها . ومن الذي لا يخفى أن قد يذكرُ الشيء المعلوم لينبي عليه ما ليس كذلك . فأقدار ذكر الأشياء ليست بذواتها بل بما يكون ذكرها له . وأنت بقدر ما أنت له خلقت : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (سورة الذّاريات)

يُذَكِّرُهُ مِنْهُ بِالْأَمْرِ الْمَعْلُومِ لِيُبَيِّنَ عَلَيْهِ اسْتِدَاءَ مَا يُوجِبُهُ كَوْنُهُ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ .
وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " إِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخْشَى الْفَوْتَ " ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ الثَّابِتِ فِي
النَّفُوسِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْشَى الْفَوْتَ لَمْ يَعْجَلْ . (١)
وَمِثَالُهُ مِنَ التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٦] ، (٢)

(١) غَيْرُ خَفِيِّ أَنَّ الْبَاعْثَ عَلَى الْعَجَلَةِ هُوَ خَوْفُ الْفَوْتِ ، فَإِذَا أُيْقِنَ الْمَرْءُ أَنَّهُ لَنْ
يَفُوتَهُ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِنْهُ عَجَلَةٌ ، وَفِي هَذَا اعْتِدَارٌ لِمَنْ لَمْ يَسَارِعْ إِلَى أَمْرٍ ، بِأَنَّهُ
لَا يَخْشَى فَوْتَهُ ، فَهُوَ فِي قَبْضَتِهِ ، وَهُوَ مُسَيِّطِرٌ عَلَيْهِ ، وَفِي إِمْرَتِهِ ، وَهَذَا يُقَالُ فِي
سِيَاقٍ مَنْ يَخْبِرُ عَنْ وَجْهِ تَرِثٍ مِنْ لَا يَعْجَلُ ، فِي أَمْرٍ يَظُنُّ أَنَّهُ جَدِيرٌ بِأَنْ يَتَعَجَّلَ
النَّاسُ إِلَيْهِ .

فَمِنْطُوقُ الْعِبَارَةِ لَيْسَ هُوَ مَنَاطُ الْقَصْدِ ، بَلْ مَا يُلْزَمُ ذَلِكَ ، وَهُوَ الْمَعْنَى الْمُنْفِي : لَا
يَعْجَلُ مَنْ أُيْقِنَ الْإِدْرَاكُ . وَلِهَذَا يُمْكِنُكَ أَنْ تَوْظِفَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ تَعْرِيفًا بِمَنْ يَعْجَلُ
، فَتَفِيدُهُ أَنَّ عَجَلَتَهُ هَذِهِ آيَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُقْتَدِرٍ عَلَى أَنْ يَدْرِكَ مَا يَرِيدُ لضعفٍ فِيهِ ،
فَالَّذِي لَهُ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَدْرِكَ مَا يَرِيدُ يَتَرِثُ وَلَا يَعْجَلُ ، فَالْعَجَلَةُ مِنْ ضَعْفٍ
لَأَنَّهَا انْتِهَازُ فُرْصٍ ، وَالْأَقْوِيَاءُ لَا يَتَهَيَّزُونَ الْفُرْصَ ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَخْلُقُونَ
الْفُرْصَ بِإِيمَانِهِمْ وَحَسَنَ عِلَاقَتِهِمْ بِاللَّهِ ﷻ أَوَّلًا ثُمَّ بِعِلْمِهِمُ الْوَسِيعِ الْحَكِيمِ
وَإِرَادَتِهِمُ الصَّدُوقَ وَعَزْمِهِمُ الْفَتَى وَمَهَارَتِهِمُ الْخَبِيرَ . فَانْظُرْ أَيْنَ أَنْتَ مِنْ هَذَا .

تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْعَنْصَرَ الْمُنْفِيَّ قَدْ يَكُونُ هُوَ مَنَاطُ الْقَصْدِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النَّفْيَ فِيهِ
سَبِيلُهُ التَّضْمِينُ ، وَلَيْسَ بِالْمَدْلُولِ عَلَيْهِ صِرَاحَةٌ . وَهَذَا مِنْ قَبِيلِ تَقْرِيرِ أَنَّهُ مِنْ
رَسُوخِهِ لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ يَكُونَ الدَّلَالُ عَلَيْهِ صَرِيحًا فِي الدَّلَالَةِ ، بَلْ يَكْفِي فِي ثَبُوتِهِ
أَنْ يَكُونَ مَدْلُولًا عَلَيْهِ ضَمْنًا ، وَهَذَا مَسْلُوكٌ مِنْ مَسَالِكِ تَوْكِيدِ الْمَعْنَى ، وَتَوْطِئُهُ .
فَتَجِدُكَ أَوْكَدَ مَا تَكُونُ مُؤَكَّدًا إِذَا لَمْ تَتَوَكَّدْ ، وَأَبْيَنَ عَنْ مَرَادِكَ إِذَا لَمْ تَصْرَحْ بِالْإِبَانَةِ ،
إِنَّهَا بَلَاغَةُ الصَّمْتِ ، فَتَعْلَمُ مَتَى يَكُونُ الصَّمْتُ هُوَ الْفَصَاحَةُ وَالْبَيَانُ وَالْبَلَاغَةُ
وَالْبَرَاةُ ، فَكُلُّ مَوْضِعٍ كَانَ الصَّمْتُ فِيهِ بَيَانًا كَانَ النُّطْقُ فِيهِ قَبْحًا ، وَهَذَا بَابٌ نَحْنُ
أَحْوَجُ مَا نَكُونُ إِلَيْهِ فِي عَصْرِنَا هَذَا الَّذِي يَكْبُ النَّاسُ فِيهِ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ حَصَائِدُ
السَّنْتِهِمْ .

(٢) يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ
يُرْجَعُونَ ﴾ (الأنعام: ٣٦)

مِنْطُوقُ صَدْرِ الْآيَةِ أَنَّ الِاسْتِجَابَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَنْ يَسْمَعُ (السَّمْعُ هُنَا مَرَادٌ بِهِ

وقوله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ ﴾ [يس: ١١] (١)

ثمرته : التعقل والتفكر والتبصر والاعتبار) وكلّ عاقل يَعْلَمُ ذلك ، ولا ينكره ، فهذا دالٌّ على أنّ منطوق الجملة غير مرادٍ لإخبارٍ به لذاته ، بل لما هو مترتبٌ عليه ، وهو أنّ الذين لم يستجيبوا لدعوتك إنّما هم صمٌّ وموتى ، ومن ثمّ لم يستجيبوا ، فليس عدماً استنجا بهم لأمرٍ يرجع إلى كيفية دعوتك إياهم ، فتلوم نفسك ، ولا إلى أمرٍ يرجع إلى ما تدعو إليه ، يصدّ عنه من تبصره ، كلاً . الأمرُ مرجعه إليهم . إنّهم صمٌّ بكمّ عميٍّ ، بل هم الموتى ، موتى القلوب ، ﴿ لهم قلوبٌ لا يفقهون بها ﴾ والموتى يبعثهم الله .

وفي هذا من الإقبال على النبي ﷺ ، ورفع شأنه بستليته ، ومواساته ، والشّد من أزره ما فيه . ومواقع تأنيس النبي ﷺ وتسليته والشّد من أزره في القرآن جدّ كثيرة ، وطرائق الإبانة عن ذلك عديدة متنوعة ، يقتضي المقام منها ويصطفي ، وهذا ما لو امتطيت صهوة جوادك لتقوم ببعض حقه عليك تلقياً فهما وإفهاماً لكنت أنت .

(١) قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴾ (يس: ١١)
مناط القصر هنا هو الفعل ومعموله (من اتّبع الذّكر) فالمعمول هنا هو المقصود عليه ، أي ما أنت منذر إلا من اتبع الذّكر .

ومنطوقها غير مقصودٍ لذاته ، فليس هو ما سيق له الكلام سوقاً أصلياً ، كما يقول الأصوليون ، بل القصد الرئيس إلى ما يترتب على هذا المنطوق ، وهو أنّ العمل الجيّد الفاعل إنّما يثمر في الأرض الخصبة ، والقلوب السليمة ، أمّا أن تكون الأرض سبخة ، والقلوب عفنة ، فلن يجدي معها العمل ، فالإنذار مع أمثالهم لا يفيد ، ولذا قال من قبلها : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (يس: ١٠) وفي سورة البقرة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ * خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (البقرة: ٦-٧)

وفي هذا تسلية للنبي ﷺ واسترحام له من أن ييخع نفسه على آثارهم : ﴿ فَلَعَلَّكَ

بَاخِعُ نَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿ (الكهف: ٦) ﴿لَعَلَّكَ
بَاخِعُ نَفْسِكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء: ٣)

الإنذار هنا يرادُ به حصول أثره ، وليس حقيقة معناه الذي هو التخويف من سوء
العُقبى ، فذلك كائنٌ من النبي ﷺ ، ففي هذا إرشاد له ﷺ وحثُّ له ألاَّ يغتمَّ بما
يكون من صدِّ المشركين ، وإعراضهم . وليس يخفى عليك أنَّ إنذار الناس جميعًا
من حيثُ هو فعلٌ من فرائض رسول الله ﷺ ، أمَّا من حيثُ هو أثرٌ فاعلٌ فإنَّ ذلك
لن يتحقَّق إلَّا في من اتبعه ﷺ ، فالسِّيَاق يحرِّر نوع الإنذار الذي الكلام في شأنه :
الإنذار أثرًا لا فعلاً .

وهذا يدلُّك على أنَّ (إنَّما) تأتي ، ولا يكون القصد الرئيس من عبارتها ما يؤخذ من
منطوقها ، ولذا قالت العلماء إنَّ (إنَّما) يغلب أن يكون القصد الرئيس بها إلى ما هو
مقتضى منطوقها . وهذا له شبه من وجهٍ بالتشبيه التمثيلي من جهة الدلالة على
المقصود وكيفيتها ، وذلك لا يخفى عليك .

كما أنَّه لا يخفى التعريض الذي يقوم في دلالة (إنَّما) في مثل هذا السِّيَاق ، وهو
تعريضٌ بالغ النجعة والأثر في القلوب التي تعقل وتفقه .

ومن باب آية سورة (يس) آية في سورة (فاطر) . يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا
تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جِهْلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ
إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ
وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ (فاطر: ١٨)

قصر فاعلية إنذاره على من يخشى ربَّه بالغيب ومن يُقيم الصلاة . وليس قصره ﷺ
على الإنذار . السِّيَاق ليس لذلك . السِّيَاقُ لقصر فاعلية الإنذار ، وليس قصر النبي
صلى الله عليه وسلم . كذلك يتحرَّر لك المقصود ، والمقصود عليه .

والمعنى المقصود هو لا ينفعُ إنذارك من ليس خاشعًا ربه بالغيب ، ومن ليس
بالمقيم الصلاة ، فمثل هذا لا يملك نفسًا قابلةً لأنَّ تتأثَّرَ بما تجتهدُ فيه من الإنذار ،
فغيثك المهطال الطهور لا تفعل معه تلك الأرض السبخة ، فالمعابة فيها لا في
غيثك الطهور . ومن ثم جاء قوله ﷺ : ﴿ وَمَنْ تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ ﴾

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا ﴾ . [النازعات : ٤٥] (١)

أبان بهذا إلى أنه إذا ما كان من النبي ﷺ قيامٌ بواجب الإنذار ، فعلى الأمة أن تعمل على تزكية أنفسها وتنفيذها ليفعل فيها ذلك الإنذار ، والبيان بقوله : ﴿ تزكى ﴾ فيه إشارة إلى وجوب حفظ النفس مما يفسدها ، وما يبطل عملها : الانفعال بالغيث الطهور .

وليس أخون وأحقّ ممن لا يحمي نفسه ممّا يُضيرها ، فمن كان هذا شأنه فهو أعظم خيانة ، وإهمالاً لغيره ، فلا يصلح لشيء البتة : لا يصلح أن يكون في قومه في موضع القائد ، ولا يصلح أن يتخذ مستشاراً يسترشد به ، ولا يصلح أن يكون صاحباً ، لأنه في كل حال لن تجد منه إلا خيانة وإهمالاً .

من هنا تدرك تربية القرآن للأمة وتبينه معيار اتخاذ الولاية ، والأصحاب والمستشارين .. ، وأنت إذا ما نظرت في حال الأمة – زماننا هذا – رأيتها أبعد ما تكون عن ذلك المعيار. تجدها اتخذت ولائها ، ومستشاريها ممن لم يحرصوا على تزكية أنفسهم وحفظها مما يُضيرها ، وذلك هو مناط الخلل في هذه الأمة .

(١) هذه الآية في سورة « النازعات » ليست من باب آية سورة "يس" : ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ ﴾ كلاً .

آية « النازعات » ذات مساقٍ آخر : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا * فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا * إِلَى رَبِّكَ مُتَهَاهَا * إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا * كَانَتْهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ (سورة النازعات : ٤٢ - ٤٦)

آية النّازعاتِ مناطِ القصر فيها هو الخبر أي قصر المسند إليه ﴿ أنت ﴾ على المسند ﴿ منذر من يخشاها ﴾ ، فالمعنى الذي يقضي به السياق " ما أنت إلا منذر من يخشاها " لا منبئ بموعد الساعة ، فهو قصر إضافي ، وليس المعنى " ما أنت منذر إلا من يخشاها " فالسياق ينو عنه ، السياق قائم لأن يثبت للنبي ﷺ وظيفة الإنذار ينفي عنه العلم بموعد الساعة ، وذلك ما يدل عليه ما قبلها : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا * فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا * إِلَى رَبِّكَ مُتَهَاهَا ﴾ (النازعات : ٤٢ - ٤٤)

كُلُّ ذَلِكَ تذكيرٌ بأمرٍ ثابتٍ معلومٍ. وذلك أنَّ كلَّ عاقلٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ لا تكونُ استجابةُ إلا ممَّن يسمع ويعقل ما يقال له ويُدعى إليه ، وأنَّ مَنْ لم يَسْمَعْ ولم يَعْقِلْ لم يَسْتَجِبْ . وكذلك معلومٌ أنَّ الإنذارَ إنما يكونُ إنذاراً ويكونُ له تأثيرٌ ، إذا كان معَ مَنْ يؤمنُ بالله ويخشاهُ ، ويُصدِّقُ بالبعثِ والسَّاعةِ ، فأما الكافرُ الجاهلُ ، فالإنذارُ وتركُ الإنذارِ معه واحدٌ. فهذا مثالُ ما الخبرُ فيه خبرٌ بأمرٍ يعلمُهُ المخاطَبُ ، ولا يُنْكِرُهُ بحالٍ . (١)

وعلى هذا تكون (إنما) مفيدة تخصيصه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ بصفة إنذار من يخشاها ، ونفت عنه صفة الإعلام بموعد الساعة . فالقصر قصر موصوف على صفة قصرًا إضافيًا

ومن ثم ترى فرقاً بين هذه الآية وآية سورة (يس) التي أوردها عبد القاهر قبلها: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴾ (سورة يس: ١١)

وصورة القصر في الآيتين متميزة دالة على ما تختص به كل . فهي في سورة (يس) دخلت (إنما) على جملة فعلية والمقصود عليه معمول الفعل ، وفي النازعات دخلت (إنما) على جملة اسمية ، والمقصود عليه هو المسند: (خبر المبتدأ : أنت) أما قوله : " مَنْ يَخْشَاهَا " في آية سورة "النازعات " المعادل لـ "نُ اتَّبَعَ الذِّكْرَ..." في آية سورة "يس" فليس هو المقصود عليه بل هو تابعٌ له ، وسيتق القول ومغزاه في كل مختلف..

١ (هذا الضربُ كان القصدُ فيه إلى مقتضى منطوق العبارة ، وليس إلى منطوقها ، وبذلك يكونُ المعنى المستولد من المنطوقِ بمعونة السياقِ هو القصدُ وليس الأصل الذي استولد منه ، فيحلُّ الوليدُ ، محلَّ ما استولد منه. وهذا يبرز لك أثر السياق والمقام في استبصار متَّجه القصد، وحركة المعنى المقصود بالإبانة ، ومصدره ، وكيفية الإبانة عنه ، وأثر ذلك في تقريره في النفس وتمكينه منها، فليس خفياً إنَّ جهة الدلالة على المراد ذات أثر بالغ في إيصال المعنى ، وتقريره وتفعيله، وتلك مشغلة العقل البلاغيَّ وطَلَبَتْهُ. وقد هدى عبد القاهر في فاتحة « أسرار البلاغة » إلى ما هو مهمومٌ به في هذا الكتاب " : بيان أمر المعاني كيف تختلف وتتفق ، ومن أين تجمع وتفرق... (اسرار البلاغة. ص ٢٦ فقرة : ٢٢) فتلقه بما يليق به واستجمعه في وعيك وفعلك .

(فقرة: ٣٩١) - وأما مثال ما يُنزل هذه المنزلة، فقولُه:

إنما مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِّنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ (١)
ادّعى في كون الممدوح بهذه الصفة ، أنه أمرٌ ظاهرٌ معلومٌ للجميع ، على عادة الشعراء إذا مدحوا

(١) قول عبد القاهر : " وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة " فيريد إلى أنَّ المقام الآخر الذي تكون فيه إنما هو مقام تنزيل ما ليس بمعلوم ، وما هو مدفوعٌ منزلة ما هو المعلوم المسلم به .

في المقام الأول نزل المخاطب بالمعلوم منزلة من يجهل فأخبره ؛ لأنَّه لم يجر على مقتضى علمه

وهنا نزل الخبر المجهول منزلة المعلوم ، فجعل التنزل مقتضىًا للإتيان به (إنَّها). فتبصر الفرق بين المقامين.

في الأول جاءت (إنَّها) وحقها ألا تأتي ، فلما جاءت علم أنَّ المخاطب مع علمه بما أخبر لم يجر على مقتضى علمه فكان مستحقًا أن يخبر بل أن يؤكد له الخبر، ليتبصر فيعلم أنه إنَّما صنع المتكلم معه ما صنع، ولم يلتفت إلى علمه وتسليمه بالخبر وجعله كأنَّه غير قائم من أنه لم ينزل على مقتضاه، فيخجل من نفسه التي أقامته مقام الجاهل المنكر.

وهنا في المقام الآخر، كان مقتضى ظاهر الخبر : أن يؤتى بما وإلا ذلك أن الخبر مما لا يعلم، أو مما يتوقف فيه أو يتردد أو ينكر، إلا أنه قد نزل هذا المجهول والمدفوع منزلة المعلوم غير المتوقف في التسليم به، وكأنَّ المتكلم يعرض بمن جهل، وبمن توقف أو تردد أو أنكر، فما كان لهم أن يفعلوا.

والبيت الذي مثل به عبد القاهر لعبيد الله بن قيس الرقيات، شاعر مصعب بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أخي الخليفة عبدالله بن الزبير بن العوام من أبيه ، وأمه الرباب بنت أنيف الكلبيه شرف مصعب بزواجه من السيدة الحصان الرزان الشريفة سكيمة بنت الحسين رضي الله عنهما (٢٦-٧٢هـ)
من بعد هذا البيت قوله:

مَلِكُهُ مُلْكُ قُوَّةٍ ، لَيْسَ فِيهِ * جَبْرُوتٌ ، وَلَا بِهِ كِبَرِيَاءُ

يَتَّقِي اللَّهُ فِي الْأُمُورِ ، وَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ كَانَ هَمُّهُ الْإِتْقَاءُ

قصر الشاعر مصعباً على كونه شهاباً من الله تجلت عن وجهه الظلماء ، قصر
موصوفٍ على صفة .

وهذا المعنى قد يكون محل منازعة ، فلا يسلم ، وكان ظاهراً أمره ألا يكون القصر
به(إنما) لكنّ الشاعر ادّعى أنّ تلك الصفة لما كانت لمصعب ، كان حقّها أن تكون
مسلمة ، لا يتوقف فيها منصفٌ فضلاً عن أن ينازع ، ورعايةً لحقّ الصفة ، ومن
تكون له كان حرّى أن يكون القصر به(إنما) ولو أنّه راعى حق الصفة من حيث هي
، لا من حيث هي صفة مصعب، لقال : ما هو إلا شهابٌ . وحيثُ ينزل القول في
مقام المدح منزلاً لا يليق بمصعب .

مصعبٌ هو الذي جعل هذه الصفة ذات استحقاق أن تسلم ، ولا تنازع ، وغيره
ليس بملكه أن يفعل فيها ذلك الفعل . لو كان الممدوح غير مصعب ، لوجب أن
يقول : ما فلان إلا شهابٌ...

أرأيت كيف فعل مصعبٌ في الأشياء ؟ أيّ رجلٍ هذا ؟ أفى زماننا مثله ؟!!!
كمال الثناء أو إن شئت كمال الصدق في الوصفٍ أوجب أن يكون القصر به(إنما) ؛
لأنّها هي التي تقرّر أنّ هذا المعنى على الرّغم من غرابته في نفسه هو بالنسبة
لمصعبٍ ليس بمجهول أو متوقّف فيه . وقد فقه عبد الملك بن مروان الأمر وكان
نقادة ، فتصدّى لابن قيس الرقيات حين قال فيه

يأتلقُ التاجُ فوقَ مفرقه ★ على جبينٍ كأنّه الذهبُ

وقال له : قد قلت في مصعب :

إنما مصعبٌ شهابٌ من الله تجلّت عن وجهه الظلماءُ

فأعطيته المدح بكشفِ الغمم ، وجلاء الظلم ، وأعطيتني من المدح ما لا فخر فيه ،
وهو اعتدال التاج فوق جبريني الذي هو كالذهب في النضارة .

(ينظر الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط (١)
١٤١٧ هـ . دار الفكر العربي . القاهرة ج ٢ / ٢٠٠ ، وكتاب الصناعتين للعسكري -
تحقيق : مفيد قميحة - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤ هـ . ص : ١١٤)

أَنْ يَدَّعُوا فِي الْأَوْصَافِ الَّتِي يَذْكُرُونَ بِهَا الْمَمْدُوحِينَ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ لَهُمْ، وَأَنَّهَمْ قَدْ شُهِرُوا بِهَا، وَأَنَّهَمْ لَمْ يَصِفُوا إِلَّا بِالْمَعْلُومِ الظَّاهِرِ الَّذِي لَا يَدْفَعُهُ أَحَدٌ، كَمَا قَالَ:
وتعدلني أفناء سَعِدَ عليهم * وَمَا قُلْتُ إِلَّا بِالَّذِي عَلِمْتُ سَعُدُ (١)

وراجع في هذا أيضًا كتاب الفرج بعد الشدة . تأليف أبي علي التنوخي: المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود التنوخي (ت: ٣٨٤هـ) تحقيق: عبود الشالجي. نشر: دار صادر، بيروت

عام: ١٣٩٨ هـ. مبحث "عبد الملك بن مَرْوَانَ يُؤْمِنُ ابْنُ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ وَيَجْرِمُهُ الْعَطَاءُ" ج: ٢٨١/٤ - ٢٨٦) ففيه ما ينفعك ويمتلك ، فلا تبخل على نفسك بنفعها وإمتاعها .

وتنزيل الصفة المجهولة أو المتوقف فيها منزلة المعلومة المسلمة له مقتضيات منها هنا كمال الثناء ، ومنها أن الموصوف بها مصعب . فكل ذلك أخرج الصفة من كونها محل احتمال لعلم العلم بها أو التوقف في التسليم بها إلى محل التسليم والاشتهار .

ولو أَنَّ الشَّاعِرَ قَالَ فِي مَصْعَبٍ : مَا مَصْعَبٌ إِلَّا شَهَابٌ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ . لَكَانَ هَذَا أَدْخَلَ فِي الدِّمِّ ، وَكَانَ مِمَّنْ أَتَى الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ الْجَهَةِ الَّتِي هِيَ أَصَحُّ لِتَأْدِيَّتِهِ .

وإتيان المعنى من الجهة التي هي اصح لتأديته هو الجانب الأول من جانبي سبيل بلاغة الخطاب وتحقيق حسن دلالة على معناه وتتمامها وتبرجها فيتمكن المعنى في قلب السامع ، وهيمن عليه ويصرف هذا القلب كيفما شاء .

(١) البيت من قصيدة للحطيئة مطلعها:

أَلَا طَرَقْتَنَا بَعْدَمَا هَجَدُوا هِنْدُ * وَقَدْ سَرَنَ غَوْرًا وَاسْتَبَانَ لَنَا نَجْدُ

أَلَا حَبَدًا هِنْدُ وَأَرْضُهَا هِنْدُ * وَهِنْدُ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

والبيت المذكور في "الدلائل" هو رأس القصيدة وختام معناها

(تنظر قصة القصيدة في الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط (٣) ١٤١٧ هـ ، دار الفكر العربي - القاهرة . ج: ٢ / ١٤٠)

جاء عبد القاهر بهذا البيت في هذا السياق استثناسًا ، وإبانة أن من سنن الشعراء في المدح أن يدعوا أن الذي يذكرونه للممدوح لا يختلقونه أو يدعونه أو هو مما يفتش عنه وينقب ، وإنما هو جهيرٌ شهيرٌ ، وما الشعراء حين يذكرون إنما يذكرون مشهورًا ، وكأنهم حين يذكرونه لا يذكرونه إعلامًا بمجهول أو غائب أو غائب ، أو مستغرب ، بل يذكرونه تلذذًا بذكره (إنما لذة ذكرناها) وأنهم يُقرون مسامع الناس بذكر مناقبهم المشهورة . كذلك يلج الشعراء إلى هذا المعنى .

وفي ذلك من الإبلاغ في تقرير المقاصد وتوطئتها النفوس ما فيه . وهو مسلك من مسالك إكرام الشاعر معانيه ومقاصده ؛ لأنها ولائده ، لها عليه حق الرعاية إناءً وحمايةً . « كلُّكم راع وكلُّكم مسؤول عن رعيته » فالشاعر راع معانيه ، ومسؤول عنها رعاية تربيةً وحمايةً من أن تفهم على غير الوجه الذي يريد أن تفهم عنه ، وهذا ما جعل عبد القاهر يعد رأس مقومات بلاغة الخطاب حسن الدلالة وتامها وتبرجها في صورة بهية معجبة ، فبهذا يتحقق للمعاني رعايتها تربيةً وحمايةً .

الشاعر هنا قال : وما قلت إلا ، ولم يقل : إنما قلت ... " لأن صدر البيت (وتعذلني...) فهذا يقتضي أن ينزع هذا العذل ، ويقتلعه ، فهو دالٌّ على أن هنا منازعة ، وإن تكن غير مصيبة ، وكذلك سياق مقام الإبداع دالٌّ على المنازعة ، فنظر الشاعر إلى حال فعل أفناء سعد ، ولم ينظر إلى حال ما فعل . ولو أنه نظر إلى فعله لقال : إنما قلت

وكأنه أراد أن يُبرِّز لنا بطون سعدٍ في مقام الجحود . والمناكدة في ما لا يليق بالنصفة أن يكون . قبيلة سعد علمت بالذي قال الشاعر ، وعلمت صدقه ورسوخه في الحق ، ولكنها عذلت برغم من ذلك ، وكأنه يقيم مقابلة بين حال من يمدحه ، وحال عاذليه على مدحه لهم . وفي هذا من تضمين مدحة صاحبة مذمة أفناء سعد ، وكان أجدر بهم أن يكونوا كمثلهم ، ولذلك تجده في القصيدة يقول لهم :

أَقْلُوا عَلَيْهِمْ لَا أَبَا لِأَيِّكُمْ * مِنَ اللَّوْمِ أَوْ سَدُّوا الْمَكَانَ الَّذِي سَدُّوا

وكما قال البحرى :

لا ادعى لأبى العلاء فضيلة * حتى يسلمها إليه عذاه (١)

(١) أورد عبد القاهر بيت البحرى لمثل ما أورد له البيت الذي قبله بيت الخطيئة : الشعراء يدعون أن ما يمدحون به أمرٌ ظاهرٌ مشهور مسلمٌ قيامه في الممدوح ، لا يجهل فضلاً عن أن ينكر ويجد .

الادعاء الذي ذكره البحرى يريد به الذكر ، والانتساب ، فكأنه قال : لا أنسب لأبى العلاء فضيلة حتى يسلمها له عدوه ، لأنها من قوة انتسابها إليه ، وعجز عدوه عن أن يجد من تنسب إليه سواه ، لأنه ليس غيره بأهل لأن تقبل هذه الفضيلة أن تنسب إليه ، فيدفع ذلك العدو إلى التسليم .

البحرى هنا يؤكد أن كل ما ينسب لأبى العلاء : صاعد بن مخلد من الفضائل هو مما تلاقى عليه أصدقائه وأعداؤه ، هو ممن جمع بين المتقابلين : أصدقاءه وأعداءه . اجتماعاً على التسليم بانتساب تلك الفضائل لأبى العلاء ، لا تنتسب إلى غيره البتة ، فهي ولائده ﴿ ادعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾

وبيت البحرى حين تسمعه قد يتوافد على قلبك بيتُ أستاذه أبى تمام قائلاً : إذا أنا لم يحمدك عني صاغراً * عدوك ، فاعلم أنني غير حامد فهل هما من مخرج واحد ؟ للنظر .

ظاهرٌ مسلك البحرى أنه يحتمل أحد وجهين :

الوجه الأول أنه لا ينسب لأبى العلاء فضيلة وإلا ووجد الأعداء أنفسهم مسلمين بها ، لأن البحرى قد سد أمامهم كل مسلكٍ للتوقف فضلاً عن المدافعة . فكأنه يقول لا أنسب إليك فضيلة إلا ويسلم بها الأعداء من قوة ما أسلكه في نسييتها إليك . أي أنه يسلك في نسبة الفضيلة له مسلكاً قوياً يستمدّه من قوة انتساب الفضيلة له ، فالحق لا يلد إلا حقاً . فأبو العلاء هو الذي فتح القول في لسانه ، وهو الذي يسر للبحرى سبيل قوة انتساب الفضائل له شعراً ، كما يسر هو للفضائل سبيل الانتساب إليه ، فكان لها أباً ليس لها غيره أباً .

والوجه الآخر : أنه لا ينسب لأبى العلاء فضيلة يكون على انتسابها إليه خلاف بين أحدٍ من الناس إن صديقاً وإن عدواً . فهو آخذ ما عليه اتفق تارك ما فيه

اختلف. وكل ما يذكر لأبي العلاء من جليل الفضائل وعظيمها هو ممّا سلم به الناس كافة الصديق والعدو.

وهذا الوجه ، وإن كان يصبُّ في حقبة أبي العلاء ، فليس فيه ما يدفع في حقبة فخر البحري بإبداعه ؛ لأنّه لم يُضمن مدحه أبي العلاء افتخاره بشاعريته.

والوجه الأوّل هو الوجه الجامع بين المدح والفخر : مدح أبي العلاء ، وفخر البحريّ بشاعريته.

فأيّ الوجهين أليق بسياق القول والقصد ؟

لو أنك استحضرت البيت الذي بعده :

مَا الْمَرْءُ تُخْبِرُ عَنْ حَقِيقَةِ سَرَوِهِ * كَالْمَرْءِ تُخْبِرُ سَرَوَهُ وَتَرَاهُ

(السرو: المروءة في شرف ، يقال فلان من سارة القومأي من شرفائهم فهم أسرياء، وسرواء)

لرأيت أن هذا البيت إلى أن فرقاً عظيماً بين رجلين : الأول يخبرك مخبرٌ عن فضله ، والآخر أنت الذي تخبر سروه وتراه بعين رأسك وقلبك ، فأيّ الرجلين أمكن في الفضل عندك ؟

كأنه يقول لك إن أبا العلاء هو الثاني ، لا يجعلكم تعلم فضله من خبر يأتيك ، بل هو الذي يجعل فضله هو المخبر عنه ، يجعلك تعلم من حالك معه أنه الفضل نفسه، فإذا رأيته رأيت الفضل.

أبو العلاء إذن لا يحتاج إلى غيره مخبراً عن فضله ، هو الذي يجعل لسان حال فضله هو المخبر عنه. وكأنّه يستحضر هنا طاعته لأمر الله ﷻ: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ (الضحى) أي اجعل نعمة ربك عليك هي التي تتحدث عن نفسها ، ولا تكن أنت المخبر عنها بلسان مقالك. التحديث بالنعمة حقاً هو أن يجعلها تتحدث هي عن نفسها. ومصدق هذا ما رواه الترمذي في كتاب (الأدب) من سننه بسنده عن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « إِنْ أَلَّفَ نَجَبٌ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ »..

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. والألباني في صحيح الجامع للترمذي حسن صحيح . حديث رقم (٢٨١٩) ج: ٥ ص: ١٢٣، وقال في صحيح الجامع الصغير حديث صحيح - حديث رقم (١٧١٢)

وسياق القول في القصيدة منصرفٌ إلى مدح أبي العلاء . ومن ثم كان الوجه الثاني هو الأليق بالسياق ، وإن كان الوجه الأول أغنى وأملأً .

أما بيت أبي تمام :

إذا أنا لم يحمدك عني صاغراً * عدوك ، فاعلم أنّي غير حامد

فقد جاء في سياق قصيدته الدالية التي يمدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم بن شبانه . التي مطلعها :

قفوا جدّوا من عهدكم بالمعاهد * وإن هي لم تسمع لنشدان ناشد

لقد أطرق الربع المحيل لفقدهم * وبينهم إطراق ثكلان فاقد

(النشدان: السؤال، المحيل: الذي مر عليه حول ،والثكلان :الحزين لقد ولدأومال)

وهي في خمسين بيتاً . يجعل خاتمتها ثمانية أبيات في صفة شعره،واقتراده الإبداعى عليك أن تفيء إلى روضها اتنعم وتغنم .

(شرح ديوان أبي تمام للأعلم الشنتمري تحقيق: ابراهيم نادن- المغرب ط(١) ١٤٢٥هـ(ج: ١/ ٥٠٥

فأنت تبصر جلياً أن سياق القول في هذه الخاتمة إنّما هو في تصور شاعريته الفائقة ، وهذا يجعل قوله: « إذا أنا لم يحمدك ... البيت » مخرجه أنّه بهذه الشاعرية يرغم الأعداء على أن يسلموا لك ما هو قائم فيك، فأنت تنزع عنهم قدرتهم على معاداتك ومحاربتك بأسلحتهم، فيخضعوا لك ،وأنا أجعلهم بشاعريتي يسلموا لك بأنك أنت أنت، وأنت إذا ما حباك الله بسلطان السيف فتخضع لك الرقاب، فإنّ الله تعالى قد حباي بسلطان الشعر أخضع به قتلوبأعدائك فتسلم لك بالحق القائم فيك، فلا تملك ألسنتهم إلا أن تصدح بحمدك.

هذا هو مخرج القول في بيت أبي تمام . وهو كما ترى غير مخرج بيت البحري الذي اقتضاه السياق.

ومثله قولهم: "إنما هو أسد"، و "إنما هو نار"، و "إنما هو سيف صارم"، إذا أدخلوا "إنما" جعلوا ذلك في حكم الظاهر المعلوم الذي لا يُنكر ولا يدفع ولا يخفى. (١)

(مقام استعمال النفي والاستثناء طريق قصر)

(فقرة: ٣٩٢) وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: "ما هذا إلا كذا"، و "إنّ هو إلا كذا"، فيكون للأمر يُنكره المخاطب ويشكُّ فيه. فإذا قلت: " ما هو إلا مُصيبٌ " أو: " ما هو إلا مخطئٌ"، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت، وإذا رأيت شخصاً من بعيدٍ فقلت: " ما هو إلا زيدٌ"، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيدٍ، وأنه إنسانٌ آخر، ويجد في الإنكار أن يكون "زيداً". (٢)

وأذا كان الأمر ظاهراً كالذي مضى، لم تقله كذلك، فلا تقول للرجل ترقفه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرّحم ومن حُسن التحاب: " ما هو إلا أخوك " (٣)

(١) كأنه يشير إلى أن مقتضى السُّنة البيانية في الوصف والثناء الادعاء بأن ما يصفون به، ويشنون، إنما هو أمرٌ مقررٌ، وما همهم إلا مذكرون بما هو قائمٌ، وليسوا بالمدعين ما ليس بقائم، وكأنهم يعودون باللائمة على الناس أنهم من كثرة إلفهم تلك الصفات في الموصوفين غفلوا عنها، وهي القائمة بينهم، بل والقائمون فيها، فإذا ما ذكرها الشعراء لمن يصفون أو يشنون عليهم، فإنما يذكرون ما هو تليد قائم

(٢) هذا بيانٌ للمقام الذي يقوم فيه الاستثناء المفرغ، فهو آتس بالسياق الذي تكون فيه المعاني مما تجهل أو تعلم وتنكر، إما لفرداتها أو غرابتها أو لأمر آخر قائم فيها. أو لأمر قائم في المخاطب بها، وحين يكون لأمر قائم في المخاطب المعنى، وليس لأمر في المعنى، فهذا يجري على سُنن التنزيل. أي أن المعنى حقه التسليم به، بيد أن أمراً عرضاً للمخاطب، فجعله يتخذ موقفاً من هذا المعنى الذي حقه أن يسلم، فجعل رعاية حق المخاطب تحمل على أن يأتي المعنى مقصّوراً بطريق النفي والإثبات: (الاستثناء المفرغ)

(٣) لأن اتخاذه طريق (ما، وإلا) حينئذٍ كأن فيه اعتذاراً له عن قصيره، والمقام مقام ملامة، وتأنيب على أنه لم يرع للأخوة التي هو بها عليمٌ ومسلمٌ حقها، لا مقام بحثٍ عن أعداء لمن قصّر، فيكون البيان حينئذٍ مما لا يأنس به المقام، وذلك جد قبيح.

وكذلك لا يصلح في "إنما أنت والدٌ": "ما أنت إلا والدٌ"، (١)
 فأما نحو: "إنما مصعبٌ شهابٌ"، فيصلح فيه أن تقول: "ما مصعبٌ إلا شهابٌ"، لأنه ليس من
 المعلوم على الصحة، وإنما ادعى الشاعر فيه أنه كذلك، وإذا كان هذا هكذا، جاز أن تقول بالنقي
 والإثبات، إلا أنك تخرج المدح حينئذٍ عن أن يكون على حد المبالغة، من حيث لا تكون قد ادّعت
 فيه أنه معلوم، وأنه بحيث لا ينكره منكرٌ، ولا يخالف فيه مخالفٌ. (٢)

[من مقتضيات القصر بالاستثناء المفرغ دون إنما]

(فقرة: ٣٩٣) قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾
 [سورة إبراهيم: ١٠] إنما جاء، والله أعلم، "بإِنْ" و "إِلَّا" دون "إنما"، فلم يقل: "إنما أنتم بشرٌ
 مثلنا"، لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرًا مثلهم،
 وادّعوا أمرًا لا يجوز أن يكون لمن هو بشرٌ. ولما كان الأمر كذلك، أخرج اللفظ مخرجًا حيث يراد
 إثبات أمرٍ يدفعه المخاطب ويدّعي خلافه (٣) ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله تعالى:

(١) لو قال له: "ما أنت إلا والدٌ" لذلك هذا على أن عفو "كافور" عن مولاه،
 وريب نعمته "ابن الإخشيد" أمرٌ ليس مستحقًا باقتضاء الأبوة، وليس مسلمًا
 بمقتضى الأبوة، وهذا لا يتواءم مع سياق القول الذي هو معقودٌ لتوطيد أواصر
 الوُدِّ والمصالحة بين "كافور" ومولاه "ابن الأخشيد" لما وقع من "ابن الأخشيد" من
 عقوقٍ في حق سيده "كافور"، كما مضت الإشارة إليه.

(٢) وهذا لو قيل لدفع الشاعر عن أن يكون قد أتى المعنى من الجهة التي هي أصح
 لتأديته، وهذا من العقوق الذي لا تحمد عقباه، وهو ما ينفّر منه كل شاعرٍ

(٣) قال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ
 أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ (سورة إبراهيم: ١٠)

جاءت الآية في سورة "إبراهيم" في سياق المحاجة والمجادلة التي كانت من الذين
 كفروا ومن أرسل إليهم. والمحاجة بُنيت من قبل الذين كفروا على أن رسل الله
 تعالى لا يكونون بشرًا، ومن زعم أنه رسول من الله جلّ جلاله فكأنما زعم أنه ليس
 بشر. وهذا المقدمة باطلة بمنطق العقل ومنطق الواقع المشهود.

هم لا يمكن أن ينكروا أن الله ﷻ أرسل رسلاً، وقد كان أولئك بشرًا، ومن ثم
 تنتقض المقدمة التي بني عليه الحجاج.

﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [سورة إبراهيم: ١١]، كذلك "بأن" و"إلا" دون "إنما"، لأنَّ مَنْ حُكِّمَ مَنْ ادَّعى عليه خصمه الخلاف في أمرٍ هو لا يُخَالِفُ فيه ، أن يُعيد كلامَ الخصم على وجهه، ويجيء به على هيئته ويحكيه كما هو. فإذا قلت للرجل: "أنتَ مِنْ شَأْنِكَ كَيْتَ وكَيْتَ"، قال: "نَعَمْ، أنا مِنْ شَأْنِي كَيْتَ وكَيْتَ، ولكن لا ضَيْرَ عَلَيَّ، ولا يَلْزُمُنِي مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ما ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَلْزُمُ" فالرُّسُلُ صلواتُ الله عليهم كأنهم قالوا: "إِنَّ ما قُلْتُمْ مِنْ أَنَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ كما قُلْتُمْ، لَسْنَا نُنْكِرُ ذَلِكَ ولا نَجْهَلُهُ، ولكنَّ ذَلِكَ لا يَمْنَعُنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى قَدْ مَنَّ عَلَيْنَا وأَكْرَمَنَا بالرسالة. (١)

وهم بنوا على دعوى التسليم بالمقدمة أنَّ الرُّسل ينكرون بشريتهم ، ومن ثمَّ جاء بيانهم بالقصر بطريق النفي والاستثناء، تنزيلاً للرسل منزلة من ينكر أنه بشر. فقالوا : (إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ...)

الذين كفروا كانوا في استعماهم "إن، وإلا" نازلين على مقتضى زعمهم أنَّ من يدعي الرسالة منكرٌ لبشريته، ومن كان كذلك كان حقُّه أن يكون الطريق هو النفي والاستثناء ، وذلك ما كان. فمناط الردِّ عليهم ليس في استعماهم "النفي" و"الاستثناء" ولكن فيما اقتضاه ، وهو دعوى أنَّ من يدعي الرسالة ينكر البشرية، فهذه منهم هي محل الردِّ والمدافعة .

(١) ظاهر النَّظر أنَّ الرُّسل لما كانوا يقرون ببشريتهم ، وأنَّ ذلك أمرٌ مسلمٌ عندهم أن يكون بيانهم عن هذه الحقيقة باستعمال (إنما) وليس "النفي" و"الاستثناء" بيد أنَّ الذي كان من الرُّسل أنَّهم لم يناقشوا في المقدمة التي ادَّعاها الذين كفروا: أنَّهم بشرٌ مثلهم. فمثل هذا لا يناقش فيه ؛ لأنَّ الواقع يوثقه ويقرّره عياناً. ومن ثمَّ أعادوا عبارة الذين كفروا فيهم بنصّها: ﴿ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ لبيّنوا عليها عكس ما بني الذين كفروا عليها ، وفي هذا إشارة لطيفة إلى أنَّ في عقول الذين كفروا دغلاً أو خللاً ، فهم يتوهمون ما ليس بأهلٍ لأن يتوهم. توهّموا أنَّ الرُّسل يدعون أنهم ليسوا بشر.

وهم يبنون على الأمور ما لا يستقيم أن يُبنى عليها، وهذا من فساد العقول ، ومن أنكى ما يواجه به المرء خصمهم في الحجاج أن يطعنه في قواه العقلية ، وأن يقرر عليه أن في عقله من الفساد ما يتسقيم له أن ينظر به ، وكأنه يباعد بهذا بينهم وبين أهل النظر الأذنين هم أهل للمحاجة .

فكان لزاماً أن ينزل الرُّسل في ردهم عليهم على ما كان من أولئك الذين كفروا ليجعلوا مناط المنازعة ليس البشرية ، بل مناط المنازعة أن يكونوا مرسلين . ولذا

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ (سورة الكهف: ١١٠)، (سورة فصلت: ٦)، فجاء "بإنمّا"، لأنّه ابتداءً كلام قد أمرَ النبي ﷺ بأنْ يُبلّغَهُ إِيَّاهُمْ ويقولُهُ مَعَهُمْ، وليس هو جواباً لكلام سابقٍ قد قيلَ فيه: "إِنْ أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا"، فيجبُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ الْكَلَامِ، وَيُرَاعَى فِيهِ حَذْوُهُ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى. (١)

قالوا : (وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ) (ابراهيم: ١١)

فكشّفوا لهم عن مناط الفرقِ بينهم ، وبين غيرهم من البشر ، إنّهُ الفضلُ الإلهي ، وليس أمراً يرجع إليهم أنفسهم . ولذا لم يَقُولُوا لهم إن الله من علينا ، بل قرروا الحقيقة الكلية : (يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ) والذين كفروا لن يستطيعوا أن ينكروا أن الله ﷻ مَنْ عَلَى بَعْضِ الْبَشَرِ بِالرَّسَالَةِ . وهكذا سلك الرّسل مسلّكاً لطيفاً في نقضِ مزاعم الذين كفروا ، وكشفوا لهم أنّهم متناقضوا في نظرهم مع الواقع الذي لا يمكن أن يدفعوه ، وفي هذا طعنٌ لهم في حركة عقولهم ، فالعقل الذي لا يكشفُ تناقضَ حركته مع حركة الواقع هو عقلٌ فيه دغلٌ ، لا يؤمنُ معه . وليس أنكى من أن يطعن المجادلُ خصمه في عقله .

وبهذا يتبيّن لك منهج البصر بمناط العلة والضلالة ، لتبني عليه منهج الإبطال من أقصر طريق ، ففي مناقضة ما بني على باطل ليس من الحكمة أن تطيل أمد الحاجة والمنازلة حتى لا تدع مجالاً للشغب من جهة ، ولتأثر السامعين بباطلهم وتزييفهم وزخرفتهم القول ، وإنما تعمد إلى عمود ما بني عليه باطلهم فتقوضه ، فينهار السقف عليهم من فوقهم ..

(١) قال تعالى في سورة الكهف : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ (الكهف: ١١٠)

وقال في سورة (فصلت) : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ (فصلت: ٦)

عبد القاهر يُبين عن وجه استعمال (إنمّا) هنا ، دون (النفى والاستثناء) أن آتي (الكهف) و(فصلت) لم يكونا في سياق محاجة ومدافعة تقتضي إنزال الكلام على نسق كلام الخصم ، ليتمكن من دفعه ونقضه ، فهو هنا يعلمنا أصلاً من أصول المحاجة ، وفي الوقت نفسه يعلمنا البصر بالسياق الذي يكون عليه البيان ، وما

قاعدة كلية في المجيء بالنفي والاستثناء :

(فقرة: ٣٩٤) وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يُشكُّ فيه قد جاء بالنفي،
فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه(١)

يقتضيه السياق ، فالتشابه في أصل الخبر لا يلزم منه سلوك طريق واحد، فثم ما يقتضي لكل غير ما يقتضيه للآخر.

وهذا يُبين لك أن المعنى وحده ليس هو الذي له السلطان على اصطفاء منهاج تصوير المعنى بل السياق والمقام والمغزى شركاء في هذان مما يستوجب على المتلقي أن يرعى حق كل ، وأن يصغي إلى استحقاقاته، فذلك مفتاح خزائن مكنوز المعاني . فالعقل البلاغي العبري عقل سياقي ، وليس عقلاً معيارياً كما يهرف غير قليل ضلالة أو إضلالاً . ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ بَغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ ﴾ (سورة النحل: ٢٥) . ﴿ وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَاهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ (سورة العنكبوت: ١٣)

(١) هذه قاعدة كلية، تهدي إلى أن ينظر المرء نظرتين :

الأولى إلى المعنى الذي تحمله الصورة التركيبية : أهو من المعاني التي من شأنها أن تكون معلومة ، وغير منكورة أم غير ذلك.

والأخرى : الصورة التي جاء عليها التخصيص أهى بالنفي والاستثناء أم غيره.

إن يكن المعنى معلوماً غير منكور في نفسه، وجاء تخصيصه بطريق النفي والاستثناء ، فإن المقتضي الدلالة على التخصيص بالنفي والاستثناء حينئذٍ تقديرٌ أمرٌ يجعل هذا المعنى المعلوم غير المنكور في نفسه في منزلة المجهول أو المنكور، فينزل البيان على وفق هذا المقتضى ، لا على وفق ما عليه المعنى في ذاته.

ذلك أن البلاغة ربيبة الاقتضاء والسياق .

وكذلك الأمر إن كان المعنى في نفسه من شأنها أن يجهل ، وأن يتوقف فيها ويتردد أو ينكر، وجاء البيان عن تخصيصه بـ(إنها) فلا أمر اقتضى ذلك .

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ، إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [سورة فاطر: ٢٢، ٢٣] إِنَّمَا جَاءَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ وَكَانَ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: "إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ أَنْ تُحَوِّلَ قُلُوبَهُمْ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِبَاءِ، وَلَا تَمْلِكُ أَنْ تُوقِعَ الْإِيمَانَ فِي نَفْسِهِمْ، مَعَ إِصْرَارِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَاسْتِمْرَارِهِمْ عَلَى جَهْلِهِمْ، وَصَدَّهُمْ بِأَسْمَاعِهِمْ عَمَّا تَقُولُهُ لَهُمْ وَتَتَوَلَّاهُ عَلَيْهِ" كَانَ اللَّاتِقُ بِهِذَا أَنْ يُجْعَلَ حَالُ النَّبِيِّ ﷺ حَال مَنْ قَدْ ظَنَّ أَنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ.

وَمَنْ لَا يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ لَيْسَ بِوَسْعِهِ شَيْءٌ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُنْذِرَ وَيُحَذِّرَ، فَأُخْرِجَ اللَّفْظُ مُخْرَجَهُ إِذَا كَانَ الْخَطَابُ مَعَ مَنْ يَشْكُ، فَقِيلَ: "إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ". (١)

وَالْبَحْثُ عَنْ مَقْتَضِيَّاتِ مِنْهَااجِ الْإِبَانَةِ مِنْ فَرَائِضِ الْعَقْلِ الْبَلَاغِيِّ الَّتِي لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْوَفَاءُ بِحَقِّهَا.

(١) (أ) قول عبد القاهر: كان اللائق بهذا هو جواب الشرط: للما قال الله تعالى: «وما أنت بمسمع من في القبور»:

(ب) قول الله تعالى (إن أنت إلا نذير) سياقه في سورة "فاطر":

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جِهْلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ * إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ * إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ * وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ * ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ (فاطر: ١٨ - ٢٦)

أوردت عليك السباق واللاحق لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ وهي التي لم يخاطب بها النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم كله إلا في هذا الموضع ، وذلك لتستعين بمراجعة هذا السباق واللاحق على حسن البصر بحركة المعنى في هذه الآية التي تعد من فرائد القرآن في نظمها ، حتى لا يكون منك ما لا يليق أن يقال في حق النبي ﷺ فالله ﷻ قد نهانا قائلا: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا....﴾ (النور: ٦٣)

سباق الآية هادٍ إلى أن الناس ليسوا سواء، كما أن الأشياء في الكون ليست سواء،

وأبان السباق لرَسُولِهِ ﷺ أن إنذاره الَّذِي بلغ في القيام به لمن كُلف إبلاغه إليه درجة الكمال لن ينتفع به ، ويستجيب له إلا من كان قلبه مهيباً لن ينظر ويتأمل فيما يقال له ، لمن كان قلبه أرضاً نقيّة خصبه ، وليست قيعان لا تنتفع بغيث ، ولا تمسكه ، فينتفع به غيرها (إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يُحْشُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ)

اليس في هذا السباق ما يدلّ دلالة قاطعة على أن النبي ﷺ قد قام في قلبه اليقين بأن إنذاره لا ينتفع به كلّ الناس ، كما الغيث لا تبت به كلّ أرض ؟ ومن كان كذلك أيمن أن يشك في أنه غير قادر على هداية الناس جميعاً ، وأنه ليس إليه ذلك . منذا الَّذِي يفعلها ، وقد أنزل عليه هذا السباق ، قبل أن ينزل عليه : (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّنْ فِي الْقُبُورِ * إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ) .

وقد أنزل عليه بعدها : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ * وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ * ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ

البيان بقوله تعالى ﴿ مَّنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ يراد به الَّذِينَ صمّت آذانهم وطبع على قلوبهم ، فلا ينظروا فيما يقال لهم ، فهم لعدم انتفاعهم بما يقال لهم موتى . فهذا من قبيل الاستعارة ، صوّرهم في حالهم هذا بحال الموتى في قبورهم ، لا ينتفعون بالنصح والموعظة . وفي هذا تأكيد أن كلّ جهد يبذل معهم في النصح جهد غير مجد . فحق للمراء أن يشفق على نفسه ، وألا يحملها جهدها في عمل لن يكون منه نفع ، لا من جهته هو ، بل من جهة من يوجه إليه ذلك الجهد . عليه أن يؤدي ما كلف به ، وليس عليه أن يثمر فعله ما كلف به ، فذلك امره إلى من كلفه به ﷻ

وتأويل عبد القاهر فيه ما يحسن التنبيه عليه .

كان حرّى بعد القاهر أن يلفت إلى أن النبي ﷺ إنما كان لا يكفّ عن دعوة أولئك الذين طبع على قلوبهم من رافته بهم ، شفته على نفسه أن يكون منه تقصير ، فهو يعذر إلى نفسه وإليهم ، وهذا ممّا يُحمد له ، فهو الرؤوف الرحيم بأمته ﷺ ، فهو لم يكن قط يظنّ أنه يملك أن يُحوّل قلوبهم عمّا هي عليه من الإباء ، ولا يملك قط أن يُوقع الإيمان في نفوسهم مع إصرارهم على كفرهم واستمرارهم على جهلهم وصدّهم بأسماهم عما يقول لهم ويتلو عليهم .

وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ يُطِيلُ مُنَاطَرَةَ الْجَاهِلِ وَمَقَاوِلَتَهُ : " إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُسْمِعَ الْمَيِّتَ ، وَأَنْ تُفْهَمَ الْجَمَادَ ، وَأَنْ تَحْوَلَ الْأَعْمَى بِصِيرًا ، وَلَيْسَ بِيَدِكَ إِلَّا نُبَيِّنَ وَتَحْتَجَّ ، وَلَسْتَ تَمْلِكُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ " لَا تَقُولُ ههنا : " فَإِنَّمَا الَّذِي بِيَدِكَ أَنْ تُبَيِّنَ وَتَحْتَجَّ " ، ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَمْ تَقُلْ لَهُ " إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُسْمِعَ الْمَيِّتَ " ، حَتَّى جَعَلْتَهُ بِمُثَابَةِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يَمْلِكُ وَرَاءَ الْاِحْتِجَاجِ وَالْبَيَانِ شَيْئًا . وَهَذَا وَاضِحٌ ، فَاعْرِفْهُ . (١)

لا . لم يكن النبي ﷺ كذلك ؛ لَأَنَّهُ يَعْلَمُ قَدْرَهُ ، وَمَا يَمْلِكُ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَسْتَفْرِغُ جَهْدَهُ فِي أَدَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ التَّبْلِيغِ ، وَهُوَ أَيْضًا يَعْذِرُ إِلَيْهِمْ . وَمَنْ ثَم لَا يَقَالُ إِنَّهُ كَمَنْ لَا يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ لَيْسَ فِي وُسْعِهِ شَيْءٌ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَنْذِرَ وَيَحْذِرَ .

مَجْمَلُ الْأَمْرِ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ : ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ جَاءَ الْبَيَانُ بِالنَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ لِبَيَانِ مَزِيدِ الْإِشْفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ أَنْ يَتَلَبَّسَ بِشَيْءٍ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي التَّبْلِيغِ ، فَإِنَّ النَّاقدَ بِصِيرًا ، وَلِبَيَانِ مَزِيدِ إِشْفَاقِهِ ﷺ عَلَيْهِمْ وَهُمْ أَعْدَاؤُهُ وَمَنَاوِؤُهُ ، وَشَانِئُوهُ ، وَبِرْغَمِ مَنْ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَحْمِلُ عَلَى نَفْسِهِ فَوْقَ مَا كَلَفَتْ بِهِ .

أَيُّ نَبِيِّ ذَلِكَ الَّذِي أَكْرَمَنَا اللَّهُ ﷻ بِهِ !!

إِنْ يَكُنْ هَذَا حَالُهُ مَعَ أَعْدَائِهِ وَشَانِيئِهِ ، وَمَعَانِدِيهِ ، فَكَيْفَ بِهِ مَعَ أَحِبَّتِهِ ؟ مَا أَعْظَمَهُ ﷻ !!!

(١) يَصِحُّ الَّذِي قَالَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي شَأْنِ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يُمْكِنُ أَنْ يَقُومَ فِي قَلْبِهِ ذَلِكَ ، أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَعَلِمَهُ رَبُّهُ ﷻ وَعَلِمَهُ بِحَالِهِ هُوَ نَبِيًّا رَسُولًا وَقَدْرَاتِهِ حِجَازَانِ مَنِيعَانِ مَنْ أَنْ يَظُنَّ بِنَفْسِهِ ذَلِكَ .

وَالَّذِي مِنْهُ يَكُونُ إِنَّمَا هُوَ الْإِبْلَاجُ فِي التَّبْلِيغِ وَالتَّعْلِيمِ لِلأُمَّةِ أَلَّا تَسْتَبْقِيَ مِنْ جَهْدِهَا شَيْئًا فِي إِبْلَاجِ رِسَالَةِ رَبِّهَا ﷻ ، وَأَلَّا يَشْغُلَهَا حَالُ الْآخَرِينَ مِنَ الْعِنَادِ وَالْمَعَادَاةِ وَالْمَلَاخَاةِ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا عَلَيْهَا .

فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ : ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ لَيْسَ مِنْ بَابِ قَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ الَّذِي يَجَاهِدُ فِي الْمَحَاجَةِ وَالْإِقْنَاعِ : إِنَّ أَنْتَ إِلَّا مَبِينٌ " لِاخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ :

قَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ قَدْ يَكُونُ مَشُوبًا بِالْإِنْكَارِ ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الْخَطِإِ أَوْ الضَّلَالَةِ فِي الْمَسْلُوكِ .

أَمَّا قَوْلُ اللَّهِ ﷻ لِلنَّبِيِّ ﷺ : ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِشْفَاقِ عَلَيْهِ ، وَتَطْمِينِهِ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ الْكَمَالَ فِي أَدَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ التَّبْلِيغِ ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى

ومثل هذا في أن الذي تقدّم من الكلام اقتضى أن يكون اللفظ كالذي نراه، من كونه "بأن" و "إلا"، قوله تعالى: {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْنَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [الأعراف: ١٨٨]. (١)

آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿ (سورة الكهف: ٦) ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ * إِنْ نَشَأْ نُنزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴿ (سورة الشعراء: ٣ - ٤)

(١) جاء من قبل هذا قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة الأعراف: ١٨٧)

هذا السباق يبين عن مجال المنازعة التي كانت من المناوئين لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فهم يسألون عن مرساها كأنه حفي عنها ، عليم بأمر وقوعها ، فكان لزاماً أن يأمره الله ﷻ بأن يخبرهم بالحقيقة : ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ ﴿ثَقُلَتْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ﴾ أوردتها في ثلاث جمل تقرر وتؤطد، ولذا أوردتها مفضولة . لأنها تتوارد على حقيقة واحدة . ثُمَّ كَرَّرَ الأَمْرَ ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾

وهذا يترتب عليه أنه ﷻ ليس له من الأمر شيء . هو لا يملك لنفسه شيئاً إلا أن يشاء الله ، وهذا اقتضى أن يقتلع من صدور أولئك أن يكون له من ذلك الذي يجادلونه فيه، ويسألونه عنه أي شيء ، فقال جلّ جلاله: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ وذلك لما اقتضاه حالهم من المساءلة والمجادلة في هذا الأمر . فلمّا كان حالهم يشي بأنهم لا يوقنون بأن أمره ﷻ لا يعدو الإنذار والتبشير، سعى البيان إلى انتزاع ذلك من قلوبهم ، وفيه أيضاً شائبة تسفيه لهم من أنه قام فيه ظن أن يكون أمر الساعة لأحد غير الله ﷻ فظاهر حال المعنى في هذا السياق كان يقتضي أن يأتي بالبيان بـ"إنما" ولكنّ البيان نظر إلى حال المخاطبين ، وهو حال غير متساوق مع حال المعنى، فنزل البيان على مقتضى حال المخاطبين ، فجاء القصر بالنفي والاستثناء .

وكان من كمال الإبلّاج أن قال ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ في قوله تعالى : ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ففيه دلالة على أنهم لن يتفعوا بهذا الذي يقوم به من الإنذار

[فصل: في نوع القصر بإنما]

(فقرة: ٣٩٥) (اَعْلَمُ أَنَّهَا تَفِيدُ فِي الْكَلَامِ بَعْدَهَا إِيْجَابَ الْفِعْلِ لِشَيْءٍ ، وَنَفْيَهُ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : "إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ" ، عَقِلَ مِنْهُ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِي أَنْ يَكُونَ الْجَانِي غَيْرَهُ . (١))

والتبشير إذا لم تكن قلوبهم مهية لأن تنظر فيما يقول لهم ويتبصروا أمره، فمن لم يطهر قلبه من داء الاستكبار والرغبة في المعاندة والملاحاة، فلن ينفعه إنذار وتبشير. وفي هذا تربية للأمة أنما لن تنتفع بعلم وهدى إذا ما أقبلت عليه بقلوب قام فيها ما يحاذرها من الانتفاء بهذا العلم والهدى ، ومن أشد العوائق عن الانتفاع أن يتخذ المرء موقفاً ممن يقوم بتعليمه وهدايتهم ، إنما دعوة لنا أن نقبل على العلم والهدى بقلوب مجردة من اتخاذ المواقف المعاندة لما يقال لها ، بل عليها أن تتلقى وتنظر في موضوعية وتجرد، وهذا سيُعينها إن شاء الله تعالى على أن تبصر الحق ، فيكون لها أن تستمسك به عن يقين.

(١) قرر عبد القاهر لـ "إنما" أمرين:

الأول : أنها تفيد شيئين: إيجاب ، ونفي . إيجاب ما هو منطوق به، ونفي غيره .
وغير خفي أن إدراك الموجب أقرب لأنه بسبيل التصريح ،فهو من دلالة المنطوق .
وإدراك المنفي دونه ؛ لأنه بسبيل التلويح ،فهو دلالة مفهوم. ولهذا وقعت المنازعة من بعض أهل العلم بإفادتها تلويحا للنفي ، وهذا أيضا يجعل استصحاب التصريح بالمنفي في بعض السياقات مأنوسا كما تراه في قول الله ﷻ : ﴿ كَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمُرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ * وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ * إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (التوبة: ٩١ - ٩٣)
والآخر: أنما يعقل منها أنك تنفي الأمر عن غير من صرحت به.

قول عبد القاهر (تعقل) فيه إشارة إلى أن الدلالة عليه من قبيل دلالة المعنى على المعنى، وليس من قبيل دلالة الكلام على المعنى. فـ "إنما" لها معنى ، ومعنى المعنى :

(ما بين "إنما" و "لا" العاطفة
من اتفاق واختلاف عند عبد القاهر)

فمعنى الكلام معها شبيهة بالمعنى في قولك: "جاءني زيد لا عمرو"، (١) إلا أن لها مزية، وهي أنك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة في حال واحدة. وليس كذلك الأمر في: "جاءني زيد لا عمرو"، فإنك تعقلهما في حالين ومزية ثانية، وهي أنها تجعل الأمر ظاهراً في أن الجاني "زيد"، ولا يكون هذا الظهور إذا جعلت الكلام "بلا" فقلت: "جاءني زيد لا عمرو". (٢)

المعنى هو الموجب، ومعنى المعنى هو المنفي، وحضور معنى المعنى إلى القلب
مصاحبٌ حضور المعنى من اللفظ إلى القلب، سواءً بسواء.

(١) "لا" هذه لها دلالتان: النفي والعطف، فهي عاطفة نافية، ومعنى أنها عاطفة أنها لا تقع في صدر الكلام، بل لابد أن يسبقها كلام مقابل لما بعدها. وهذا الذي يسبقها لابد أن يكون مثبتاً، أو أمراً، فلا يقال، ما جاء محمد لا خالد، بل يقال: جاء محمد لا خالد ويمكنك أن تقول قابل محمد لا خالدًا. فالأمر ليس فيه شائبة نفي. ويشترط فيها أيضاً ألا تسبق بحرف عطف، فلا يقال: جاء محمد بل لا عمر. هذا لا تقوله العرب، أما جاء محمد، لا بل خالدًا، فالعاطف هنا هو (بل) وليس (لا) فهي رادة مجيء محمد مثبتة مجيء خالد.

وكل هذا نظر في الصواب الإعرابي، وليس نظراً في الصواب البياني، وإنما ذكرته لك هنا مخافة أن ترغب عن مراجعته في مظانه من كتب النحو، فيسرت لك وعليك أن تؤوب إلى تلك المصادر لتحمل وتفكر وتستطعم، وإلا فقد غبت نفسك، وإنك عن إكرامها لمسؤول.

(٢) قوله: "شبيهة بالمعنى" دالٌّ على أن (إنما) و (لا) ليسا سواء، وإن تقاربا، فما بينهما من فروق يجعل كلاً يأنس بquam قد لا تأنس به الأخرى، فلا ترادف بينهما استعمالاً، ومقاماً ودلالة. وهذا ما يجب على البليغ وعلى البلاغي أن يتلبثا للوفاء بكمال حسن فهمه.

ولهذا أبان عبد القاهر عما بينهما من تمايز:

تمتاز (إنما) عن (لا) بمزيتين رئيسيتين:



[القصر بـ(لا) العاطفة قصر قلب]

(فقرة: ٣٩٦) ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَنَا فِي "لا" العاطفة: "إنَّهَا تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا وَجَبَ لِلأَوَّلِ"، لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهَا تَنْفِي عَنِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الْأَوَّلَ فِي الْفِعْلِ، بَلْ أَنَّهَا تَنْفِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي قُلْتُ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ، قَدْ كَانَ مِنَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ. أَلَا تَرَى أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ: "جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو"، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَمْرُو مَجِيءً إِلَيْكَ مِثْلُ مَا كَانَ مِنْ "زَيْدٍ"، حَتَّى كَأَنَّهُ عَكْسُ قَوْلِكَ: "جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو"، بَلِ الْمَعْنَى أَنَّ الْجَائِيَ هُوَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، فَهُوَ كَلَامٌ تَقُولُهُ مَعَ مَنْ يَغْلُطُ فِي الْفِعْلِ قَدْ كَانَ مِنْ هَذَا، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ ذَلِكَ.

الأولى : تتمثل في وجازة عبارتها ، واتساع مدلولها . فهي من قبيل إيجاز القصر . إنها في إفادتها الإيجاب والنفي تفيدهما جملة واحدة وحال واحد ، فهما يتواردان على قلبك في حال كما أشرت إليه من قبل ، ولهذا كانت (إنما) أدخل في القصر الاصطلاحي . لأنه مبني على إفادة معنى جملتين متقابلتين إثباتاً ونفيّاً ببنية جملة واحدة ، وهذا من الإيجاز الذي هو من عمُد البلاغة .

وهذه المزية يشاركها فيها النفي والاستثناء ، والتقديم .

والأخرى : ظهور دلالتها على الموجب الذي هو رأس القصد ، فهي يؤتى بها حين يكون مبدأ الأمر إفادة وقوع الفعل من معين ، فيفهم معه من هذا التعيين النفي عما يقابله . وهذا يأتيك من تصدر (إنما) فهي أول ما يلامس سمعك وقلبك ، و(إن) رأس في توكيد نسبة الخبر للمخبر عنه ، فإذا ما سمعت الإذن (إن) أدرك القلب وكادة الخبر للمخبر عنه ، وفي هذا من الإنباء بصدر القول عن الغرض . وهو من بديع الإبانة . وقد مدحت العلماء البيان الذي يسلك تلك السبيل في الإبانة .

أما (لا) فإنها لا تمتاز بشيء من هاتين الميزتين .

(لا) تدلّك على المعنى بشقيه : الإيجاب والنفي ، في حالين متتالين : الإثبات أولاً ، ثم النفي ، وهما على درجة سواء في التصريح بهما . وهذا لا يحقق لها مزية إيجاز القصر . ممّا يباعد بينها وبين طبيعة القصر الاصطلاحي التي بيتهها لك من قبل .

وأمر آخر أن (لا) لا تهدي إليك توكيد ثبوت الخبر للمخبر عنه بمجرد مصافحة الكلمة الأولى من جملتها سمعك . فهذا التوكيد لا يأتيك إلا مع آخر الجملة . وفرق بين ما يهديك أو ما يلقيك ، وما يهديك عند الفراغ من اللقيا .

والنكتة أنه لا شبهة في أن ليس ههنا جائيان، وأنه ليس إلا جاء واحد، وإنما الشبهة في أن ذلك الجائي زيد أم عمرو، فأنت تحقق على المخاطب بقولك: "جاءني زيد لا عمرو"، أنه "زيد" وليس بعمرو. (١)
ونكتة أخرى:

١) يعمد عبد القاهر إلى تبين المساق الذي تجيء فيه (لا) العاطفة، فيقرر أمرين:
يقرر أن (لا) كون المنفي بها خاصاً متعيناً عبارة وتصريحاً.

ويقرر أنها لا تكون إلا حين تريد أن تقلب على المخاطب اعتقاده، فهو قد اعتقد عكس الحقيقة، وليس بالذي اختلطت عليه الحقيقة غيرها فيحتاج إلى فصل، وإفراد، بل هو الذي جهلها كلياً أو أنكرها، فأنت هنا بحاجة قوية إلى أن تقصيه عن معتقده هذا، تنتزعه منه انتزاعاً، ولذا تعمد إلى أن تكون الدلالة على الموجب صريحة، وعلى المنفي صريحة، ففي التصريح بهما قوة.

طريقُ القصر بـ (لا) فيه مقارنة مما يأتي به القرآن الكريم حين يعدل عن استعمال أسلوب القصر بـ "المنفي والاستثناء" أو "إنما" فيصرح بالجملة المثبتة، والجملة "المنفية" ويجعلها سواء في سبيل الدلالة ومستواها كما تراه في قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: من الآية ١٨٥) كان يستقيم عربية لا تلاوة أن يقال في غير القرآن: يُريد الله بكم اليسر لا العسر، إلا أن سياق القول في القرآن مقتض ما عليه التلاوة. فمقام التلاوة ليس مقام رد على من يرى ثبوت ما بعد (لا) بل السياق لتقرير الأمرين معاً على درجة سواء المثبت والمنفي فسوى بينهما في التصريح، . لم يجعل لأحدهما التصريح وللآخر التلويح. ليتعادل اعتناء المتلقي بالتبصر فيهما معاً، فإن منهج الإبانة يهدي المتلقي إلى ما يستحقه كل من الاعتناء على قدر ما كان له من التصريح والتلويح، وهذا يهدينا إلى أن تستقرئ المواقع التي يصرح فيها بالشيء، والمواقع التي يلوح به فيها، لنناظر بعضها ببعض، فمن تلك المناظرة معانٍ لا تستحصد إلا منها.

وهذا من بحر قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ....﴾ (الزمر: ٢٣)

الأهم هنا أن عبد القاهر يعين لك المقام التي تقوم فيه (لا) ولا تقوم في غيره، فهي أخص من (ما، وإلا)

وهي أنك لا تقول: "جاءني زيد لا عمرو"، حتى يكون قد بلغ المخاطب أنه كان مجيء إليك من جاء، إلا أنه ظن أنه كان من "عمرو"، فأعلمته أنه لم يكن من "عمرو" ولكن من "زيد".^(١)



["إنما" لقصر القلب كـ "لا" العاطفة]

(فقرة: ٣٩٧) وإذ قد عرفت هذه المعاني في الكلام بـ "لا" العاطفة، فاعلم أنها بجملتها قائمة لك في الكلام بإنما، فإذا قلت: "إنما جاءني زيد" لم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء مع زيد غيره، ولكن أن تنفي أن يكون المجيء الذي قلت إنه كان منه كان من عمرو. وكذلك تكون الشبهة مرتفعة في أن ليس هاهنا جائيان وأن ليس إلا جاء واحد. وإنما تكون الشبهة في أن ذلك الجائي زيد أم عمرو. فإذا قلت: "إنما جاءني زيد". حتى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جاء، ولكنه ظن أنه عمرو مثلاً، فأعلمته أنه زيد.^(٢)

١) يقرر عبد القاهر نوع المخاطب بـ (لا) يذهب عبد القاهر إلى أنه مع (لا) لا بد أن يكون مخاطباً سبق إليه العلم بوقوع الخبر من أحد، وليس بالذي لاعلم له، فما هو بخالي الذهن عن الخبر خلواً تاماً.

محطُّ جهالته من وقع منه المخبر به، فيعتقد غير الحقيقة، فتصححها له.

إذن هو مخاطب متسم بأمرين رئيسين:

الأول: أن له علماً بوقوع المخبر به.

والآخر: أنه أخطأ في العلم بمن وقع منه المخبر به، فاعتقد عكس الحقيقة.

وحينئذ لا يكون القصد في استعمال (لا) هو الإنباء بوقوع المخبر به، كلاً. إنه أمرٌ معلوم للمخاطب، وإثما القصد إلى تصحيح اعتقاده المقابل للحقيقة.

كذلك عني عبد القاهر بتحرير المقام الذي تأنس به (لا).

والعناية بتحرير المقامات التي تتوارد فيها التراكيب صنو العناية باستنباط ما هو مكنون في تلك التراكيب من دقائق لطائف، وطرائف المعاني، بل هي مقدم عليها؛ لأنه لا يكون حسن الاستنباط إلا من هذا.

٢) هذا من عبد القاهر بيان لمقام (إنما) وأنها لا تأتي مع مخاطب علم بالمخبر به، وظن أنه قد كان من اثنين أو أكثر، فأنت تصحح له علمه بأنه من واحد منهما، فهو واقع في خلط. جمع بين صواب وخطأ. هذا ليس بمقام تأنس فيه (إنما). إنها تأنس

فإن قلت : " فإنه قد يصح أن تقول : "إنما جاءني من بين القوم زيدٌ وحده " و " إنما أتاني من جملتهم عمرو فقط " . فإن ذلك شيءٌ كالتكلف والكلام هو الأول . ثم الاعتبارُ به إذا أُطلق فلم يقيّد بـ " وحده " وما في معناه .

ومعلوم أنك إذا قلت : " إنما جاءني زيدٌ " ولم تزد على ذلك أنه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلا ما قدّمنا شرحه من أنك أردت النصّ على زيدٍ أنه الجائي ، وأن تُبطل ظنّ المخاطب أن المجيء لم يكن منه ، ولكن كان من عمرو حسب ما يكون إذا قلت : " جاءني زيدٌ لا عمرو " ، فاعرفه . (١)

بالمقام الذي تأنس به (لا) العاطفة . حين يكون المخاطبُ عليماً بالمخبر به ، موقناً أنه واقعٌ من متعينٍ عنده ، وهذا المتيقن عنده مخالفٌ للحقيقة مقابل لها ، فتقلب عليه اعتقاده ، فيكون المنفي بـ "إنما" و "لا" العاطفة متعيّناً مخصوصاً ، وليس عامّاً ، وهو ما يسميه المتأخرون (إضافي) أي أضيف إلى منفيّ متعيّن . إلا أن المنفيّ المتعيّن في (لا) العاطفة منصّوصٌ عليه صراحةً، بينما المنفيّ المتعيّن بـ (إنما) مفهوم من السياق ، وليس من جملة القصر .

ذلك مذهب عبد القاهر فيما تكون له (إنما) .

(١) استشعر عبد القاهر أنّ في الذي قرّره يُمكن أن يعترض عليه . فعرض هذا الاعتراض ، ونقده . أمّا الاعتراض فيتمثل في أنه لا يمنع البيان أن يقال : "إنما جاء زيدٌ وحده" وهذا لا يكون إلا للإفراد زيد بالمجئ ، ونفيه عن آخر .

وينقده بأن هذا إذا استصوبه النّظم النّحويّ ، حيث لا لحن ، ولا تعقيد ، فإنه ليس من النّظم البيانيّ ، لما فيه من التكلّف ، ومن ثمّ لم يكن هو معهود العرب في الإبانة ، بل معهودهم أن تأتي (إنما) حين يراد بها تقرير عكس معتقد المخاطب .

وأمرٌ آخر أن الاعتبار هنا بما لم يكن في البيان شيءٌ يفيد قصد الحصر إفراداً من نحو (وحده ، وفقط وحسب ...) .

وعبد القاهر يستند فيما ذهب إليه إلى ما يسبق إلى القلب من المعنى من قولك "إنما جاءني زيد" ، ولم تزد على ذلك " فقلوه " ولم تزد على ذلك " إن أدخلت فيه السياق فكلامه قريبٌ ، وإن قصر قوله : " ولم تزد على ذلك " على الزيادة اللفظية ، فليس بقريب ، لأن دلالة السياق كدلالة اللفظ ، فيراد "إنما جاءني زيد" في سياق قاطع بأنه ردٌّ على من يرى أن المجيء قد جاء من كثيرٍ ، فافردته وخصصته بزيد ، أو كان

متردداً كأن يسألك : أجهك زيدٌ أم عمرو ، فقلت : إنما جاءني زيدٌ، فأنت لا محالة تفرد زيداً ، فتكون "إنما" للإفراد.

بقي اعتماده إلى ما يسبق إلى القلب، فمراده القلب الخبيرُ الرشيد ، وليس كل قلبٍ، فهو من بحر قول النبي ﷺ "استفت قلبك" فليس كل قلب يستفتى في المفاصلة بين الإثم وغيره، فكم من قلوب منكوسة استحال المعروف عندها منكراً، والمنكر معروفاً مما تطعمه من حرام صرف أو طعام أكثره سحتٌ. فمثل هذا لا يقال له استفت قلبك ، أيقال لمن تبع جسدها لأعين الرجال في الملاهي والمراقص : "استفت قلبك" ؟!!!!

ومثل هذا في عالم البيان لا يؤخذ بما يسبق إليه، فافهم.

والأهم أن مذهب إليه عبدالقاهر من حصر (إنما) في إفادة قصر القلب ، ونفيه أن تكون للقلب والإفراد أيضاً
مذهبُ عبد القاهر لم يأخذ به جمهور أهل العلم.
(ينظر: الإيضاح: - البغة ١١/٢ ، التبيان للطبي : ص ٢١٦ ، ومواهب الفتح لليعقوبي : ١/ ٤٣٠ - دلالات التراكيب لشيخنا: ١٤٠)



مراجعة □

لو أن عبد القاهر ذهب إلى أن مجيء (إنما) لقصر القلب هو الأغلب ، وليس الأوجب ، وأنها قد تأتي في سياقات لقصر الأفراد لكان هذا من عبد القاهر أقرب إلى الواقع البياني البليغ كما في الإبداعات البشرية ، بل لواقع البيان المعجز: بيان الوحي قرآنا وسنة.

من هذا ما تراه في قول الله ﷻ: ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ (طه: ٧٢)
أيظن أن فرعون كان يعتقد أنه يقضى الحياة الآخرة وحدها دون الدنيا ، فقلب عليه المؤمنون بموسى - عليه السلام - اعتقاده ؟ كما هو شأن قصر القلب.

ذلك لا يقال . فرعون كان يعتقد أنه يقضى الحياة الدنيا والآخرة وأن عذابه لهم باق عليهم ، فأفردوا بـ (إنما) الحياة الدنيا. فكأنهم قالوا له : إنما تقضي هذه الحياة الدنيا وحدها دون الحياة الآخرة.

ومن ذلك ما تراه فيما رواه البخاري في صحيحه من كتاب (الزكاة) بسنده عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قَالَ وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا » . قَالُوا " إِنَّمَا مَيْتَةٌ . قَالَ « إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا » .

ألا ترى قوله ﷺ : (إنما حرم أكلها) خاطب به الصحابة المعتقدين اشتراك جلدها ولحمها وكل شيء فيها في الحرمة ، فأفرد المصطفى ﷺ بـ(إنما) الأكل بالحرمة ، وكأنه قال ما حرم منها إلا أكلها ، فأفرد أكلها بالحرمة ، وأباح الانتفاع بغيره. فهذا من قبيل قصر الأفراد بـ(إنما) ولا يقال البتة إن هذا من التكلف.

وروى البخاري في صحيحه من كتاب (الوضوء) بسنده عن عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ﷺ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمَ فَقَتَلَ فِكُلْ ، وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ » . قُلْتُ أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ قَالَ « فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ » .

قوله ﷺ: « فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ » . تفيد فيه (إنما) قصر الأفراد ، فعديُّ بن حاتم رضي الله عنه لا يمكن أن يكون معتقداً أنه سمي على كلب غيره دون كلبه ، فقلب عليه النبي ﷺ اعتقاده، بأن التسمية خاصة بكلبه . بل إن عدياً يعتقد أن التسمية تصلح لكلبه وكلب غيره معا ، ولذا كانت (إنما) هنا للأفراد.

ومن هذا ما رواه البخاري في كتاب (الصلاة) بسنده عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ... أن رسول الله ﷺ قَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ . إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُقِلْ سُبْحَانَ اللَّهِ » .

قوله ﷺ: " إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ " [أي التصفيق] قصر أفراد : أفرد النساء بالتصفيق ؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعتقدون أن التنبيه في الصلاة بالتصفيق

للرجال والنساء ، فأفرده النبي ﷺ للنساء ، وكان الطريق (إنما) وبين لهم أن للرجال التسييح ، وللنساء التصفيق. وهذا واضح جدًا لكل ناظر.

ويمكن في غير البيان النبوي أن يقال : " التصفيق للنساء ، لا للرجال " فيكون للإفراد والطريق هو العطف بـ(لا) ولا تكلف في هذا البتة .

ومن هذا أيضًا ما رواه البخاري في كتاب (الجنائز) بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال مر النبي ﷺ - بامرأة تبكي عند قبر فقال « اتقي الله واصبري » . قالت إليك عنى ، فإنك لم تُصَبِّ بمُصِيتي ، ولم تعرفه . فقيل لها إنه النبي ﷺ . فأتت باب النبي ﷺ فلم تجد عنده بوايين فقالت لم أعرفك . فقال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » .

قوله ﷺ: « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » . لم يقله لمن كانت تعتقد أنه ليس الصبر عند الصدمة الأولى بل الأخرى فقط ، فقلب عليها اعتقادها. كلاً . بل هي لما قالت : لم أعرفك ، دل هذا على أنها ترى الصبر في كل حال ، فأفرده ﷺ على الصدمة الأولى ، والمعنى أن الصبر الجميل الحميد الكامل هو الذي يقابل الصدمة الأولى ، يحجزها عن أن تؤثر في النفس بما لا يليق بعبوديتها لخالقها، ومالكها ﷻ

وتراه للإفراد في الكلمة الشاعرة. يقول البحري:

ويوم تلاق في فراق شهدته

بعين إذا نهته دمع دمًا

لحقنا للفريق المستقل ضحى وقد تيمم من قصد الحمى ما تيمما

فقلت: انعموا منا صباحا وإنما أردت بما قلت الغزال المنعما

ألا ترى (إنما) في هذا المساق فواحة بقصر إفرادي ، مؤكدة أن المدعو ذاك الغزال المنعم ، وأن ما سواه غير ناظرة إليه عين البحري المتيمم ، وأنه لن يكون أحد يظن أن الشاعر قد أراد بدعائه من في الركب كلهم إلا حبيبة الشاعر فما أرادها البتة ، فقلب الشاعر عليه اعتقاده ، بل المتبادر هنا أن يظن أنه أراد بدعائه الركب كله بما فيه الحبيب ، فأفرد الشاعر الدعاء للغزال المنعم بـ(إنما) ، ونفى أن يكون غيرها مشاركا لها في هذا الدعاء.

ومما هو غير نازل على مذهب عبد القاهر في أن (إنما) لقصر القلب بيت الفرزدق:

أَنَا الزَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارُ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

أيأتي لناظر أن يذهب إلى أن (إنما) هنا للقلب ، وأن الفرزدق يصحح اعتقاد أن المدافع عن أحساب قومه غيره ، وليس هو ، فيقول له أنا المدافع لا غيري.

حال النسوة هادٍ إلى أنهم حسبوا أن غيره يمكن أن يقوم كما يقوم ، فأثروا إلا يخرجوه من الوفاء بنذره ، فلما تبين أنه هو هو لا غيره ، جئن إليه .

هذا السياق يبين لك أن المخاطب لا يعتقد أن غيره وحده القادر ، وأن الفرزدق غير قادر ، فالقصر هنا لبيان أنه وحده لا يشاركه في هذا أحد ، ولو كان أحد يُمكن أن يقوم مقامه في هذا لما اضطرت النسوة إلي أن يسارعن إليه ويحملنه تبعة نقض النذر وقد بينت قبل وجه قوله (أو مثلي) وأن هذا أبلغ في الفخر .

فبيت الفرزدق عندي بالغ الدفع لمذهب عبد القاهر حصر "إنما" في مقام القصر قلباً ، وتنحيتها عن القصر "أفراداً" فما ذهب إليه عبد القاهر هو الأدخل في التكلف .

ليس هذا فحسب ، بل إن (إنما) تأتي كثيراً حين لا يكون مخاطب يعتقد شيئاً يراد تصحيحه ، فتكون للإعلام بما لم يعلم

ترى ذلك مشرقاً في قوله ﷺ : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ (فاطر: ٢٨)

ليس هنا مخاطب متعين له اعتقاد متعين . ومن ثم فإنما للقصر الحقيقي ، وليس للقصر الإفرادي الذي يكون فيه المنفي عنه الحكم متعيناً . كما هو شأن القصر الإضافي الذي ينقسم إلى أفراد وقلب .

ومن هذا ما رواه أحمد في مسنده من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ » . (صححه الألباني : صحيح الجامع الصغير حديث رقم ٢٨٣٣)

فهذا من قبيل القصر الحقيقي الذي ليس ثم مخاطب ذو اعتقاد متعين به خلل ، ومباعدة للواقع يريد تصحيحه أفراد أو قلباً .

ومن هذا مارواه أبو داود في سننه من كتاب الصلاة بسنده عن أبي الدرداء رضي الله عنه قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّبُّ الْقَاصِيَةَ ». (حسنه الألباني في صحيح أبي داود - حديث ٥٤٧ - ج ١ ص ١٥٠)

إذا ما ذهبنا إلى أن الحديث لم يوجه إلى مخاطب لديه علم واعتقاد معين فيما يُخبر به ، فالقصر بـ(إنما) هنا ليس قصرًا إضافيًا ، بل هو قصر حقيقي ، لا يتعين فيه منفي كان قائمًا في اعتقاد المخاطب.

فإن فرضنا - جدلاً - أن هنا مخاطبًا يراد تصحيح اعتقاد أيمن أن يكون هنا من يعتقد أن الذب يأكل من الغنم من ليست بقاصية ، ويدع ما كانت قاصية ، فيصح اعتقاده بأنه إنما يأكل القاصية لا غير القاصية ؟ أيمن أن يكون هنالك عاقلٌ يذهب إلى هذا ؟ لا يكون.

وبهذا يتبين لك أن ما ذهب إليه عبدالقاهر من أن (إنما) لا تكون إلا لقصر القلب كمثـل (لا) العاطفة أمرٌ لا يسلمه أهل العلم ، ولا يسلمه له الواقع البياني البليغ ، بل المعجز.

ولو أنك تتبعت مواقع (إنما) في كلام عبد القاهر نفسه في كتابيه: الأسرار والدلائل لرأيتها في بعض مواضعها للإفراد حيناً ، وللقصر الحقيقي حيناً. فالقول بأنها للإضافي قلباً هو المتعين أو هو الأغلب ليس مما يؤخذ عنه .

[نوعُ القصر بالنفي والاستثناء]

(فقرة: ٣٩٨) وإذ قد عرفت هذه الجملة ، فإننا نذكر جملةً من القول في "ما" و "إلا" وما يكون من حكمهما. (١)

١) يعقد عبد القاهر هذا المبحث لِيُبين عن نوع القصر الذي يكون له "النفي والاستثناء" وقد جعله لبيان نوعين :

الأوّل: القصر الإفرادي الذي يكون المخاطب ظانا أنّ ثم شركة بين أمرين في أمرين، وأنت تريد أن تخصه بواحد.

والآخر: للقلب كما في (إنما) و(لا) على مذهبه .

والذي يجب أن نكون على ذكرٍ منه أنّ أسلوب القصر لا يقال إنه للقلب أو الإفراد إلا إذا كان هنالك مخاطبٌ خاصٌّ ذو موقف متعين من الخبر ، ومن ثبت له الحكم ، وأنت تردّ عليه ، فالردّ عليه هو الذي يعين القصر إفراداً أو نفياً . وعلى ذلك ، فحيث لم يكن هنالك مخاطبٌ خاصٌّ أو كان ، ولم يكن له علم من قبل بالخبر ، وأنت تجربته بمضمونه : المثبت والمنفي معا ، فلا يقال إنّ القصر هنا إفراد أو قلب .

وعلى هذا يتبين لك أن عبد القاهر حين جعل مقاماً له (إنما) ومقاماً له (لـ) للنفي والاستثناء فهذا حين يكون هنالك مخاطبٌ ، وله علم بالخبر، ويتخذ منه موقف تسليم أو مدافعة وإنكار .

وهذا كما لا يخفى لا يحيطُ بكلّ المقامات التي تستعمل في (إنما) أو (ما ، وإلا)

وقول عبد القاهر: "وما يكون في حكمهما" يريد ما كان النفي فيه بغير (ما) وما كان الاستثناء فيه بغير (إلا) وغير خفيّ عنك جمهرة البلاغيون يقصرون ذلك على ما يُسمى بالاستثناء المفرغ: (المنفيّ الناقص) أما بقية صور الاستثناء فلا يقولون فيها بإفادتها القصر الاصطلاحي عنده، أمّا الأصوليون فيقولون بإفادة صور الاتصال المتصل الآخر بالحصَر، وقد حرى معهم على هذا البهاء السبكي في "عروس الأفراح" وقد بيّنت في موضع آخر غير هذا الكتاب مخرج مذهب البلاغيين ، وتفريقهم بين قولنا : "ما جاء إلا محمّد" ، و "ما جاء الطلاب إلا محمّداً" ، و "ما جاء أحدٌ إلا محمّداً" ، و "جاء القوم إلا محمّداً" .

اعلم أنك إذا قلت : " ما جاءني إلا زيدٌ " احتمل أمرين:
أحدهما : أن تريدَ اختصاصَ " زيدٍ " بالمجيءِ وأن تنفيه عمن عداه . وأن يكون كلاماً تقوله لا لأنَّ
بالمخاطب حاجةً إلى أن يعلمَ أنَّ زيدا قد جاءك ، ولكنَّ لأنَّ به حاجةٌ إلى أن يعلمَ أنه لم يَجِئ إليك
غيره .

والثاني : أن تريدَ الذي ذكرناه في " إنما " ويكونُ كلاماً تقوله ليُعلمَ أن الجائي زيدٌ لا غيره . (١)
فمن ذلك قولك للرجل يدعي أنك قلتَ قولاً ثم قلتَ خلافه : " ما قلتَ اليومَ إلا ما قلته أمسَ بعينه " (٢)

ويقول : " لم ترَ زيدا وإنما رأيتَ فلاناً " . فنقول : " بل لم أرَ إلا زيدا " وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ (المائدة: ١١٧)

والبلاغيون والأصوليون لا يقولون بالقصر فيما يعرف بالاستثناء المنقطع ،
وأسلوب الاستثناء المنقطع في بيان الوحي حاضرٌ وافر العطاء ، وقد عُني باستقراء
مواضعه وصوره في القرآن القرآني في كتابه " الاستغناء في أحكام الاستثناء " وهو
أسلوبٌ جديرٌ بأن يعنى به العقل البلاغي أكثر ممَّا جاد به عليه في باب تأكيد المدح
بما يشبه الذم ، وعكسه أو تأكيد الشيء بضده ، فهل لك أن تستكمل الوفاء بحق هذا
الأسلوب؟

(١) الاحتمال الأول : صدر كلام عبد القاهر فيه هادٍ إلى أنه قول فيما إذا كان هنا
مخاطب متعينٌ ذو علم بأصل الخبر : وقوع المجيء من أحدٍ ، وحاجته منحصرة في أن
يتعين الجائي .

فهو لا يعتقد أن شخصا متعينا قد جاء ولم يمكن آخر معه أو من دونه أو هو متردد
بينهما ، هو يريد أن يعلم من انحصر فيه المجيء .

والاحتمال الثاني هو ما يعرف بقصر القلب ، وهذا حين يكون المخاطب ذو علمين:
الأول علمه بوقوع المجيء من واحدٍ متعين ، والآخر علمه بأن هذا الجائي لم يكن
من غيره مجيء ، ولم يشاركه فيه غيره ، فأنت تصحح له العلم الثاني ، فتقلب عليه
اعتقاده ، فتحصرُ المجيء في زيد وتنفيه عن غير الذي يعتقد المخاطب أنه هو الذي
جاء وحده ، وليس بزيد .

(٢) قوله : فمن ذلك قولك للرجل " اسم الإشارة " ذلك " يرجع إلى الأول ، وليس
لثاني ، فهو يأتي ردًّا على من ذهب إلى أنك قلت قولين متخالفين جمعت بينهما ،
فرددت عليه بقولك ما قلت اليوم إلا ما قلت أمس بعينه " فالقصر هنا للإفراد

لأنه ليس المعنى أنني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً ، ولكن المعنى أنني لم أدع ما أمرتني به أن أقوله لهم وقلتُ خلافه . (١)

(١) سباق الآية يُبين عن حركة المعنى في قوله ﷺ : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به » قبل هذه الآية قول الله تعالى : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلامُ الْغُيُوبِ » (المائدة: ١١٦)

قوله : « أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ » يبين عن أن المعنى ما قلت لهم هذا ، بل قلت لهم ما أمرتني به ، وليس هذا الذي زعموا . فمناط النفي قوله " اتخذوني وأمي إلهين اثنين من دون الله "

وقوله: " من دون الله " لا يدل على أنه تعريض بمن اتخذهما من دون الله ، لا مع من اتخذهما مع الله ، أي ليس تعريضاً بمن أنكر ألوهية الله تعالى ، وأثبتها لعيسى وأمه عليهما السلام ، دون من أشرك بهما معه ﷺ لأن من سنن القرآن أن يقول (من دون الله) متضمناً (مع الله) فسواء اتخذ مع الله إلهاً ، أو اتخذ غيره ولم يتخذ جلاً جلاله ، فاصطفى ما هو الأدخل في الكفران: عبادة غير الله ونكران عبادته وحده أو معهم ، وهو نهج قرآني يعمد إلى الأوغل في الصفة إبلاغاً في النكارة على نحو ما تراه في قوله ﷻ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (سورة آل عمران: ١٣٠) « وَلَا تُكْرِهُوا فَتِياتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتِغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (سورة النور: ٣٣)

القصر في (ما قلت لهم ...) قصر قلب لمعتقدهم ، وإثبات أن المعبود حقاً هو الله ، لا هما ، فالذي أمره به هو الذي صرح به في قوله : « أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ » (المائدة: ١١٧)

وإذا ما كان سيدنا عيسى ﷺ يُخاطب الله ﷻ فإن الذين اتخذه وأمه إلهين من دون الله ﷻ هم المقصودون بالخطاب . ولن يستقيم لك إن القصر هنا لقلب اعتقاد المخاطب المباشر - تعالى الله عن ذلك - بل هو لقلب دعوى المقصود الرئيس بالخطاب . وهم النصارى .

ومثال ما جاء في الشعر من ذلك قوله :

فَد عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا * مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا (١)

يقول شرف الدين الطيبي في "البيان" : " ومن القلب قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ أي ما قُلْتُ لَهُمْ أَنْ اعْبُدُونِي ، وَلَا تَعْبُدُوا اللَّهَ ، بَلْ كَانَ قَوْلِي مَقْصُورًا عَلَى مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ . والاسْتِفْهَامُ فِي " أَنْتَ " لِلتَّقْرِيرِ ؛ لِئُفِيدَ " التَّعْرِيزُ " كَمَا فِي قَوْلِكَ : " أَذِيتَنِي ، فَسَتَعْرِفُ " عَلَى إِرَادَةِ الْمَجَازِ فِي التَّعْرِيزِ . " أَه (البيان : ١٢٥)

ويقول صاحب تفسير " المنار " في تأويل الآية : " ثُمَّ إِنَّهُ بَعْدَ تَنْزِيهِ رَبِّهِ ، وَتَبَرُّثِهِ نَفْسِهِ ، وَإِقَامَةِ الْبُرْهَانَيْنِ عَلَى بَرَاءَتِهِ ، بَيَّنَّ حَقِيقَةَ مَا قَالَهُ لِقَوْمِهِ ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِمْ لَا تَكُونُ تَأَمَّةً كَامِلَةً ، بِحَيْثُ نَظْهَرُ لَهُمْ هُنَالِكَ حُجَّةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ ، إِلَّا بِإِثْبَاتِ مَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالتَّوْحِيدِ بَعْدَ نَفْيِ ضِدِّهِ ، فَكَانَ مِنْ شَأْنِ السَّامِعِ لِمَا سَبَقَ مِنَ النَّفْيِ أَنْ يَسْأَلَ عَمَّا قَالَهُ فِي مَوْضُوعِهِ وَلِلذَلِكَ قَالَ : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ)

فَهَذَا قَوْلٌ يَتَضَمَّنُ إنْكَارَ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُمْ بِاتِّخَاذِهِ وَأَمَّهُ إِلَهَيْنِ وَإِثْبَاتِ ضِدِّهِ ، أَيْ مَا قُلْتُ لَهُمْ فِي شَأْنِ الْإِيمَانِ وَأَصْلِ الدِّينِ وَأَسَاسِهِ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَلَا يُعْتَدُّ بِغَيْرِهِ دُونَهُ ، إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِالتَّزَامِهِ اعْتِقَادًا وَتَبْلِيغًا وَهُوَ الْأَمْرُ بِعِبَادَتِكَ وَحَدِّكَ مَعَ التَّضَرُّيحِ بِأَنَّكَ رَبِّي وَرَبُّهُمْ ، وَأَنَّنِي عَبْدٌ مِنْ عِبَادِكَ مِثْلَهُمْ ، أَيْ إِلَّا أَنَّكَ خَصَصْتَنِي بِالرَّسَالَةِ إِلَيْهِمْ . " (ج: ٧ / ٢٢٢) وهو تبين حسن .

(١) البيت كما قال ابو فهر لعمر بن معدي كرب ، وقبله :

ألمم بسلمى قبل أن تطعنا * إنَّ لسلمى عندنا ديدنا

شككت بالرمح حيازيمه * والخيـل تعدوزيا بيننا

قوله (قطر : صرعه على أحد جنبه) وقوله : حيازيمه : جمع حيزوم وهو ما حول الصدر) وقوله : (زيا : متفرقة)

والبيت من قصيدة قالها عمرو في حرب القادسية الواقعة في زمن خلافة عمر بن الخطاب بين المسلمين والفرس بقيادة قائدهم " رستم " وقد نصر الله فيها الإسلام

المعنى : أنا الذي قَطَّرَ الفارسَ ، وليسَ المعنى على أنه يريدُ أن يزعمَ أنه انفردَ بأن قَطَّرَه وأنه لم يَشْرِكْه فيه غيره. (١)

، وقد أبلى فيها عمرو بن معدي كرب . وكان عمرو قد حمل على على مرزبان يوم القادسية فقتله، وهو يرى انه رستم، فقال ذلك

(١) يذهب عبد القاهر إلى أن الشاعر لا يرمي إلى إفراد نفسه بقتل هذا العليج ، وإنما أراد أن يقرر أن قتله لم يكن من غيره ، بل كان منه . وكأنه يردُّ على ذي ظنٍّ أن غيره قتله ، فقلب الشاعر عليه اعتقاده .

وأنت تلحظ أن عبد القاهر قد حل معنى القصر بالنفي والاستثناء بقوله (أنا الذي قطر الفارس) فأحاله إلى جملة معرفة الطرفين (أنا) (الذي...) وكأنَّ تعريف الطرفين لإفادة التخصيص على غرار قول المتنبي : (أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي...) أظهر في الدلالة على نقضِ الزعم الخاطئ . وهذا يحتاج إلى مزيد نظر ، ومراجعة لمقامات التَّخصيص بتعريف الطرفين من واقع البيان البليغ ، وليس من واقع التنظير العلمي فحسب. ذلك أن الفصل بين إفادة تعريف الطرفين التخصيص وإفادة غيره جد دقيق ، بل وشائك ، لا يتيسر الفصل فيه دون منازعة قوية .

بقيَ أمرٌ يحسُن نظره : أيها أعلى في سياق الفخر . أن يكون مقتولك ممَّن يُظنُّ ألا يُقتل إلا بمعونَةٍ ، أو ممَّن يقتل بغيرها .

إن تكن الأولى ، فالفخرُ يقضي أن تردَّ في فخرِك ظنَّ المخاطب أنَّك مشرُوك في قتله، فتفرد نفسك به ، وأنت لست ممَّن يُشارِك فيه ، وإن كان غيرك لابدَّ أن يُشارِك فيه ، لأنه لا يستطيع ما أنت المستطيع ..

وإن تكن الأخرى ، فالفخر أدنى وأنزل ، لأنه يشير إلى أنَّ مقتولك يُمكن أن يكون من غيرك وحده قتله ، فتقول أنا الذي قتله لا غيري .

من قال أنا وحدي الذي قتل ، فلست بذي حاجة إلى شريك هو أعلى في الفخر ممَّن قال أنا قتلته ، ولم يقتله غيري ؛ لأنَّ قوله : " أنا قتلته ، ولم يقتله غيري " فيه مظنة أن يقتله غيرك ، ومن كان أهلاً لأن يقتله غيرك ، فليس أهلاً لأن تفتخر بقتله ، لأنَّه طوع كل يد . وما كان كذلك فليس محل فخر به . ومن ثم يكون الفخرُ به

[أثر تحرير نوع المقصود وموقعه في المعنى]

(فقرة: ٣٩٩) وها هنا كلام ينبغي أن نعلمه إلا أنني أكتب لك من قبله مسألة ؛ لأن فيها عوناً عليه . قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ... ﴾ (فاطر: ٢٨) في تقديم اسم الله - عز وجل - معنى خلاف ما يكون لو أخر . وإنما يبين لك ذلك إذا اعتبرت الحكم في " ما " و " إلا " وحصلت الفرق بين أن تقول : " ما ضرب زيداً إلا عمرو " وبين قولك : " ما ضرب عمرو إلا زيداً " . والفرق بينهما أنك إذا قلت : " ما ضرب زيداً إلا عمرو " فقدّمت المنصوب كان الغرض بيان الضارب من هو ، والإخبار بأنه " عمرو " خاصة دون غيره ، وإذا قلت : " ما ضرب عمرو إلا زيداً " فقدّمت المرفوع كان الغرض بيان المضروب من هو والإخبار بأنه " زيد " خاصة دون غيره . (١)

معاية .. مِنْ ثَمَّ تَبَصَّرُ أَيَّ الْأَمْرِ أَعْلَى : أن يكون القصر في البيت إفراداً أم قلباً .
والأمر إليك ، فتبصّر .

أردت بهذه المراجعة أن أقلب لك القول على وجه آخر قد يكون عندك أضعف ، لا يهم ، المهم أن لا تدع وجهاً من الوجوه يمكن أن تقلّب عليه القول ، ثم من بعد لك أن ترجّح وفقاً لسياق القول ومقصده .

وبهذا يمكنك أن تناقش إيراد عبد القاهر البيت على تأويله شاهداً على أن " ما وإلا " يأتيان لما تأتي له (إنما) على مذهبه . وتقدر مكانة استشهاده به من مستوى دلالة الشاهد على ما يستشهد به إحكاماً واحتمالاً ، وهذا يفتح لك باباً من البحث في منهج عبد القاهر في استشهاده : أ كل ما استشهد به عبد القاهر محكم الدلالة على ما استدل عليه أم أن بعض شواهد محتمل الدلالة على غير ما استدلّ هو به عليه احتمالاً راجحاً .

ومهارة مناقدة العلماء في استدلالهم بالأدلة من حيث مستوى دلالة الشاهد على ما استشهد به إحكاماً واحتمالاً قضية علمية تحتاج إلى مدارس متغورة مستوعبة ، فهل لك أن تقوم لذلك غير هباب ، ولا مستخف ولا متعجل ، فإن الأمر جد ثقیل حملاً ، ونبيل نفعاً ، والرجال إنما ينحتون من الجبال قصورا .

(١) يضع عبد القاهر بين يديك تبين مفارقة بين نظمين مصنوعين ، ولم يجعل طريق القصر (إنما) كما هو فيما يقصد القول فيه قصداً رئيساً ، وذلك لما أن القول في " ما ، وألا " أصل للقول في (إنما) .

يُبين لنا الفرق بين "ما ضرب زيداً إلا عمرو" وبين قولك : " ما ضرب عمرو إلا زيداً"

كل ذي معرفة باللسان لا يتوقف بته على أن الفرق بين النّظمين جدّ جليّ ، وأنّ المقصور عليه متعيّن تعيّنّا محكمًا، ولا يكون لأحد سبيلٌ إلى أن يزعم أنّهما سواء

في الأوّل: " ما ضرب زيداً إلا عمرو" لا يكون المعنى إلا قصر ضرب زيد على وقوعه من عمرٍ والمعنى ما ضرب زيدٍ إلا واقعًا من عمرو (قصر موصوفٍ على صفةٍ) أو قصر ضاربة زيدٍ على عمرو ، والمعنى ما ضاربٌ زيداً إلا عمرو (قصر صفة على موصوف) بحسب تأويلك

فأنت هنا تعتمدُ إلى بيان من وقع منه الضرب، وتخصّ به عمراً، فأنت تقصره عليه ، وتنفيه عن غيره ، فوقع الضرب على زيد ليس مناط منازعة ، ولا جهالة، بل مناطٌ ذلك من وقع منه الفعل.

وفي قوله : " ما ضرب عمرو إلا زيداً" لا يكون المعنى إلا قصر ضرب عمرو على وقوعه على زيدٍ والمعنى ما ضرب عمرو إلا واقعًا على زيدٍ (قصر موصوفٍ على صفةٍ) أو ما مضروب عمرو إلا زيدٌ (قصر صفة على موصوف) بحسب تأويلك

وأنت هنا تقصد إلى بيان من وقع عليه ضربُ عمرو وتخص به زيداً ، فوقع الضرب من عمرو ليس محلّ منازعة أو توقف أوجهالة ، بل ذلك مناطه من وقع عليه فعلُ عمرو.

فالسّياق والقصر هو الذي يحرّر مواقع الكلم في بناء الجملة ، وهذا من " مرونة" العربية وقدرتها على أن تقوم بمقاصد القول، ومقتضيات السياق. فخاصية "الاشتقاق" في بناء الكلم، حققت لها ثراء في المواد اللغوية التي يبنى منها القول، ليتمكن المتكلم من أن يختار وفق مقتضى السياق والغرض المسوق له البيان .

وخاصية التّرتيب تقدّمها وتأخّرها حققت لها ثراء في صور الإبانة ووفاء بحق المقاصد

وخاصية " الحذف " حققت لها اقتصاداً لغوياً وثراءً معنوياً .

وإذ قد عرفت ذلك فاعتبر به الآية . وإذا اعتبرتها به علمت أن تقديم اسم الله تعالى إنما كان لأجل أن الغرض أن يُبين الخاشون من هم ، ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم . ولو أُرِ ذكر اسم الله وقدم العلماء فقليل : إنما يخشى العلماء الله ؛ لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان المخشي من هو ، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء ، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية . بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى - أيضاً - إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره ، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى . (١)

وخاصية سلطة السياق والمقام حققت لها عاملاً مكيناً من عوامل ضبط حركة فهم المعنى على وجه صحيح نصيح .

وهذا مما لا يكون على نحوه في غيرها ، فإن كان بعض هذا في غيرها ، فما هو على النحو الذي هو فيها مقداراً وقدرًا (كما وكيفاً)

(١) يقول الله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ (فاطر: ٢٨) جاء نظم جملة القصر في هذه الآية يشبهه الذي في ما مثل به عبد القاهر : " ما ضرب زيداً إلا عمرو " بتقديم المفعول على الفاعل ، ومثل هذا لا يكون إلا لغاية بيانية ، هي مكون رئيس من مكونات المقصود إيصاله إلى القلب وتمكينه فيه .

قدم اسم الجلالة (الله) على فاعل الخشية (العلماء) وبذلك كان المعنى : ما يخشى الله من عباده إلا العلماء ، فقصر خشية الله تعالى على العلماء قصر صفة على موصوف قصرًا حقيقياً تحقيقاً ، فالعلماء هم المختصون بذلك الفعل دون غيرهم من العباد فالخشية التي هي أخص من الخوف لما أُنْهِيَ لا تكون إلا من علم الخاشي بشأن من يخشاه ، لا تكون من غير العلماء ، أما غيرهم ، فإنما يقع منهم الخوف الذي لا يلزم أن يكون عن علم الخائف بشأن من يخاف منه ، فلو كان النظم : إننا نخاف الله من عباده العلماء ، لكان قصرًا حقيقياً غير تحقيقي أي للمبالغة باعتبار خوف غير العلماء في مقابل خوفهم كلا خوف . .

ولو أنه جاء النظم على أصله بتقديم الفاعل على المفعول ، فقليل في غير القرآن : إننا يخشى العلماء الله لكان المعنى أن العلماء لا يخشون إلا الله ، فيكون قصر موصوف على صفة ، وهو معنى صحيح في نفسه ، لكنه ليس هو الذي جاء السياق لإيصاله إلى القلوب وتمكينه فيها .

السياق جاء لبيان فضيلة العلم ومكانة أهله بدلالة سباق جملة القصر ، وذلك حثاً للقلوب على السعي إلى العمل في تحقيق العلم النفعي وله ، وبه ، فأبان لهم أن العلم النفعي هو الذي يجعلك مخصوصا بحلية الخشية من الله تعالى ، لا يشاركك فيها غيرك ، ومن طبع المرء أن يحب ما يخص به .

وهذا المعنى لا يتحقق إذا ما قدمنا الفاعل على المفعول ، وبذلك لا يتحقق للكلام حسن دلالة على المقصود ، ولا يتحقق له أيضا تمام دلالة عليه إلا بهذا التقديم بغيره يبطل القصد، وما يؤدي إلى إبطال القصد كمثل ما يؤدي إلى إفساد النظم ، فعقبى كل سواء

وهذا ما هذا إليه من قبل عبد القاهر أبو سليمان حمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ) يقول: " ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه: إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة . "

(راجع: بيان في إعجاز القرآن . ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن . نشر دار المعارف بمصر . ص: ٢٩)

تأمل قوله : " فساد الكلام " و "سقوط البلاغة" فهو قول جد دقيق جعل فساد الكلام من تبدل المعنى الذي يكون من خلل في النظم على غير معهود العرب، وجعل سقوط البلاغة من ذهاب الرونق الذي يكون من خلل في النزول على مقتضيات الحال فجعل مخالفة مقتضى الحال في درجة مخالفة أصول النظم . كل هو المطروح في شرعة العقل البلاغي العربي فإذا ما كان علم النحو يعصمك من التردّي في ما يفسد أصل المعنى، فإن علم البلاغة يعصمك من التردّي في ما يبطل أثر المعنى البياني : (يذهب رونق البيان من النفس المتلقية فتعافه مما يعيقه عن أن يفعل فيها ما يراد له أن يفعل إخراجاً لها من ظلمات الإنسانية المتراكبة إلى النور الآدمية الساطع)

والآيات التي تغري العباد بالعلم جدّ عديدة في كتاب الله ﷻ ، ومنسوقة في سياقات متنوعة، وأنساقٍ نظمية باهرة مما يكون استقراؤه وتأويله تأويلاً بلاغياً وتلقيه فقهاً وفهماً عقلياً وقلبياً من فضيل النفع وكميله ، فهل لك أن تفعل فتطعم .

وهذا المعنى ، وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ﴾ (١) فليس هو الغرض في الآية ، ولا اللفظ بمحتمل له البتة . ومن أجاز حملها عليه كان

(١) سياق هذه الآية في سورة الأحزاب : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا * مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا * الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ (الأحزاب : ٣٧-٣٩)

فهذا دالك على أن السياق لبيان أن الأنبياء لا يخشون إلا الله تعالى ، وليس السياق لبيان أن خشية الله تعالى لا تكون إلا من الأنبياء . فالآية في سياق تعليم العباد ما هو شأن كافة الأنبياء ، ولذا جاء الإعراب عنهم بقوله ﷺ ﴿ الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ ﴾ فذلك شأنهم ، وشأن النبي ﷺ لأنهم سيدهم وأكرمهم ، فقول الله تعالى ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾ لا يفهم منه أنه كان من النبي ﷺ خشية تحاجزه عن أن يبلغ ما أرسل به أو تحمله على أن يتوقف أو يتمهل ، فذلك لا يليق به ﷺ ، بل الذي كان منه ﷺ خشية أن يكون لما سيلغيه عمليا من زواجه من زينب رضي الله عنها ما يفتن بعض من حوله ، ولا سيما من كان إيمانه في طوره الأول لما يستفحل ، فالخشية هنا ليست خشية تمنعه من التبليغ العملي - معاذ الله أن يكون - وإنما خشية من آثارها على بعض أتباعه ، لما يتوقعه من أفاعيل المنافقين الذين كرهوا ما أنزل الله ، فهو ﷺ بالمؤمنين رؤوف رحيم ، وهو الذي قال له الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ (سورة المائدة : ٦٧) قوله (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) أي فإن لم يكن منك فعل ما بلغت بلسانك ، فإن البلاغ لا يكون كمिला ، لأنه مأمور بالتبليغ القولي والعملي : بلسان الحال ولسان المقال ، وكذلك ورثته من العلماء وليس المعنى فإن لم تبلغ فما بلغت ، لأن هذا ينبو عنه النظم .

وعلى هذا لا يكون في قوله ﷺ ﴿ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ﴾ تعريض برسول الله ﷺ كما في بعض كتب التفسير .

قد أبطلَ فائدة التقديم ، وسوّى بينَ قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ وبين أن يقال : إنما يخشى العلماء الله . وإذا سوّى بينهما لزمه أن يسوّيَ بينَ قولنا : " ما ضَرَبَ زيداً إلاَّ عمرو " وبينَ : " ما ضربَ عمرو إلاَّ زيداً " . وذلك ما لا شُبْهَةَ في امتناعه . فهذه هي المسألة . (١)

تبين لك أنَّ السِّياق لا يُمكن أن يأنس به قصرُ الصِّفة على الموصوف : قصر خشية الله على الأنبياء ، بل لابدَّ أن يكونَ الأنس به هو قصر موصوفٍ على صفة : قصر الأنبياء على خشية الله تعالى .

وبهذا يتبين لك جلياً الفرق بين الآيتين : ﴿ الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (سورة فاطر: ٢٨)

(١) والتسوية بينهما لا يقول بها من شَمَّ رائحة البيان لأنَّ النظم في كلِّ مختلف ، واختلافه آيةٌ بيّنة على اختلاف المعنى ، وإلا كان النظم في أحدهما عقيباً .

ومن محاسن العربية عامّة ، وفي بيان الوحي خاصّةً أنَّها تهدي سامعها إلى ما بين المتقاربات صورةً من فروق في المعنى ، فأدنى مغايرة في مكوّن من مكونات الصورة دالٌّ على أنَّ معناها غير معنيٍّ التي تقاربها في كلِّ شيءٍ إلاَّ في ذلك المكوّن ، فليس في العربية بتّة صورتان تؤدّي كل واحدة ما تؤدّيه الأخرى على كماله ، وإلا كان وجود الأخرى أدخل في العبث ، وهي منزّهة عن العبث ، ولو كان بها أدنى شائبة عبث ما كانت أهلاً لأن ينزل بها القرآن .

وهذا يعلمك أنَّ كلَّ قراءة لآية في الذكر الحكيم فيها مغايرة مكوّن منها ، ولو حركة حرف مبني فإنَّ هذه القراءة تحمل إلى فؤادك طعمة غير التي حملتها إليه القراءة الأخرى ، وبذلك يتكاثر زاد فؤادك

﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَسْطُرُ الرَّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾ (سورة الإسراء: ٣٠)

مراجعة: □

بقيت مراجعة في قول الله ﷻ : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ إن كانت "إنما" خاصة بالقصر الإضافي حيث المخاطب ذو الاعتقاد الخاطئ ، ويراد تصحيح

[موقع المقصود عليه في النفي والاستثناء]

(فقرة: ٤٠١) وإذ قد عرفتُها ، فالأمرُ فيها بيّنٌ : أنَّ الكلامَ بـ"ما" و"إلا" قد يكونُ في معنى الكلامِ بـ"إنما" ، ألا تَرى إلى وُضوحِ الصورةِ في قولك : "ما ضربَ زيدا إلا عمرو" و"ما ضربَ عمرو إلا زيدا" أنه في الأولِ لبيانِ مَنْ الضارب ، وفي الثاني لبيانِ مَنْ المضروب ، وإنْ كان تكلفاً أن تحمله على نفي الشَّرْكة ، فتريدُ بما ضربَ زيدا إلا عمرو أنه لم يضربه اثنان ، وبما ضربَ عمرو إلا زيدا أنه لم يضرب اثنين. (١)

اعتقاده ، فإنَّ "إنما" لا تصلح هنا في آية (سورة فاطر) أن تكون لقصر القلب ؛ لأنَّه لا يمكن أن يكون هنالك عاقلٌ يعتقد أنَّ خشية الله تعالى لا تكون من العلماء ، وتكون من غيرهم ، فيقلبُ عليه اعتقاده ، فيكون قصر قلبٍ .

وإن قلنا إنَّها تأتي ولا يراد بها تصحيح معتقد مخاطب فالقصر حقيقيٌّ

وإذا ما نظرت في قول عبد القاهر: "تقديم اسم الله تعالى إنَّما كان لأجل أن الغرض أن يُبينَ الخاشعون مَنْ هُمْ ، ويخبرَ بأنَّهم العلماءُ خاصَّةً دونَ غيرهم . " قوله : "دون غيرهم" يحتمل أن يفهم نفي المشاركة ، ويحتمل أن يكون نفي اختصاص غيرهم بالخشية ، وهو الذي يتلاءم مع مذهب عبد القاهر ، فكان الأولى والأحكم تعبيراً أن يقول: "ويخبرَ بأنَّهم العلماءُ خاصَّةً لا غيرهم" لأنَّ كلمة "دون" تحتل الوجهين (الإفراد والقلب) ، بينما (لا) لا تدلُّ إلا على القلب . فالإعراب بها أحكم من الإعراب بـ"دون" هنا تحقيقاً لمذهبه، ونفي ما يمكن توهم تعارضه من بيانه معه.

قلت إن كلمة (دون) تحتمل الإراد والقلب ، ولذا حرص البلاغيون المتأخرون على أن يستعملوا (دون) مع قصر الأفراد، ومكان مع قصر "القلب"، تحريراً للعبارة وإحكاماً في التفريق (ينظر الإيضاح لتلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ) ومعه (البغية للصعيدى (ت: ١٣٨٣

(هـ) . ج : ٢ / ٢٢٣)

١) قول عبد القاهر: "الكلام بـ"ما" و"إلا" قد يكونُ في معنى الكلامِ بـ"إنما" يفهم في ضوء استحضر مذهبه في "إنَّما" من أنَّها لقصر "القلب" ولا تكون للأفراد ، أي أنَّ "ما وإلا" حين يكون مخاطبٌ يراد تصحيح اعتقاده تكون لقصر "القلب" أيضاً.

وقوله من بعد: "ألا ترى إلى وضوح الصورة... " يهدي إلى أنَّ " ما ضرب زيدًا إلا عمرو " لبيان الضارب " وهذا يفهم منه أنَّ المخاطب يعتقد أنَّ ضاربه غير عمرو، فصحته له فقلبته عليه وبيّنت له الضارب، والأمر في " ما ضرب عمرو إلا زيدًا " لبيان المضروب.

وهذا يفهم أنَّ هنا مخاطبًا يعتقد أنَّ مضروب عمرو غير زيدٍ، فقلبت اعتقاده وبيّنت له أنَّه زيدٌ.

أهذا يعني أنَّ عبد القاهر يذهب إلى أنَّ الصورتين وردتا في سياق مخاطبة من يعتقد العكس. ويعقب بقوله " وإن كان تكلفا أن تحمله على نفي الشركة " قوله المعقب هذا يحتاج إلى مراجعة.

من أين يأتي التكلف لو كان السياق سياق تصحيح اعتقاد مخاطب يعتقد الشركة؟

أليس الذي يعين نوع القصر قلبًا أو إفرادًا هو حال المخاطب؟

أيقول عبد القاهر إن من يعتقد الشركة لا يخاطب بـ "ما وإلا"؟

إذا كان لا يخاطب بهما، ولا بإنما، فبم يخاطب إذن من يعتقد خطأ الشركة في الضاربة والمضروبة.

لو سلمنا أنَّ "إنما" في القصر الإضافي لا تكون إلا للقلب، افنسلم له أنَّ النفي والاستثناء في القصر الإضافي لا يكونان للإفراد؟

نعم نسلم له أنَّ هنالك فرقًا بين قصر الفاعل على المفعول، وقصر المفعول على الفاعل في طريق النفي والاستثناء، كالذي هو قائم في طريق "إنما" ولا يتوهم أنَّ هنالك من أهل العلم وطلبته يمكن أن يتوقف في هذا لبيّن له .

ولو كان هذا هو كلّ الذي أراد عبد القاهر من هذه الفقرة فلم ضمنها ما ليس منه من نحو قوله (من نحو الكلام في "إنما") وقوله (وإن كان كالتكلف أن تحمله على نفي الشركة)

هاتان العبارتان لا يتبيّن لي أنسهما بما وردتا فيه، ولو أنَّ عبد القاهر قال: الكلام بـ "ما وإلا" والكلام بـ "إنما" سواء " في أنَّ فرقًا بين القصر على الفاعلية، كما في " ما ضرب زيدًا إلا عمرو، فهو لبيان مَن الضارب والقصر على المفعولية كما في " ما

[جهة المفارقة بين النمطين التركيبين]

(فقرة: ٤٠٢) ثم اعلم أن السبب في أن لم يكن تقديم "المفعول" في هذا كتأخيرهِ ، ولم يكن " ما ضرب زيداً إلا عمرو" و " ما ضرب عمرو إلا زيداً" سواء في المعنى أن الاختصاص يقع في واحدٍ من "الفاعل" و "المفعول" ، ولا يقع فيهما جميعاً .
ثم إنه يقع في الذي يكون بعد " إلا " منهما ، دون الذي قبلها ، لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة قبل أن يجيء الحرف .

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يفرق الحال بين أن تقدم "المفعول" على " إلا " فنقول : ما ضرب زيداً إلا عمرو ، وبين أن تقدم " الفاعل " ، فنقول : " ما ضرب عمرو إلا زيداً" . لأننا إن زعمنا أن الحال لا يفرق جعلنا المتقدم كالتأخر في جواز حدوثه فيه . وذلك يقتضي المحال الذي هو أن يحدث معنى "إلا" في الاسم من قبل أن تجيء بها فاعرفه. (١)

وإذا قد عرفت أن الاختصاص مع " إلا " يقع في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول ، فكذلك يقع مع " إنما " في المؤخر منهما دون المقدم . فإذا قلت : " إنما ضرب زيداً عمرو " كان الاختصاص في الضارب .

وإذا قلت: "إنما ضرب عمرو زيداً" كان الاختصاص في المضروب . وكما لا يجوز أن يستوي الحال بين التقديم والتأخير مع " إلا " كذلك لا يجوز مع " إنما " . (٢)

ضرب عمرو إلا زيداً " فهو لبيان من المضروب ، لكان قوله هذا كافياً غير مشوب بموهم.

ذلك ما تبين لي ، ولعلي أكون غير بصير فيما قلته ، فلا تك أمعة . فتظلم نفسك . وحقها عليك أن تكون لها نصيفا ، فالزم .

(١) يشيرُ عبد القاهر هنا إلى أصلا من أصول معاني النحو وقوانينه التي يجب أن تراعى في الإبانة فهما وإفهاما ، والخضوع لذلك أصل من أصول علمية النظر وثوابتها التي لا يليق البتة التمرد عليها بدعوى الإبداع ، لأن هذا سيفقد البيان وظيفته ، فهو وأد له ، فالتمردُ على أصول وثوابت اللسان والإيمان والأخلاق بدعوى حرية الإبداع وفنيته إنما هو إفساد في الأرض . ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (النور: ١٩)

(٢) يريد عبد القاهر أن يبين لك موقع "المقصود عليه" مع "النفي والاستثناء" و "إنما" هو مع النفي والاستثناء ما بعد إلا ، فهو و "إلا" اشبه بالمضاف والمضاف

[تأخير المقصود عليه مع "إنما"

يوجب نمطا من التنظيم]

(فقرة: ٤٠٤) وإذا استبينت هذه الجملة عرفت منها أن الذي صنعه الفرزدق في قوله: (وإنما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) شيء لو لم يصنعه لم يصح له المعنى. ذاك لأن غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه. وأنه لا يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم، لا عن أحساب غيرهم، كما يكون إذا قال: "وما أدافع إلا عن أحسابهم" وليس ذلك معناه، إنما معناه أن يزعم أن

إليه " فإذا اقتضى أن تقدم المقصور عليه في النفي والاستثناء على المقصور، فحق أن تصبح "إلا" المقصور عليه، فتقدم معه.

والمقصود عليه مع "إنما" هو المؤخر من طرفي القصر، وليس أي مؤخر، عليك أن تحرر طرفي القصر: المقصور والمقصود عليه.

وطرفا القصر ليسا هما طرفا الجملة "المسند والمسند إليه" فإذا قلت: إنما أكرم محمدًا خالدًا زلفى لربه. فالمقصود هنا هو (زلفى لربه) والمعنى: ما أكرم محمدًا خالدًا إلا زلفى لربه. وليس المقصود هنا (خالدا) وإن كان مؤخرًا.

ذلك أن القيد في شرعة العقل البلاغي مناط الفائدة، وما هو بفضلة بل هو المتفضل، فمناط الإخبار الرئيس هو "زلفى لربه" وما ذكر الذي قبله إلا ليعنى عليه "زلفى لربه" فالتكلم لا يعنيه إخبارك بأن إكراما وقع من محمد على خالد، بل يعنيه أن ذلك كان زلفى لربه تعالى. فانظر كيف أن ما يسميه النحاة فضلة هو عند البلاغي المفضل بالعناية.

ولذا تجد البلاغيين على أن النفي إذا دخل على جملة ذات معمول أو قيد، فمناط النفي المعمول أو القيد: إذا قلت: ما كتب محمد الدرس، فليس القصد إلى نفي الكتابة، ولا نفي الكتابة من محمد، بل إلى نفي أن تكون كتابته واقعة على الدرس، وكأن وقوع الكتابة مسلم به، وقوعها من محمد مفروغ منه، لا يحتاج إلى الإخبار به.

وكذلك قولك ما: رأيت محمدًا في المسجد، مناط النفي "في المسجد" وليس نفي الرؤية على إطلاقها، ولانفي وقوعها منك، ولانفي وقوعها منك على محمد، بل مناط النفي "في المسجد" فالقيد "في شرعة العقل البلاغي ركن من أركان بناء المعنى وتحريره. فالسياق والقصد هما المعين على تحرير طرفي القصر.

المدافع هو لا غيرُه ، فاعرف ذلك (١) فإن الغلط ، كما أظن يدخل على كثير ممن تسمعونهم يقولون :
" إنه فصل الضمير للحمل على المعنى " . فيرى أنه لو لم يفصله ، لكان يكون معناه مثله الآن . (٢)

(١) السياق سياق فخر ، وهذا يوجب أن يقصر الدفاع عن أحساب قومه عليه ، لا أن يقصر دفاعه على أحساب قومه .

من قصر دفاعه على أحساب قومه إنما هجا نفسه أيما هجاء ، فالعربي العربي حقاً لا تنفجاً كيومنا إنما هو نصير كل مستصرخ . فأتى له أن يفخر بأنه لا يدافع إلا عن أحساب قومه .

فالمعنى والغرض يوجب على الشاعر أن يأتي المعنى من جهة قصر الدفاع عن الأحساب عليه ، لا من جهة قصر دفاعه على أحساب قومه ، لو أتى من هذه الجهة لخر صريعاً في حمأة الهجاء القذع لنفسه ، ولا يفعلها شعور ، فكيف بالفرزدق ؟
لهذا كان فصل الضمير لا محيد عنه ، لأنه هو الذي أوجبه الجهة التي يأتي منها الفخر . فالمعنى هو المقتضي البيان عنه بهذا النظم .

(٢) الحمل على المعنى نهج من مناهج العربية ، ومذهب من مذاهبها الوسيعة العديدة التي لا يحيط بها إلا نبي ، كما يقول " الشافعي " في " الرسالة " وهو أيضاً مما يعرف بـ " شجاعة العربية " كما ذهب إليه " ابن جني " في " الخصائص " . والحمل على المعنى لا يصار إليه إلا إذا اقتضاه السياق والقصد في الإفهام إبانة من بليغ ، والفهم تأويلاً من بلاغي . فإذا ما تعارض السياق والمعنى والقصد مع القول بالحمل على المعنى ، فالإعراض عن القول به فريضة بيانية تأويلية .

يريد عبد القاهر هنا بالحمل على المعنى الحمل على معنى (يدافع) الذي هو (أدافع) ، فالحمل على (أدافع) يوجب فصل الضمير ، فيقال أدافع " أنا " غير أنه لن يكون هذا الضمير المفصول هو المسند إليه الذي هو المقصور عليه ، بل هو توكيد للضمير المستكن في (أدافع) .

ولا يستقيم أن يكون الضمير المستكن في (إنما أدافع عن أحسابهم) هو المقصور عليه ؛ لأن المعنى والغرض ينبو عنه ، سيكون المعنى ما أنا إلا أدافع عن أحسابهم ، وليس هذا بقصد الشاعر ، وما هذا بالذي يأنس به السياق .

هذا ولا يجوز أن يُنسب فيه إلى الضرورة فيجعل مثلاً نظير قول الآخر :
كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنِّمَا مَا نَقْتُلُ إِيَّانَا (١)
لأنه ليس به ضرورة إلى ذلك من حيث إن أدفع ويدفع واحد في الوزن ، فاعرف هذا أيضاً

والقول بالضرورة الشعرية مدفوع لأن بملك الشاعر أن يقول : إنما أدفع عن
أحسابهم أنا ، ويكون "أنا" مؤكداً للضمير المستتر في "أدفع" الذي هو مسند
إليه، والوزن مستقيم على الحالين، فما عدل الفرزدق عن "أدفع" إلى "يدفع" إلى
قصداً لا ضرورة.

وهذا البيت قد لقي في أسفار النحاة عناية ثرة بالفوائد العوائد من ذلك
(١) البيت لذي الإصبع العدواني كما في الخزانة للبغدادي.

قال الأعلام [الشتمري] : الشاهد في وضع (إيانا) موضع الضمير المتصل في نقتلنا،
وفي وضع (إياك) موضع الكاف ضرورة....

قال ابن الشجري: ومعنى قوله كأنا نقتل إيانا، تشبيه المقتولين بنفسه وقومه في
الحسن والسيادة، فلذلك وصفه بما بعده، أي: هم سادة يلبسون أبراد اليمن، فكأننا
بقتلنا إياهم قتلنا أنفسنا. (أه)

وقال ابن الأعرابي: أي : لا ينبغي أن نقتل منهم لنفاستهم ، ولكن ألقونا إلى
ذلك.

وقال الأعلام: وصف قومًا أوقعوا ببني عمهم، فكأنهم بقتلهم قاتلون أنفسهم. ()
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر البغدادي ج/٥ ص ٢٨٢ -
ط: الخانجي)

والضرورة التي يشير إليها عبد القاهر في البيت هي فصل الضمير المنصوب ، وحقه
الاتصال، فيقال : نقتلنا ، ولو ساعده الوزن لقال : نقتل أنفسنا ، فأقام الضمير
المنفصل مقام (نا) أو (أنفسنا) لأنهما في المعنى سواء ، أي يراد بهما شيء واحد ،
وهذا ما سوغ له ذلك تحت وطأة الوزن . وهذا ليس مسلطاً سيفه على رقبة بيت
الفرزدق ؛ لأن الوزن يساعد الفرزدق أن يقول « إنما أدفع » بدلا من « إنما يدافع »
، فلا يكون فصله إلا لمعنى أراحه الفرزدق ، اقتضاه الفخر الذي يقوم له.

(فقرة: ٤٠٥) وجملته الأمر أن الواجب أن يكون اللفظ على وجه يجعل الاختصاص فيه للفرزدق ، وذلك لا يكون إلا بأن يقدّم " الأحساب " على ضميره ، وهو لو قال : " وإنما أدافع عن أحسابهم " استكن ضميره في الفعل ، فلم يتصور تقديم " الأحساب " عليه ، ولم يقع " الأحساب " إلا مؤخراً عن ضمير الفرزدق. وإذا تأخرت انصرف الاختصاص إليها لا محالة^(١)

فإن قلت : إنه كان يمكنه أن يقول : " وإنما أدافع عن أحسابهم أنا " فيقدّم الأحساب على " أنا " . قيل : إنه إذا قال : " أدافع " كان الفاعل الضمير المستكن في الفعل وكان " أنا " الظاهر تأكيداً له أعني للمستكن . والحكم يتعلق بالمؤكد دون التأكيد ؛ لأن التأكيد ، كالتكرير ، فهو يجيء من بعد نفوذ الحكم ، ولا يكون تقديم الجار مع المجرور الذي هو قوله : " عن أحسابهم " على الضمير الذي هو تأكيداً تقديماً له على الفاعل ؛ لأن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذكرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، ولا يكون لك إذا قلت : " وإنما أدافع عن أحسابهم " سبيل إلى أن تذكر المفعول قبل أن تذكر الفاعل ؛ لأن ذكر الفاعل هاهنا هو ذكر الفعل من حيث إن الفاعل مستكن في الفعل ، فكيف يتصور تقديم شيء عليه ، فاعرفه. ^(٢)

(١) يريك عبد القاهر أن مقصود المتكلم هادٍ وضابط لحركة التأويل والفهم، فالشاعر إنما يعمد إلى تقرير اختصاصه هو بالدفع عن أحساب قومه، وليس تقرير أنه لا يدفع إلا عن أحساب قومه هذا المقصد يوجب على كل محاولة للتأويل والفهم أن تسير فيما يحققه، وكل ما لا يؤدي إلى تحقيق هذا المقصد وإن جاز على نحو من أنحاء العربية هو غير مأخوذ به في تلقي هذا البيت

وكأني بعبد القاهر يضع بين أيدينا ضابطاً عاصماً حين تتعدّد السبل : عليك تحرير مقصدية القول، وما كان هو الأقدر على الإيصال إليها ، فهو الأولى بالمساندة ، وإن طال ، وما كان أضعف تحقيقاً لمقصدية قوله ، فهو الأولى بالإعراض عنه. فإن الشعراء أمراء البيان ، وهم القائلون علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، والقائلون لم لا يفهم ما نقول

وتطلبون أن نقول ما تفهمون ، وأن نعرض عما لا تفهمون..

(٢) يهديك عبد القاهر إلى أن عليك قبل أن تفرض مسالك للتأويل أن تحرر أركان المعنى ومواقع الكلم ، فقد يتوهم المرء أنه يسلك إلى المغزى طريقاً آخر أقرب وأسلم، فإذا به يسير إلى غير المغزى .

لو قدرنا : "إنما أدافع عن أحسابهم أنا " لما تحقق تقديم " عن أحسابهم " على المسند إليه ، ذلك أنه الضمير المستكن في (أدافع) وحين إذن يكون " عن أحسابهم " هو

[وقوع الفاعل والمفعول معا بعد إلا]

(فقرة: ٤٠٦) واعلم أنك إن عمدت إلى الفاعل والمفعول ، فأخترتهما جميعاً إلى ما بعد " إلا " ، فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي " إلا " منهما .
فإذا قلت: "ما ضرب إلا عمرو زيدا" كان الاختصاص في الفاعل ، وكان المعنى أنك قلت: " إن الضارب عمرو لا غيره " وإن قلت: "ما ضرب إلا زيدا عمرو" كان الاختصاص في المفعول ، وكان المعنى أنك قلت: " إن المضروب زيد لا من سواه " (١)

المقصود عليه ، فيكون المعنى ما أذعن إلا عن أحسابهم ، وهذا إلى الهجاء الذاتي أقرب منه إلى الفخر. الشاعر إنما قصد إلى أنه المختص بالمدافعة عن أحساب قومه ، فافترقا.

من هذا نتعلم أصلاً منهجياً في محاولة البحث عن احتمالات، فليس كل احتمال يؤخذ به ، فالضابط هو السياق ومقاصد الإبانة، ثم الإمكان النظمي. فما كان ما جاز نحوًا جاز تأويلاً، فإن من وراء ذلك سلطاناً لا يعصى: السياق والمغزى.

(١) يقيم لك عبد القاهر عياراً لتعين المقصود عليه كيفما أذنت أصول النحو بتقديم أو تأخير في مكونات جملة القصر، فما عليك إلا أن تسعى إلى ضبط المقصود عليه، وهو أحد ركني الجملة، ومنه يتيسر لك ضبط العنصر الآخر.

العيار أن ما يلي (إلا) مباشرة هو المقصود عليه، فإذا قلت: ما أكرم إلا محمدًا خالدًا ، فالمقصود عليه هو المسند إليه، (الفاعل) وليس المفعول (خالد) فكأنك قلت: ما أكرم خالدًا إلا محمد: بمعنى ما مُكرمُ خالدٍ إلا محمدٌ . قصر صفة على موصوف باعتبار أن " مُكرم خالد " في قوة المسند . ويمكنك أن تحله: ما إكرام خالدٍ إلا واقعًا من محمد، فيكون من قصر الموصوف على الصفة.

وإذا قلت: ما أكرم إلا خالدًا محمدٌ . كان المقصود عليه هو ما ولي (إلا) وهو المفعول (خالدًا) والمعنى ما مُكرمُ محمدٍ إلا خالدٌ . ويمكنك أن تحله إلى معنى ما إكرام محمدٍ إلا واقعًا على خالدٍ، فيكون من قصر الموصوف (أكرام محمد) على الصفة (واقعًا على خالد) والأمر قريب من قريب. المهم أن المقصود عليه هو ما ولي (إلا)

[وقوع المفعولين معا بعد "إلا"]

وَحُكْمُ الْمَفْعُولَيْنِ حَكْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيمَا ذَكَرْتُ لَكَ . تَقُولُ : لَمْ يَكُنْ إِلَّا زَيْدًا جَبَةً . فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ خَصَّ الْجَبَّةَ مِنْ أَصْنَافِ الْكُسُوفِ . وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ حَيْثُ يَكُونُ بَدَلُ أَحَدِ الْمَفْعُولِي جَارٍّ وَمَجْرُورٍ ، كَقَوْلِ السَّيِّدِ الْحَمِيرِيِّ :

لَوْ خَيْرَ الْمَنْبَرِ فُرسَانُهُ * مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِسًا

الاختصاصُ في " منكم " دون " فارساً " . ولو قلت : ما اختارَ إلا فارساً منكم صار الاختصاصُ في " فارساً " (١)

١ (القاعدة قائمة في أن ما بعد (إلا) مباشرة هو المقصور عليه ، فهو متعين موقعاً ، لا يتقدم ولا يتأخر إلا وهو مسبوق بأداة الاستثناء ، ليبقى " المقصور " هو الذي يمكن أن يتحرك في بنية الجملة ، وسواء في هذا أن يكون المقصور والمقصور عليه هما الفاعل والمفعول ، أو كانا مفعولين ، فنوع طرفي القصر وظيفيا في الجملة لا يؤثر في القاعدة الكلية . فقولك : ما أكرم إلا محمداً خالداً ، مثله ما أهدى محمد إلا خالداً كتاباً " فالمقصور عليه " خالد " ويكون المفعول الآخر (كتاباً) داخلاً في حيز المقصور . أو " ما أهدى محمداً إلا كتاباً خالداً " فالمقصور عليه " الكتاب " ويكون المفعول الآخر (محمد) داخلاً في حيز المقصور . فما هو رديف (أداة الاستثناء) هو المقصور عليه .

والبيت الذي ذكره عبد القاهر هو من مدحة للسيد الحميري : اسماعيل بم محمد بن يزيد بن مفرع (ت : ١٧٣ هـ) لبني العباس ، ومذمة بني أمية .

والمعنى ما اختار فارساً إلا منكم . فهم محل الاختيار للفرسان ، فغيرهم ليس أهلاً لأن يختار المنبر فارساً منهم . ذلك ما يوجهه نحو الثناء ونهج الإطراء .

ولو أننا جعلنا المقصود عليه هو المفعول به (فارساً) لاستحال المعنى إلى ما اختار منكم إلا فارساً . ومعنى هذا أن فيهم من ليس بفارس ، وهذا لا يجري في بحر الثناء ، ومن ثم ينبو عن السياق

ومن باب بيت السيد الحميري ما تراه في قول المتنبي في معرض رثاء جدته حين ماتت وهو في غربته علي أثر رسالة وصلتها منه ، فقبلت كتابه وحثت لوقتها سروراً به ! وغلب الفرح على قلبها فقتلها ! فقال يرثيها ويتحسر على وفاتها في غيبته ويفتخر بنفسه :

ألا ، لا أرى الأحداث حمداً ، ولا ذمّاً * فما بطشها جهلاً ولا كفها حلماً
وقال واصفاً نفسه:

تَغَرَّبَ ، لا مُسْتَعْظِماً غَيْرَ نَفْسِهِ * ولا قابلاً إلا لخالقه حُكماً
ولا سالكاً إلا فؤاد عجاجة * ولا واجداً إلا لمكرمة طعماً

في الشطر الثاني من البيت الأول ، ومن البيت الثاني جاء معمول اسم الفاعل (قابلاً) و(واجداً) مؤخراً عما تعالق به من الجار والمجرور (لخالقه) و(لمكرمة) جاعلاً (الجار والمجرور) هو الوالي (إلا) فكان المقصود عليه هو المتعلق (بالكسر) في كل (لخالقه) و(لمكرمة) وليس ما تأخر في بنية البيت: (حكماً) و(طعماً) وكان المعنى : لا قابلاً حكماً إلا لخالقه ، ولا واجداً طعماً إلا لمكرمة .

ولو أنه قال : ولا قابلاً لخالقه إلا حكماً ، ولا واجداً لمكرمة إلا طعماً ، لاختلف الكلام ، ولم يكن دالاً على مقصد الشاعر .

وكأنني به قد أراد أن يوظف هذا البناء لاستشراق المتلقى إلى تمام المقصور ، فيأتي من بعد ما أثاره بتقديم المقصور عليه قبل تمامه ، فيستقر في قلبه أيماً استقرار ، ويتمكن ما تطلع المتنبي إلى رسوخ اتصافه به واقتصاره عليه ، فيبقى في كل نفس من بعد ذلك أنه لا يخضع إلا لحكم خالقه ، ولولا أن موت جدته من قضاء خالقه ، لكان له مع ذلك شأنٌ أي شأن، ويبقى في كل نفس أيضاً أنه لا يستطيع إلا طعم المكرمات ، ولولا ذلك لما فارق الديار ، وغاب عنها، وهى الحبيبة لديه، لكنه فيما أتى معذورٌ، فهو لا يقيم في ضيم أبداً.

وليس يخفى عليك أن في كل من الشطر الأول من البيت الأول ، ومن البيت الثاني أسلوب قصر : لا مستعظماً غير نفسه. قصر استعظامه على نفسه ، ونفاه عن غيره أي لا أستعظم إلا نفسي، وقصر سلوكه على فؤاد عجاجة ونفاه عن غيره. وهذا لا شاهد فيه لما نحن فيه.

المهم أن في كل شطر من الأَشْطُر الأربعة أسلوب قصر، والطريق في كل هو (الاستثناء المفرغ)

[تعيين المقصود عليه من المبتدأ والخبر الواقعين بعد "إنما"]

واعلم أنّ الأمر في المبتدأ والخبر إن كانا بَعْدَ "إنّما" على العبرة التي ذكرتُ لك في الفاعل والمفعول إذا أنت قدّمتَ أحدهما على الآخر .

معنى ذلك أنّك إن تركتَ "الخبر" في موضِعِهِ ، فلم تقدّمه على "المبتدأ" كان الاختصاصُ فيه . وإن قدّمته على "المبتدأ" صار الاختصاصُ الذي كان فيه في "المبتدأ" .
تفسيرُ هذا أنّك تقول: "إنّما هذا لك" فيكونُ الاختصاصُ في " لك " بدلالةِ أنك تقولُ : إنّما هذا لك لا لغيرك .

وتقولُ : "إنّما لك هذا " فيكونُ الاختصاصُ في " هذا " بدلالةِ أنك تقولُ : "إنّما لك هذا لا ذاك .
والاختصاصُ يكونُ أبداً في الذي إذا جئتُ بـ (لا العاطفة) كان العطفُ عليه . (١)

وما يحسنُ الالتفات إليه هنا أنه قال (ولا قابلاً إلا لخالقه حكماً) من يقول ذلك أ يكون مدعيّاً النبوة . كلا .

ومن الباب نفسه تقديم (إلا) والمقصود عليه ما انشده سيويه في كتابه .

النَّاسُ إِلْبَّ عَلَيْنَا فَيْكَ ، لَيْسَ لَنَا * إِلَّا السَّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَرْدُ

الأصل : " الناس إِلْبَّ عَلَيْنَا ، فَيْكَ لَيْسَ لَنَا وَرْدُ إِلَّا السَّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا "

ولو أنّك أخّرت (إلا) عن السيوف وما عطف عليه ، لفسد المعنى الذي رمى الشاعر إليه .

والشاعر بإقامته لبيته علي هذا النهج فجر فيه طاقة تثير استشراف المتلقى إلى ما أقيمت عليه قافية البيت ، وكأنه أراد من وراء ذلك أن يغلغل في أعماق المتلقى بذلك الاستشراف أنّ هذا الورد هو الغاية التي ليس من ورائها غاية ، وأنّه يقيم عليها حياته ووجوده مثلما أقام عليها بيته الشعرى الذي هو في حقيقته صورة نفسه المنظورة المسموعة ..

(١) في تعيين المقصود عليه في طريق النّفي والاستثناء كانت القرينة لفظية من " الطريق نفسه " وهو أداة الاستثناء ، رديفها هو المقصود عليه ، وهذا ما لا يمكن لذي عقل أن يخطئه .

أمّا "إنّما" فليست ثم قرينة لفظية من الطريق نفسه بل من نظم ما دخلت عليه "إنّما" : المؤخر من طرفي القصر هو المقصود عليه ، (إنّما أنت طالب علم) على أنّه يُمكن ، ان

وإن أردت أن يزداد ذلك عندك وضوحاً ، فانظر إلى قوله ﷺ: (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ)

وقوله ﷺ: (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ) . فَإِنَّكَ تَرَى الْأَمْرَ ظَاهِرًا أَنَّ الْإِخْتِصَاصَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى فِي الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ الْبَلَاغُ وَالْحِسَابُ دُونَ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ عَلَيْكَ وَعَلَيْنَا (١)

يستهدى بقرينة لفظية خارجية هي "لا" العاطفة، فالمقابل لما بعدها في جملة القصر هو المقصور عليه: "إِنَّمَا أَنْتَ طَالِبُ عِلْمٍ لَا طَالِبُ دُنْيَا" ، فالمقابل بما بعد (لا) هو "طالب علم" فهو المقصور عليه.

وبهذا كان تعيين المقصور متحققاً بقرينة لفظية ، والعناية بتحقيق " المقصور عليه " عناية بتحرير المعنى .

ومن ثم لا يستقيم أن تقول : " إِنَّمَا أَنْتَ طَالِبُ عِلْمٍ لَا هُوَ " فهذا من التضليل ، فهو أقرب إلى اللحن الإعرابي بنصب الفاعل ورفع المفعول ، فَإِنَّهُ يَتَرْتَبُ عَلَى كُلِّ فَهْمٍ الْكَلَامَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، وَهُوَ مِنَ الْإِخْلَالِ بِحَقِّ السَّامِعِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَالسَّامِعِ لَهُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ كَحَقِّ الضَّيْفِ عَلَى مُضَيِّفِهِ فَإِنَّ الْكَلَامَ قَرَى السَّامِعِ وَطَعْمَتِهِ . .

(١) يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿ وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ بَعْضُ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفِّيكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾ (الرعد: ٤٠)

اجتمع في قوله تعالى (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ) جملتان في الأولى طريقتان (إنما) وتقديم المسند ، وفي الأخرى طريق: تقديم المسند ، وهذا ما يجعل تأويل القصر في الجملتين مجموعتين يحتاج إلى لقانة وبصر سابغ نافذ مما يجعل تأويل كل جملة على حياها غير قويم

يقول عبد القاهر : " الاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي هو البلاغ والحساب دون الخبر الذي هو عليك وعلينا "

وهذا فيه مراجعة تبينية مهمة:

ظاهر أن قوله تعالى (إِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ) قد اجتمع فيه طريقا قصر :

الأول (إنما) على أن (ما) كافة فإن جعلت (ما) موصولة كان المعنى إن الذي عليك البلاغ وكان طريق القصر هو تعريف الطرفين . وعلى التأويلين " البلاغ " هو المقصور عليه

والآخر تقديم "المسند (المسند) على المسند إليه (البلاغ)

على الطريق الأول (إنما) يكون المقصور عليه "البلاغ" أي ما عليك إلا البلاغ، وليس عليك أن تأتيهم بما يقترحونه ،إشارة إلى قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ (الرعد:٧) ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنْابَ ﴾ (الرعد:٢٧)

فالمنفي ليس هو الحساب ، أي ليس المعنى إنما عليك البلاغ ، لا الحساب ، لأنه علينا، فليس السياق هنا للمنازعة أعليه البلاغ أم الحساب.

و " التقديم " هنا لا يفيد القصر، لأنه لو قيل به لكان المعنى البلاغ عليك لا على غيرك كما تقول على زيد الدين " أي محمد ، فالمقدم هو المقصور عليه (على زيد) وعليه لا يستقيم المعنى، لأن السياق ليس لتخصيص البلاغ بأنه على سيدنا رسول الله ﷺ وحده لأن البلاغ رسالة الأمة كلها معه ومن بعده، فلما لم يكن المقصور عليه في كل من (إنما) و(التقديم) هو هو كان طريق (إنما) هو الدال على الحصر لاتساقه مع السياق والقصد ، وبطلت دلالة "التقديم" هنا على الحصر، وكون "التقديم" في مواضع لا يفيد التخصيص غير قليل في بيان الوحي وبيان الإبداع ، أما أن "إنما" لاتدل على القصر فهذا قليل ، ومن ثم كان الاختيار أن الدال على القصر هو "إنما" في هذه الجملة هو (إنما) لا (التقديم) .

وقوله (علينا الحساب) يحتمل وجهين :

الوجه الأول : أنه معطوف على جملة (إنما عليك البلاغ) وليس على مدخول (إنما)

وهذا الوجه لا تعارض بين مدلول الحصر بإنما في الجملة الأولى (المعطوف عليها كلها) : ﴿ إِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ﴾ ومدلول الحصر بالتقديم في الجملة الأخرى المعطوفة (علينا الحساب) وعطف جملة بتامها على جملة أخرى بتامها من سنن العربية السني . إلا أن المنفي هنا لا يتناسب مع السياق كما سيأتي بيانه

والوجه الآخر: أن قوله (علينا الحساب) معطوف على مدخول (إنما) فيكون المعنى (إنما علينا الحساب)

ظاهر كلام عبدالقاهر أنه على الوجه الآخر: العطف على مدخول (إنما) لأنه قال: "فإنك ترى الأمر ظاهراً أن الاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي هو البلاغ والحساب دون الخبر الذي هو عليك وعلينا"

وعليه يكون المعنى في الجملة الأولى "أي ما عليك إلا البلاغ" وليس عليكاتيان بما اقترحوا من الآيات

والمعنى في الأخرى ماعلينا إلا الحساب، ليس علينا الإتيان بما اقترحوا من الآيات فالسياق هنا لإثبات أن الله تعالى ليس من شأنه أن يستجيب لمقترحات الذين كفروا وتعتاتهم، بل الذي عليه - تفضلاً - هو حسابهم، وبهذا لا يكون تقدير الكلام: الحساب علينا لا عليك كما قال الزمخشري: "وعلينا لا عليك حسابهم وجزاؤهم على أعمالهم، فلا يهمنك إعراضهم، ولا تستعجل بعذابهم." (أه) لأن هذا ليس مناط المنازعة.

هذا هو تحرير المعنى. وأنت ترى حصافة عبد القاهر هنا وعمق بصيرته. فقد لاحظ السياق .

وبناء على هذا يكون قوله "علينا الحساب" معطوفاً على مدخول "إنما"، وليس معطوفاً على "إنما" وما دخلت عليه. لأننا إن جعلناه معطوفاً على "إنما" ومدخولها، كان التقديم هو طريق القصر قولاً واحداً، ولو قلنا بذلك وجب أن يكون الاختصاص في المقدم: "علينا" وحيث لا يتجاوب المعنى مع السياق. فليست المنازعة في هذا .

من خلال الذي بينته لك يتبين لك أن الاعتراض على عبد القاهر بأن الاختصاص ليس في الحسب، بل في (علينا) إعتراض لم يلحظ حركة المعنى وسياقها في السورة، وإنما نظر إلى الجملة محجوزة عن سياقها.

وبذلك تدرك الفرق بين المعنى في (وعلينا الحساب) في سورة (الرعد) وفي قوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ، إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ [الغاشية ٨٨ / ٢١ - ٢٦].

وأنه في الآية الثانية في الخبر الذي هو " على الذين " دون المبتدأ الذي هو " السبيل " (١)

إن تبصرت علمت أن الاختصاص في آية "الغاشية" هو "علينا" مثلما الاختصاص في "إلينا" في قوله (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ) والمعنى: إياهم إلينا لا إلى غيرنا، وحسابهم علينا لا على غيرنا .

وفي قوله: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ ﴾ المنفي عنه قوله تعالى بعده: ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ اما الاستثناء في ﴿ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى .. ﴾ فهو استثناء منقطع .

وآية سورة الرعد يحسن أن تجمع مقالات أهل العلم فيها وتناظر بينها، وتتبصر مداخل القول عند كل ، وأيا أُلزم بالسياق ، وأيا أبعد عنه ، فمثل هذا يقوي مهارة البحث العلمي عندك .

(١) يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ * إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة التوبة: ٩٠-٩٣)

تقدير المعنى : ما السبيل إلا على الذين يستأذنونك ، وهم أغنياء " أثبتة عليهم ونفاه عن الذين سبق ذكرهم في الآيات التي قبلها وهم الضُّعَفَاءُ ، وَالْمَرْضَى وَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَحْمِلَهُمْ قَالَ لَهُمْ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ فَتَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ .

وعلى هذا يكون من قصر الموصوف على الصفة . أي قصر السبيل على أن يكون على الذين يستأذنون وهم أغنياء . لأنه قصر مسند إليه: "السبيل" على المسند: "على الذين يستأذنون وهم أغنياء" وطريق القصر هنا هو (إنما) والمقصود عليه هو المتأخر .

[تأكيد القول بأن المقصود عليه مع النفي والاستثناء هو الذي يلي "إلا"]

واعلم أنه إذا كان الكلام بـ"ما وإلا" كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه وفي المبتدأ إن قدمت الخبر أوضح وأبين (١)

وفي الآية من معالم جمال الربوبية ما يجب أن يتخلق به العباد فيما بينهم، فمن كان غير مستطيع ما كلف به فلا سبيل عليه، ومن حمل عليه كان ظلومًا، فمن ولي من أمر الناس شيئًا، ولم يفرق بين المستطيع ومن لا يستطيع أو سوى بينهم في مقدار ما يكلفون به، فما رفق بهم، وما عدل فيهم. وهو موقوف بين يدي الله جلّ وعزّ وجلّ ومسؤول عما اقترف.

(١) وجه الوضوح مع (ما، وإلا) أكثر من (إنها) أن المقصود مع النفي والاستثناء متعين تعينا لفظيا، لا تركيبيا أي متعين بملازمة المقصود عليه (إلا) فحيث رأيت (إلا) فضع يدك على ما بعدها يكون هو المقصود عليه، ولا يحتمل أي وجه آخر. ففي قولك: "ما محمد إلا كريم"، فما بعد (إلا) وهو (كريم) هو المقصود عليه، ولا يحتاج إلى أدنى نظر. وفي قولك: "ما كريم إلا محمد" كذلك المقصود عليه هو (محمد) وكأن (إلا) والمقصود عليه كالكلمة الواحدة أو المضاف والمضاف إليه لا يفصل بينهما، ولا يقدم أحدهما على الآخر، فدائما (إلا) هو الذي يسبق المقصود عليه، ولا يمكن أن يقدم المقصود عليه على (إلا). بخلاف (إنها) فالمتأخر يحتاج في تعيينه إلى شيء من المراجعة كما سبق بينه. فإذا قلت: "إنما أكرم محمدًا خالدًا بعتبة قيمة يوم زواجه في مصر بابنة عمه صلة للرحم". فالمقصود عليه هو قوله: (صلة للرحم) فالكلام لبيان علة ما كان من محمد لخالد حينئذ أي ما أكرم محمدًا خالدًا بعتبة قيمة يوم زواجه في مصر بابنة عمه صلة للرحم.

وهذا يحتاج إلى شيء من النظر، والتأمل لتعيين المقصود عليه. وإذا ما خشي المتكلم أن يلتبس الأمر على سامعه جاء بـ"لا" العاطفة وأردفها مقابل المقصود عليه، فكان ذلك قرينة على تعيين المقصود عليه، أو جاء بجملة مصرح فيها بالمنفي المقابل للثبت الذي هو المقصود عليه كأن تقول إنما محمد عالم وليس بشاعر.

يقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُُمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (سورة آل عمران: ١٧٨)

قوله ﷺ : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثْمِلُ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ قرينة تعين المقصور عليه في قوله ﷺ : ﴿إِنَّمَا نُثْمِلُ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ أما (أنما) بفتح الهمزة في قوله ﷺ : ﴿أَنَّمَا نُثْمِلُ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ فليست طريق قصر لأن (ما) هنا موصولة، والمعنى أن الذي نملئ لهم خيراً، ورفع كلمة "خير" قرينة على أن (ما) موصولة، فهو خبر اسم الموصول ، ولو كانت منصوبة لكانت (ما) كافة ، ولا أعرف قراءة عشرية جاءت بنصب (خير)

ومن هذا قول الله ﷻ : ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (سورة التوبة: ١٧ ، ١٨)

ومن هذا قول الله ﷻ : ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ * إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُتَهْدِينَ * أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة التوبة: ١٧-١٩)

قوله ﷻ : ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ قرينة دالة على المقصور عليه في قوله ﷻ : ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾

ولا يشغلنك تحرير المقصور عليه هنا عن أن تعتكف في رياض هذه الآيات لتصلح من نفسك أولاً ومن قومك من حولك، ولتعلم علم يقين ما تكون له المساجد ، فكل ما ينفق فيها ولا يكون له أثر في تحقيق وظيفة السجود الحسي والنفسي والقلبي والروحي بين يدي الله تعالى في جميع أمرنا هو مما لا فائدة فيه، فكيف بما ينفق فيعطل وظيفتها، وبهذا تدرك أن أولئك الذين ينفقون المليارات من بيت مال المسلمين المدين لأعداء الله تعالى على زخرفة المساجد وبهرجتها ، وفي الأمة أكثر من مليار مسلم فقراء لا يجدون ما يكفيهم غذاء ودواء .

تقول : "ما زيد إلا قائم"، فيكون المعنى أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجعله صفة له . (١)

﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا * وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ (سورة الإسراء : ٢٥ - ٢٧)

روى الشيخان: البخاري في كتاب "الأدب" ومسلم في كتاب " البر والصلة من صحيحهما بسندهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ » . قوله ﷺ : " ليس الشديد بالصرعة " هاد إلى أن "الذي يملك نفسه عند الغضب" هو المقصور عليه.

وفي هذا من هدي النبوة أنك إذا ما كنت حفيًا بأمر قوتك الجسدية وتمتين عضلاتك لتصرع عدوك، فأنت أولى بأن تحتفي بأمر قوتك النفسية، فتملك زمامها فلا تركبك، بل تكون هي مطيتك تصرفها بما يليق بك عبدًا لله تعالى قانتًا صالحًا مصلحا مستحضرا قسم الشيطان أنه لك بالمرصاد لا يسأم ولا يعجز ولا يستحيي .

وفي هذا دعوة إلى كل ولي أمر وإن كان أمر أسرة صغرى فكيف بأمر شعب أن يعنى بما يربي النفوس قلب الأجساد. فلسنا أبقارًا تعلق بل نحن أناس تزكى نفوسهم بحسين الأخلاق وكريمها، ولكن قومي لا يفقهون أو لا يريدون أن يفقهوا .

(١) ليس يخفى عليك أنه ما قصر زيدا على جميع صفاته التي يكون عليها من كونه عالما أوجاهلا، طويلا أو قصيرا... بل على ما هو من جنس فعل القيام من نحو القعود والاتكاء... فالصفة المنفية ليست عامة عموما مطلقا بل هو عموم مقيد بسياق الصفة المثبتة، وبهذا يتبين لك أن قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا تحقيقيا أمر متحقق عقلا وواقعا بناء على العموم السياقي الذي أشرت إليه أما العموم المطلق فهذا لا يقال

وتقول : "ما قائم إلا زيد" ، فيكون المعنى أنك اختصصت "زيداً" بكونه موصوفاً بالقيام. فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف وفي الثاني الموصوف على الصفة. (١)

وبهذا تدرك أن ما تراه في بعض كتب البلاغيين من أن قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً تحقيقاً غير متعقل إنما هو قول لا يؤخذ به على إطلاقه

. (الإيضاح: بغية - ج: ٢ ص ٤) ، والمطول: ٣٨٢-٣٨٣ - ط: هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت ، ومثل هذا في عروس الأفراح للسبكي (١/٤٨٧ - ط: خليل إبراهيم - دار الكتب العلمية بيروت، وكذلك الأطول للعصام: ١/٥٣٦ - ط: هنداوي - دار الكتب العلمية، بيروت ، ومواهب الفتح لليعقوبي: ١/٤٠٩ - ط: خليل إبراهيم - دار الكتب العلمية - بيروت .

(١) في قوله: فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف وفي الثاني الموصوف على الصفة . " سهوٌ ، ولعله من الناسخ ، فالصواب أن يقال : فقد قصرت في الأول [أي: "ما زيدٌ إلا قائمٌ"] الموصوف على الصفة، لأنه قصر زيداً على صفة القيام وفي الثاني [أي : ما قائمٌ إلا زيدٌ] الصفة على الموصوف ؛ لأنه قصر القيام على زيد، والمؤخر هنا هو الموصوف.

وهذا واضح، ولا يمكن أن يكون ما في المتن من عبد القاهر، فالأمر أظهر من أن يخطئ فيه عبد القاهر، فلعله سهوٌ منه أو من الناسخ. ولم يعلق شاكر على هذا، ولعل أبا فهر رحمته الله قد سها أيضاً ، وهذا يقيم في فؤادك أنك مهما كنت ذا قدم راسخ في العلم، فإنك لاتأمن أن تسهو، وأن تخطئ ، وأن تجهل وأن تتناقض، وكلُّ هذا نعمة من الله تعالى عليك إن استثمرت ذلك، فاستحضرت عجزك وعوزك ، وأنه لا حول لك ولا قوة ولا علم إلا بربك رحمته الله مما يقيمك في مقام العبودية القائنة له رحمته الله ، وهو المقام الذي نسعى إلى أن نطوف حول حماه، فكيف بالوقوع فيه ، ذلك شأن المؤمن : "إن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له" فما عليك إلا أن تستفرغ جهدك في إتقان عملك، فإن أصبت فاشكر، وإن أخطأت فاستغفر واستثمر خطأك في قربك من ربك رحمته الله .

وقد نبه الدكتور محمد رضوان الداية، وفائز الداية في تحقيقهما دلائل الإعجاز ص ٣٤٠ على ما في المطبوعة ، وجعلنا في المتن ما هو الصواب، وتحقيق رضوان ، وفائز أسبق من تحقيق شاكر ، فقد كانت الطبعة لتحقيقهما سنة ١٤٠٣ هـ وطبعة شاكر ١٤٠٤ ، ولعل شاكر لم يطلع على تحقيقهما، وكذلك نبه أخي في الله تعالى

[المنفي من الصفة أو الموصوف في القصر مقيد عمومه بالسياق]

واعلم أنَّ قولنا في الخبرِ إذا أَخَرَّ نحو " ما زيدٌ إِلَّا قائمٌ " أنكِ اخْتَصَصْتَ القيامَ من بين الأوصافِ التي يُتَوَهَّمُ كونُ "زيدٍ" عليها ونَفَيْتَ ما عدا القيامَ عنه . فإنما نعني أنكِ نَفَيْتَ عنه الأوصافَ التي تُنافي القيامَ نحو أن يكون جالسا أو مضطجعا أو مُتَكَنَّا أو ما شاكلَ ذلك . ولم نُردْ أنكِ نَفَيْتَ ما ليس مِنَ القيامِ بسبيلٍ إذ لسانُ نفيِ عنه بقولنا : ما هوَ إِلَّا قائمٌ أن يكونَ أسودَ أو أبيضَ أو طويلاً أو قصيراً أو عالماً أو جاهلاً . كما إننا إذا قلنا : ما قائمٌ إِلَّا زيدٌ لم نُردْ أنه ليس في الدنيا قائمٌ سِوَاهُ وإنما نعني ما قائمٌ حيث نحن وبحضرتنا وما أشبه ذلك . (١)

الدكتور "محمد أبراهيم شادي" أعزّه الله تعالى في شرحه "الدلائل" على هذا في الهامش رقم (١) (ص ٤٣٥) ط: ١٤٣١-٠١ دار اليقين - المنصورة قائلاً: "من الواضح أن العكس هو الصحيح"

(١) هذا الذي قاله عبد القاهر من تقييد المنفي في أسلوب القصر بطريق النفي والاستثناء أو "إنما": أو التقديم " لا يكون عامًّا عمومًا مطلقًا ، بل عمومه مقيد بسياق القول

وهذا هو الملائم للنظر البلاغيّ ، فلا يقال إننا في قولنا : "ما زيدٌ إِلَّا كريمٌ" أننا أثبتنا له الكرم ونفيًا عنه كلّ صفة أخرى ، سواء كانت من سبيل الكرم أو ليس من سبيلها، فذلك لا يقال ، ومن ظنَّ أنَّ هنالك عاقلاً يقول ويقصد ، فقد غفلَ عن أصول البيان والخطاب ، فهذا من عبد القاهر نصُّ منهجي مؤسس ، فاستمسكْ به .

واعلم أن الأمرَ بَيَّنَّ في قولنا : "ما زيدٌ إلا قائمٌ" أن ليس المعنى على نفي الشركة ، ولكن على نفي أن لا يكون المذكورُ ، ويكون بدله شيء آخر .
ألا ترى أن ليس المعنى أنه ليس له مع القيام صفةٌ أخرى ، بل المعنى أن ليس له بدل القيام صفةٌ ليست بالقيام ، وأن ليس القيام منفيًا عنه ، وكائنًا مكانه فيه القعودُ أو الاضطجاعُ أو نحوهما . (١)
فإن قلت : فصورة المعنى إذا صورته إذا وضعت الكلام بـ "إنما" فقلت : "إنما هو قائمٌ" . ونحن نرى أنه يجوزُ في هذا أن تعطَفَ بـ(لا) فنقول : "إنما هو قائمٌ لا قاعدٌ" ولا نرى ذلك جائزاً مع "ما" و"إلا" إذ ليس من كلام الناس أن يقولوا : "ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ" .

(١) هذا الذي قاله عبد القاهر ليس على إطلاقه ، فليس مرد الذي ذهب عليه لأمر يرد إلى التركيب : "الاستثناء المفرغ" من حيث هو ، بل لأمر يرجع إلييادة المثال الذي ذكرأي إلى المقصور عليه (القيام) فهو صفة لا تقبل الشركة ، ولو أن عبد القاهر قال : "ما محمدٌ إلا عالمٌ" ما كان يستقيم له أن يقول : ليس المعنى على نفي الشركة ، ولكن على نفي أن لا يكون المذكورُ ، ويكون بدله شيء آخر .
ألا ترى أن ليس المعنى أنه ليس له مع العلم صفةٌ أخرى من بابهِ ، بل المعنى أن ليس له بدل العلم صفةٌ ليست بالعلم ، وأن ليس العلم منفيًا عنه ، وكائنًا مكانه فيه الشعر والخطابة أو نحوهما مما هو باب العلم والثقافة والمعرفة والإبداع البياني .
وكذلك لا يستقيم أن يقول هذا عبد القاهر في نحو : "ما قائمٌ إلا محمدٌ" ، فليس ثم مانع من أن يكون المخاطب معتقداً أن محمداً وآخرين كان منهم القيام ، ألا ترى قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (سورة القصص : ٨٨) أبملك أحد أن يقول إن الاستثناء المفرغ في ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ للقلب ، وسباقه قرينة قاطعة بنفي الاشتراك : ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ ؟

فعبد القاهر ليس له في هذا الذي ذهب إليه مستندٌ من الواقع البياني الذي هو الأمير المطاع ، والسيد المتزلف إليه .

ومن ثم ، لا تأخذن كلام عبد القاهر هنا على إطلاقه ، بل كلامه هذا يصح في خصوص المثال أو إذا كان في الكلام قرينة دالة على أن المخاطب يعتقد عكس الصفة المثبتة . : المنازعة في أقائم هو أم قاعد...

فإنَّ ذلك إنما لم يَجْزُ من حيثُ إنَّكَ إذا قلتَ : " ما زيدٌ إلَّا قائمٌ " فقد نفيتَ عنه كلَّ صفةٍ تُنافي القيامَ .
وصرتَ كأنَّكَ قلتَ : " ليس هو بقاعدٍ ولا مضطجعٍ ولا متكئٍ " وهكذا حتَّى لا تدعُ صفةً يخرجُ
بها من القيامِ، فإذا قلتَ من بعد ذلك : " لا قاعدٌ " كنتَ قد نفيتَ بـ"لا" العاطفةَ شيئاً قد بدأتَ ، فنفيتهُ ،
وهي موضوعةٌ لأنَّ تنفيَ بها ما بدأتَ ، فأوجبتهُ ، لا لأنَّ تنفيَ بها النفيَ في شيءٍ قد نفيتَهُ . (١)
ومن ثَمَّ لم يَجْزُ أن تقولَ : " ما جاءني أحدٌ لا زيدٌ " على أنَّ تَعمدَ إلى بعضِ ما دخلَ في النفيَ بعمومِ
أحدٍ ، فتنتفيهِ على الخُصوصِ ، بل كان الواجبُ إذا أردتَ ذلك أن تقولَ : " ما جاءني أحدٌ ، ولا زيدٌ "
فتجىءَ بالواو من قَبْلُ "لا" حتَّى تخرجَ بذلك عن أن تكونَ عاطفةً ، فاعرفُ ذلك .
وإذا قد عرفتَ فسادَ أن تقولَ : " ما زيدٌ إلَّا قائمٌ ، لا قاعدٌ " فإنَّكَ تعرفُ بذلك امتناعَ أن تقولَ : " ما
جاءني إلَّا زيدٌ لا عمروٌ " و" ما ضربتُ إلَّا زيدا ، لا عمراً " وما شاكلَ ذلك .
وذلك أنكَ إذا قلتَ : " ما جاءني إلَّا زيدٌ " فقد نفيتَ أن يكونَ قد جاءكَ أحدٌ غيرُهُ .
فإذا قلتَ : " لا عمروٌ " كنتَ قد طلبتَ أن تنفيَ بـ"لا" العاطفةَ شيئاً قد تقدمتَ ، فنفيتهُ وذلك - كما
عرَّفُوكَ - خروجُ بها عن المعنى الذي وُضِعَتْ له إلى خلافِهِ . (٢)

(١) يعتمد عبد القاهر هنا على الوضع اللغوي لـ(لا) العاطفة . هي موضوعة في
عرفِ اللغة لأنَّ يكون منفيَّها لم يسبق نفيه، بل هو الذي سبق إيجابه . ف(لا) العاطفة،
لا تؤكد نفي ما نفي قبلها ، فإن كانت مؤكدة لنفيٍّ سبق فما هي بـ(لا) العاطفة التي
تفيد القصر . بل تجرد من الدلالة على العطف، وتسقط دلالتها على القصر .

(٢) هذا دالٌّ على أنَّ التَّقي وحده ليس هو سبب دلالة (لا) على القصر ، بل
اجتماع الأمرين معاً : النفي والعطف، فإذا ما عطلَّ أحدهما سقطت دلالتها على
القصر، ولذا لما جاءت "الواو" في "ولا زيد" أبطلت دلالتها على العطف، فبقيت
للتَّقي، وبذلك لم يكن في الكلام قصر : إثبات ونفي، بل فيه نفيان فقط : نفي عام ،
عطف عليه نفي عام ، فصار إلى باب التوكيد بعطف الخاصِّ على العام .

ومن ثم تدرك أن قول المتنبي :

ألا ، لا أرى الأحداث حمداً ، ولا ذماً

فما بطشها جهلاً ولا كفها حلماً

لا تكون فيه (لا) للقصر لأمرين:

الأول : أنه قد سبقها نفي

والآخر أنه قد سبقها حرفُ عطف "الواو" : (ولا ذماً) و(ولا كفها)

الفرق بين "النفي والاستثناء" ، و"إنما" في مجيء "لا"

(فقرة: ٤١٢) فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ " فَقَدْ نَفَيْتَ فِيهِ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الْمَجِيءُ قَدْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ فِيهِ أَيْضاً أَنْ تَعْطِفَ بِـ "لَا" فَتَقُولَ : " إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو " (١)

قِيلَ : إِنَّ الَّذِي قُلْتَهُ مِنْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ " فَقَدْ نَفَيْتَ فِيهِ أَيْضاً الْمَجِيءَ عَنْ غَيْرِهِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَكَ عَلَى حَقِيقَتِهِ (٢)

وذلك أنه ليس معك إلا قولك : " جاءني زيد " وهو كلام كما تراه مثبت ليس فيه نفي البتة ، كما كان في قولك : " ما جاءني إلا زيدٌ " . وإنما فيه أنك وضعت يدك على "زيد" ، فجعلته الجائي . وذلك وإن أوجب انتفاء المجيء عن غيره ، فليس يوجب من أجل أن كان ذلك إعمال نفي في شيء ،

(١) هذا الذي استحضره عبد القاهر مستنبطاً مما سبق قوله فيه إشارة إلى أن العقل حين يلحظ أن (لا) العاطفة تأبى أن تكون مؤكدة لنفي لا مؤسسته يستحضر أننا حين جعلنا (إنما) في قوة (ما، إلا) فقد أقررنا بأن في (إنما) نفياً ، فلم جاز مع (إنما) حضور (لا) العاطفة ؟ أليست معها أيضاً مؤكدة لنفي لا مؤسسته ؟ .

ذلك مخرج التساؤل الذي تخيَّله عبد القاهر، والعقل الفتى لديه القدرة على أن يتصور ما يمكن أن يفعل ما يقول في العقل المتلقي ، فيبادر بالحوار ، فهو عقل لا يلقي بيانه ثم يمضي غير متربص بأفاعيله في العقل المتلقي ، أليس العقل المتلقي بيانك هو ضيفك ، يطعم قراك (بيانك)؟ ، ومن حسين القرى في شرعة الكرام أن يرقب المضيف أثر قراه في ضيفه ، ليكون على بصير بما يقيم في ضيفه انشراح صدر، وأنس ضحبه . كذلك الكرام يفعلون .

(٢) قوله " غير مسلم لك على حقيقته " يريد على حقيقته في الدلالة على نفي المجيء ، لأنك لم تجعل له في الكلام أداة موضوعة للدلالة عليه ، وليس معناه أنه ليس معك نفي البتة بألة أو غيرها ، لأنه لو كان " إنما جاءني زيد " إثباتاً محضاً ما دل الكلام على القصر ، وهو قائم على اجتماع إثبات ونفي . وإن اختلف الدال على كل .
وعبد القاهر قد بدأ كلامه في القصر بتأصيل دلالة (إنما) على النفي لاجتماع النفي وإثبات فيها (فقرة : ٣٨٨ ص : ٣٢٨)

وإنما أوجبته من حيث كان المجيء الذي أخبرت به مجيباً مخصوصاً ، إذا كان لـ "زيد" لم يكن لغيره . والذي أبيناه أن تنفي بـ "لا" العاطفة عن شيء ، وقد نفيت عنه لفظاً (١)

(١) عبد القاهر يعتمد في ما ذهب إليه إلى مفارقة ما بين نفي دلت عليه أداة موضوعة له ، ونفي متضمن ليس عليه أداة موضوعة له ، وإنما فهم من اجتمع (إنما) و(ما) التي ليست هنا للنفي ، وإنما لكف (إن) عن العمل الإعرابي ، وتعويضها عن ذلك العمل الإعرابي بأمرين:

الأول: تهيئها للدخول على الجملة الفعلية: (إنما حرم عليكم الميتة)

الآخر: إضافة إلى وظيفتها : تستحيل من كونها دالة على تأكيد نسبة المسند إلى المسند إليه كما في (إنَّ الكريم محمدٌ) إلى كونها قاصرة المسند على المسند إليه : (إنما الكريم محمدٌ)

ف (ما) لم تكن للنفي صريحاً أو تلويحاً، هي أحالت (إن) من التوكيد إلى الحصر، كيف حدث هذا ، ذلك هو مناط النظر :

ألاّئها لما لم تكن هنا لمعنى ، وإنما للكف عن العمل الإعرابي ولتهيئة (إن) للدخول على ما لم تكن داخلة عليه أم أن زايدها على (إن) كانت زيادة لـ (إن) في معناها ، فهي زائدة في معنى (إن) ، فأضحى معناها المبالغة في التأكيد ، كما فعل حذف المشبه في الاستعارة التصريحية في اللفظ والبين جعل الاستعارة قائمة على المبالغة في المشابهة . والمبالغة في التأكيد تجعله مشوباً بالحصر، فليتحقق الحصر بها كان لزماً اعتماد (إنما) في دلالتها على السياق اعتماداً أشد من اعتماد (الاستثناء المفرغ) عليه ، ولذلك تجد (إنما) في بعض التراكيب لا تفيد هي "الحصر" بل يفيد غيرها المجموع معها كما في (إنما لذة ذكرناه) فليس المعنى ما لذة إلا ذكرناها ، بل (ما ذكرناها إلا للذة) في الأول غير المراد كان الطريق (إنما) وفي الثاني (المراد) كان الطريق "التقديم" ذلك أن الغرض المساق له البيان هو الثاني، فبطل عمل "إنما"

أما ما في "الاستثناء المفرغ" فلا يبطل فيه "الحصر"

عبد القاهر، وإن كان كجمهرة أشياخه في النحو يذهب إلى أن (إنما) مضمّنة معنى " ما وإلا " : الحصر ، فهذا لا يعني أن (إنما) مكوّنة من عنصرين : (إثبات) و(نفي) على درجة سواء في الإحكام والاحتمال ، وفي نوع الدال .

في "ما" و"إلا" النفي مصرّح بأداته، فهو نفي لفظي أي مدلول عليه بلفظ موضوع للدلالة عليه، ومن ثمّ هو نفي حصين الدلالة، ومن ثمّ لا تصلح "لا" العاطفة أن تأتي من بعده، لأنّ مدخولها كان قد دخل فيما نفي بلفظ صريح الدلالة على النفي، وهذا يخالف موضع "لا" العاطفة في دلالتها على النفي.

أمّا النفي القائم في "إنّما" فليس في الكلام كلمة موضوعة للدلالة على النفي دلالة صريحة، و"ما" في "ليست نافية بل هي كافة لـ (إنّ) عن العمل فيما بعدها عملاً إعرابياً. والنفي الذي يجتمع مع الإثبات في (إنّما) لتفيد القصر مدلول عليه دلالة ضمنية لا دلالة صريحة بأداة نفي موضوعة للنفي، وفرق بين نفي دلّ عليه بأداة موضوعة له، ونفي مفهوم من الكلام وسياقه، لا من أداته. الأوّل لا تصلح معه (لا) العاطفة، لتعانده مع ما وضعت له، والآخر تصلح معه (لا) العاطفة، لأنّ لا يتعاند مع موضوعها، لضعف النفي مع (إنّما)

وقول عبد القاهر: "وذلك أنه ليس معك إلاّ قولك: "جاءني زيد" وهو كلامٌ كما تراه مثبتٌ ليس فيه نفيّ البتّة" يريد ليس فيه نفيّ مدلول عليه بأداة موضوعة له، ولا يريد أنه ليس فيه نفي مستفاد من طريق غير أداة، وإلا لما تحقق "القصر" وقوله (بتّة) لا يريد بتّ "النفي" على إطلاقه، بل النفي المدلول عليه بأداة موضوعة له، لأنّ الظنّ بمثل عبد القاهر ألا يغفل عن أنّ في (أنّما) نفي ضمنيّ، وإلا لما تحقق القصر. فكل جملة قصر تنحل إلى جملتين: مثبتة ومنفية، وهذا يعلمه علم يقين أصغر طلاب علم، فكيف بعبد القاهر. وتأويل الكلام لا بدّ أن يراعى فيه شأن صاحبه وحاله.

وقوله: "وإنّما فيه أنّك وضعت يدك على "زيد"، فجعلته الجائي. وذلك وإنّ أوجب انتفاء المجيء عن غيره، فليس يوجب من أجل أنّ كان ذلك إعمال نفي في شيء وإنّما أوجب من حيث كان المجيء الذي أخبرت به مجيئاً مخصوصاً، إذا كان لـ "زيد" لم يكن لغيره". هذا يفهم من ظاهره أن إسناد المجيء إلى زيد خصه به، فلزمه اختصاصه به نفيه عن غيره كما هو شأن الاختصاص.

وهذا الفهم المستمد من ظاهر عبارة عبد القاهر يلزمه أمر لا أحسب أن عبد القاهر يقصد إليه:

(ف: ٤١٣) ونظيرُ هذا أنا نَعْلَمُ من قولنا : " زيدٌ هو الجائي " أن هذا المجيء لم يكن من غيره ، ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه بـ " لا " العاطفة ، فتقول : " زيدٌ هو الجائي لا عمرو " . لأننا لم نَعْلَمُ ما عَقَلناه من انتفاء المجيء عن غيره بنفي أَوْقَعناه على شيء ، ولكن بأنه لما كان المجيء المقصودُ مجيئاً واحداً ، كان النصُّ على " زيدٍ " بأنه فاعله ، وإثباته له نفيًا له عَنْ غيره ، ولكن من طريق المعقول لا من طريق أن كان في الكلام نفي كما كان ثم فاعرفه . (١)

يلزمه أن كل فعل إسند إلى فاعل أو وقع على مفعول ، أو كل كلمة أضيفت إلى أخرى دل ذلك الاسناد على الاختصاص الحصري ، فإذا قلت : " جاء محمدٌ " فهذا يعني أن غيره لم يجيء ، ومثل هذا لا يؤخذ به في كل مساقٍ . فليس الإسناد أو الإضافة من سبل التخصيص الحصري (غير الاصطلاحي) إلا بقرائن هادية إلى هذا التخصيص ، فلا يكون مستفادًا من " التركيب " بل من أمرٍ خارجه ، وهذا ما يمكن أن تسميه سبل التخصيص غير " النظامية " من هذا أن يسألَك سائل : أجا محمدٌ أم خالدٌ ؟ فتقول : جاء محمدٌ ، فيفهم من هذا أنك أثبت المجيء إلى محمدٍ ، ونفيته عن خالد .

ومن ثم لا أعتقد أن عبد القاهر يذهب إلى أن مجرد إسناد الفعل إلى فاعل في أي سياق يفهم اختصاصه الحصري به ، ونفيه عن غيره . (التخصيص في الثبوت) وإن كان يفهم ما يعرف عند البلاغيين بالتخصيص الذكري (تخصيص في الإثبات) فهو خص بالذكر اعتناء بشأنه لا لنفي الحكم عما عداه .

فما أشرت إليه أنه قد يلزم من قول عبد القاهر كذا لا يعني أن هذا مذهبه ذلك أنه من البين عند أهل العلم على أن لازم المذهب ليس مذهباً .

ومن البين أيضًا أن القول بأن " جاء محمد " يلزمه أن غيره لم يجيء هو داخل في ما يعرف عند بعض الأصوليين القائلين بـ " دليل الخطاب / مفهوم المخالفة " المعروف بـ " مفهوم اللقب " وهذا لم يقل به إلا نزيّر من القائلين بـ " مفهوم المخالفة " ولا يقال به على إطلاقه ، بل بقرائن تعين على لذلك

(١) يبين عبد القاهر عن أن ضمير الفصل في (زيد هو الجائي) أفاد قصرًا ، ولكن ليس من قبيل أن في الكلام إثباتًا ونفيًا صريحين مدلولًا عليهما معًا دلالة صريحة ، بل المدلول عليه دلالة صريحة هو الإثبات أمّا النفي فقد فهم من سياق الكلام أي من

فإن قيل : فإنك إذا قلت : " ما جاءني إلا زيد " . ولم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء معه واحد آخر ، كان المجيء أيضاً مجيئاً واحداً .
 قيل : إنه وإن كان واحداً ، فإنك إنما تثبت أن زيدا الفاعل له بأن نفيت المجيء عن كل من سوى زيد ، كما تصنع إذا أردت أن تنفي أن يكون قد جاء معه جاء آخر وإذا كان كذلك ، كان ما قلناه من أنك إن جئت بـ " لا " العاطفة فقلت : " ما جاءني إلا زيد لا عمرو " كنت قد نفيت الفعل عن شيء قد نفيت عنه مرة صحيحاً ثابتاً كما قلنا فاعرفه^(١) .

[أدوات الاستثناء سواء في دلالتها مع النفي على القصر]

(ف: ٤١٥) واعلم أن حكم " غير " في جميع ما ذكرنا حكم " إلا " فإذا قلت : " ما جاءني غير زيد " احتمل أن تريد نفي أن يكون قد جاء معه إنسان آخر ، وأن تريد نفي أن لا يكون قد جاء وجاء مكانه واحد آخر .^(٢)

طريق المعقول ، لا المنطوق ، فنفي المجيء فيه عن غير " زيد " لم نعقله بأداة موضوعية للنفي أوقعناها على غير مجيء غير " زيد " ، ولكن بأمر معقول لزم المنطوق ، وهو أنه لما كان المجيء المقصود لـ " زيد " مجيئاً واحداً خاصاً ، كان النص على " زيد " بأنه فاعله ، وإثباته له هو الدال على نفيه عن غيره ، فاجتمع إثبات مصرح به ، ونفي عقل من التصريح بالإثبات . وما كان كذلك لم يكن نفيًا يمنع (لا) من تأتي لتنفي ، فتفيد بنفيها ، وإثبات ما قبلها القصر . ويكون ما دلت عليه من القصر مؤكداً لما دل عليه ضمير الفصل قبلها من القصر .

(١) يستصحب عبدالقاهر علة التفريق بين قوله : " كما تصنع إذا أردت أن تنفي أن يكون قد جاء معه جاء آخر " دالاً على أنه يقول بقصر الأفراد ، ونفي الشركة ، وأن كان قصر القلب هو الوارد عن الإطلاق . كورود الحقيقة عند انتفاء القرينة .

(٢) يفيدنا عبد القاهر أمرين مهمين :

الأول أن (غير) في الاستثناء شأنها شأن (إلا) وكأنه استشعر من اطراد إعرابه بـ (إلا) أداة استثناء خشي أن يتوهم أن غيرها من أدوات الاستثناء لا يقوم مقامها ، لما أن (إلا) هي أم أدوات الاستثناء ، ويكون للأداة الأم ما لا يكون لغيرها ، وكذلك لما تحتمل أدوات الاستثناء الآخر من إفادة معانٍ آخر غير الاستثناء ، فيتوهم أنها لا تصلح للقصر ، فأبان أن (غير) كمثله (إلا) في هذا ، فلا فرق بين " ما جاء إلا محمد " ، و " ما جاء غير محمد " .

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : "ما جاءني غيرُ زيدٍ لا عمرو" . كما لم يَجُزْ : "ما جاءني إلا زيدٌ لا عمرو" .

[[فصلٌ في نكتةٍ تتصل بالكلام الذي تضعه بـ "ما" و "إلا"]]

(فقرة : ٤١٦) اعلم أن الذي ذكرناه من أنك تقول : "ما ضربَ إلا عمرو زيداً" ، فتوقع "الفاعل" و"المفعول" جميعاً بعد "إلا" ليس بأكثر الكلام ، وإنما الأكثر أن تقدم المفعول على "إلا" نحو : "ما ضربَ زيداً إلا عمرو" . حتى إنهم ذهبوا فيه أعني في قولك : "ما ضربَ إلا عمرو زيداً" إلى أنه على كلامين وأن "زيداً" منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ ، حتى كأن المتكلم بذلك أبهم في أول أمره ، فقال : "ما ضربَ إلا عمرو" . ثم قيل له : "من ضربَ"؟ فقال : "ضربَ زيداً" (١)

والأمر الآخر: النص على أن النفي والاستثناء (الاستثناء المفرغ) يأتي لقصر الأفراد وقصر القلب، بخلاف (إنما) عنده ، فلا تكون إلا لقصر (القلب) فكل ما قد يتوهم منه أن عبد القاهر يجعل (الاستثناء المفرغ) كـ (إنما) لقصر القلب، هو غير صحيح.

(١) وعلى هذا يكون "زيداً" منصوباً بفعل مقدر، ويكون بين الجملتين فصل للاستئناف البياني (شبه كمال الاتصال) وهذا كمثل ما قيل في قول الله تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ (النور: ٣٦ - ٣٧) على قراءة بناء (يسبح) لغير الفاعل (يسبح) وهذا التأويل في "ما ضرب إلا عمرو زيداً" يحتاج إلى بيان المقتضي للإبهام ثم الإيضاح بأسلوب الاستئناف البياني.

والعقل البلاغي لا يكتفي بجواز التركيب في العربية، لأنه لا يشتغل إلا بما تظهر من داء "التعقيد اللفظي" وإنما هو مهموم ، بالمقتضي اختيار هذا الذي جاز ، وبما يستحصد منه في سياقه مما لا يكون للوجه الآخر إن أقيم مقامه، ولذا هو عقل يعنى بمنهج الاستبدال، أي إقامة صورة مقام أخرى في سياقها، والنظر فيما بين البدائل من أنس بالسياق من جهة، وفيما بين مستحصد كل ، فليس بلاغياً من يقول وهذا جائز عربية، ثم يمضي، وإنما البلاغي يقول: واقتضى اصطفاء الإعراب به كذا، ويفهم هذا المصطفى في سياقه كذا، فهو مهموم بالإجابة عن ثلاثة أسئلة: "لم" و "كيف" ، و "ماذا" على الترتيب. فمن لم يجب عنها فليس ببلاغي . وحظه من علم

وهاهنا - إذا تأملت - معنى لطيف يوجب ذلك وهو أنك إذا قلت : " ما ضرب زيداً إلا عمرو " كان غرضك أن تختص "عمرأ" بضرب "زيد" لا بالضرب على الإطلاق . وإذا كان كذلك وجب أن تُعدي الفعل إلى "المفعول" من قبل أن تذكر "عمرأ" الذي هو "الفاعل" ؛ لأن السامع لا يعقل أنك اختصته بالفعل معدي حتى تكون قد بدأت فعديته . أعني : لا يفهم أنك أردت أن تختص "عمرأ" بضرب "زيد" حتى تذكره له معدي إلى زيد . فلما إذا ذكرته غير معدي فقلت : "ما ضرب إلا عمرو" . فإن الذي يقع في نفسه أنك أردت أن تزعم أنه لم يكن من أحد غير "عمرو" ضرب وأنه ليس هاهنا مضروب إلا وضاربه عمرو فاعرفه أصلاً في شأن التقديم والتأخير (١)

البلاغة بمقدار حظه من الاعتناء بالجواب عن هذه الثلاثة، فاستمسك بخطاب التكليف الوظيفي لعقلك البلاغي.

(١) أرجع عبد القاهر حركة مواقع الكلم وترتيبها إلى مقصد القول، فمرونة العربية تمنح المتكلم اقتداراً على أن يصوغ صورة معناه على وفق مقصوده ، فما عليك متكلماً إلا أن تحرر مقصودك، وأن يكون بيانك عنه غير موهم خلاف ما تقصد ، فإن وقيت بذلك لقيت من منهاج بناء صور المعاني في العربية ما يحقق لك ما تريد.

التفت عبد القاهر إلى ما كان أسس عليه القول في "التقديم والخبر" من مقالة سيويه : "كأنهم يقدمون الذي يباه به هم وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يباه به ويعنيانهم"

وأنت إذا ما نظرت في ما بين قولك : " ما ضرب زيداً إلا عمرو " و " ضرب زيداً عمرأ " رأيت أن الأول قد كانت دلالة على حصر وقوع ضرب زيد في عمرو أمراً محكماً لا يحتاج إلى أمر خارج عنه ليعصمه من احتمال غير الدلالة على الحصر، فالدال على الحصر هنا "التركيب" وهو غير مفتقر إلى عامل خارجي . بينا دلالة " ضرب زيداً عمرو " على حصر ضارية زيد في عمرو ليست محكمة ، لاحتمال عدم إرادة الحصر، ذلك أن "التقديم" لا يفيد الحصر بذاته بل بمعونة من السياق والقرائن. فاجتمع في "ما ضرب زيداً إلا عمرو" طريقتان من طرق القصر الاستثناء المفرغ، وهذا دلالة محكمة معصومة من التأويل المفسد، و " التقديم " وهذا دلالة على الحصر محتملة يقويها السياق والقرائن.

والإتيان بـ "التقديم" في " ما ضرب زيداً إلا عمرو " للتنبيه من بدء الأمر على أنك تذهب إلى أن تخبر السامع بأنك تريد إنشاء بمن وقع عليه ضرب عمرو، وليس

فصل في ما الأصل في ما تدخل عليه (إنما)

(فقرة: ٤١٨) إن قيل : مضيت في كلامك كله على أن "إنما" للخبر لا يجهله المخاطب ولا يكون ذكرك له لأن تقيده إياه، وإننا لنراها في كثير من الكلام والقصد بالخبر بعدها أن تُعلم السامع أمراً قد غلط فيه بالحقيقة ، واحتاج إلى معرفته ، كمثلي ما ذكرت في أول الفصل الثاني من قولك : إنما جاءني زيد لا عمرو .

وتراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معاني غير معلومة ودلالة المتعلم منها على ما لا يعلم

قيل : أما ما يجيء في الكلام من نحو : "إنما جاء زيد لا عمرو" فإنه ، وإن كان يكون إعلماً لأمر لا يعلمه السامع ، فإنه لا بدّ مع ذلك من أن يدعى هناك فضلاً انكشاف وظهور في أن الأمر كالذي ذكر .

وقد قسمت في أول ما افتتحت القول فيها فقلت : "إنها تجيء للخبر لا يجهله السامع ، ولا ينكر صحته ، أو لما تنزل هذه المنزلة" .

وأما ما ذكرت من أنها تجيء في الكتب لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه ، فإنك إذا تأملت مواقعها وجدتها في الأمر الأكثر قد جاءت لأمر قد وقع العلم بموجبه وشيء يدل عليه .

مثال ذلك أن صاحب الكتاب قال في باب كان : "إذا قلت : "كان زيد قد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك وإنما ينتظر الخبر" .

فإذا قلت : "حليماً" فقد أعلمته مثل ما علمت .

وإذا قلت : "كان حليماً" فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة" .

وذاك أنه إذا كان معلوماً أنه لا يكون مبتدأ من غير خبر ولا خبر من غير مبتدأ كان معلوماً أنك إذا قلت : "كان زيد" . فالمخاطب ينتظر الخبر .

إنباء بأن ضرباً وقع من عمرو . فالذي يهيك أولاً من وقع عليه ضرب عمرو ، فلما كان هذا مقصداً استوجب أن تقدم المفعول بخلاف ما لو قلت : "ما ضرب إلا عمرو زيدا" على قلته ، فإنك لم تبادر تهيب السامع لمقصودك .

فإن قلت : "ما ضرب إلا عمرو زيدا" وأرت بناء الكلام على جملتين ، فالأمر يوجب عليك في الإخبار نطقاً أن تسكت سكتة ظاهرة على آخر "زيد" لتنبه بها أن الجملة قد تمت ، ثم تقول "عمرو" متخيلاً أن من سمع الجملة الأولى قد اعتمل في صدره سؤال : "من ضرب" فتجيبه : زيدا أي ضرب زيدا .

وفي الإخبار كتابة أن تضع علامة ترقيم بعد "زيد" ، ليُعلم بها أن الجملة قد تمت ، وأن ما هو آت من بعدها جملة أخرى مستأنفة استئنافاً بيانياً .

وإذا قلت : " كان حليماً " أنه ينتظر الاسم ، فلم يقع إذاً بعد " إنما " إلا شيء كان معلوماً للسامع من قبل أن ينتهي إليه (١) .

ومما الأمر فيه بين قولهُ في باب ظننت : وإنما تحكى بعد " قلت " ما كان كلاماً لا قولاً (٢) وذلك أنه معلوم أنك لا تحكي بعد " قلت " إذا كنت تنحو نحو المعنى إلا ما كان جملة مفيدة . فلا تقول : " قال فلان : زيد " وتسكت اللهم إلا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة كأنك تريد أنه ذكره مرفوعاً . (٣)

ومثل ذلك قولهم : "إنما يحدف الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه" إلى أشباه ذلك مما لا يخصى

(١) عمود الاعتراض أن الواقع البياني لا يؤيد ما ذهب إليه عبد القاهر من أن (إنما) لا تأتي للإنباء ما هو مجهول ، بل هي تتناول أمراً سبق علمه .

وعمود الدفع أنك إذا قلت (إنما جاء) فإنك قبل أن تكمل الجملة كان قد علمت أن مجيئاً قد كان، وهذا لا تأتي (إنما) للإخبار به، وإنما تأتي لتعين من كان منه المجيء الذي أنت تعلمه قبل . فمن ثم هي على أصلها .

صحيح أنها لم تأت والخبر بتمامه معلوم ، وإنما هو معلوم على عمومته . لأنه لا يكون مبتدأ إلا وثم خبر، فتحقق العلم على الجملة به .

ومعنى هذا أنها لا تأتي لما جهل جملة ، ولم يسبق أثارة علم بشيء منه . فصدر مدخول (إنما) معلوم ، ولذا فإن السامع ينتظر استكمال الخبر . كما إذا قلت : كان زيد، فإن السامع ينتظر الخبر ..

(٢) عبد القاهر يستدل بكلام سيويه على أن (إنما) استعملها فيما هو معلوم، ولم يستعملها لينشئ بها بعدها علماً بأصل الخبر .

استشهاده بكلام سيويه لما أنه رأس في العلم بالعربية ، ومن الذي لا يخفى عليك أن سيويه لا يذهب إلى أن (إنما) مفيدة للقصر، بل هي لا تعدو أن تكون للتوكيد ، ولحق (ما) بها لم يحدث تغييراً نوعياً في ما تفيد قبل لحق (ما) بها ، فساوى بين لحق (ما) بـ "إن" زولحوقها بـ "رب" في "ربما" ونحو ذلك .

(٣) هذا أمر بين لا ينزع . لأن محل الأخبار حينئذ هو صدور قول زيد من فلان، وليس محل الإخبار الإنباء بما يكون من زيد ، كما في قولك : قلت : قال زيد كريم" فالأمر مختلف عنه ، كما لا يخفى عن مثلك .

فإن رأيتها قد دخلت على كلام هو ابتداء إعلام بشيء لم يعلمه السامع ، فلأن الدليل عليه حاضر معه والشيء بحيث يقع العلم به عن كُتب. (١)
واعلم أنه ليس يكاد ينتهي ما يعرض بسبب هذا الحرف من الدقائق. (٢)

[مواقع أنس "إنما" بـ "لا" العاطفة

ومواقع نفورها منها]

(فقرة: ٤٢٠) ومما يجب أن يُعلم أنه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصح إلا من المذكور ولا يكون من غيره ، كالتذكّر الذي يُعلم أنه لا يكون إلا من أولي الأبواب لم يحسن العطف بـ "لا" فيه كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح من غيره . (٣)

١) يشير إلى أن عدم العلم سببه قائم في الجاهل به ، لا في الخبر نفسه ، فالخبر نفسه أهل لأن يكون غير مجهول لأحد ، فكان الاعتداد هنا بحال الخبر ، لا حال الجاهل به ، تعريضاً به ، وأنه بلغ من تمكّن الجهل به ، أن جهل ما لا يليق أن يُجهل ، لأنه ليس من شأنه أن يُجهل ، فأنت إذا قلت لأحد : " إنما تطلع الشمس من المشرق " فما دخلت عليه (إنما) من شأنه أن لا يجهل ، بل ليس قابلاً لأن يكون مجهولاً ، فمخاطبك تجاوز جهله كل متوقع ، فتناول من عنفه وتمكنه ما لا يصلح أن يُجهل من عاقل . وفي هذا من الهجاء له ، والطعن في عقله ما ليس وراءه .

٢) في هذا دعوة من عبد القاهر إلى أن نعلم إلى استقراء مواقع (إنما) في الكلام العالي البديع تليده وحديثه ، والكلام العليّ المعجز كتاباً وسنة ، للوقوف على ما تثمره من لطيف دقائق المزايا وطريف العطايا ، وهذا لا يكون إلا بحسن البصر والتدبر ، وبترك الاعتكاف في محاريب أسفار البلاغيين التنظيرية ، ولا يكون إلا باتخاذ تلك الأسفار زاداً إلى العناية بما جاءت به أسفار البيان في أفقيه العليّ المعجز ، والعالي البديع من فنون الإبانة والتصوير في سياقات متنوعة لا تتناسخ ، ولأغراض تتكاثر وتتغازر وفق مناهج إبانة متجددة لا تخرج عن نحو العربية وأصولها ورسومها .

٣) في اختصاص الفعل بالفاعل دليل على انتفائه عن غيره ، فكان في هذا تقوية للنفي الضمني الذي في (إنما) وكأنه اجتمع هنا رافدان من روافد النفي ، فقواه ، فكان في قوة النفي المدلول عليه بأداة موضوعة له كما في "ما" و "إلا" .

وهذا يفهم أن (إنما) في مثل هذا المقام لم تأت لتؤسس علما بقصر الفعل على الفعل؛ لأن ذلك معلوم من طبيعة "الفعل" فهو فعلٌ فاعله متعينٌ، وهو أشبه بالأفعال التي تبنى لغير الفاعل، دلالة على أن فاعلها متعين لا يُحتاج إلى التصريح به، فيكون البناء لغير الفاعل هاديتا إلى اختصاصه به، فهو مسلمك من مسالك التخصيص الحصري (غير الاصطلاحي)، و (إنما) تأتي في مثل هذا لتفيد معنى آخر غير التخصيص الحصري: جاءت لتفيد تعريضا بمن انتفى عنه الفعل، أي تعريضا بمن لم يتذكر أنه ليس من أولى الأبواب، وهذا الإخراج يلزمه الإدخال فيما هو نقيضهم: "الأنعام" وفي هذا من التعريض الدامغ ما فيه.

علة نفرة (لا) عن جماعة (ما، وإلا) قائم مثلها في نفرتها من اجتماعها مع (إنما) الداخلة على فعل لا يكون له إلا فاعل واحد.

تخصيصه بفاعل لزمه انتفاؤه عن غيره لزوماً بيناً لا ينفك، ، فإذا جاءت (لا) العاطفة حينئذ جاءت وقد سبقت بانتفاء الحكم عما جاءت هي لتؤسس انتفاءه عنه، وذلك لا يستقيم؛ لأنه سبق تأسيسه، وتأكيد، فيكون إتيانها حينذاك عبثاً.

وفي هذا إشارة إلى أن تكاثف الروافد الدالة على معنى بطريق التلويح تجعل الدلالة حينئذ في قوة الدلالة بالتصريح.

ولعل هذا يذكرنا بأمر مسلم به عند علماء الحديث يتشمل في أن تعدد طرق الحديث الذي في سنده شيء من الضعف يجعل له قوة تقارب قوة الحديث الذي سنده صحيح، فيؤخذ به فيما يؤخذ فيه بالحديث الصحيح سنده.

ويمكن أن يستثمر ذلك في حال الشعوب. فإذا اتحدت الشعوب الضعيف عتاؤها أمكنها أن تصدّي لأمة قوي عتاؤها، ففي اتحاد الضعفاء ما يقيها سوء عقبى ضعفها، ويُنيلها ما لاتناها بتفرقها.

وهذا ينفعك أيضاً في حياتك الخاصة:

ضعف سيرك وصبرك في طريق من طرائق الأعمال الصالحات يقويه تنوع سيرك في طرق أخرى للأعمال الصالحات، فمن ضعف سعيه في طريق الصيام أو العلم مثلاً يمكنه أن يقويه بسيره في باب إعانة الضعفاء، أو نصر المظلومين أو نحو ذلك. المهم

تفسيرُ هذا أنه لا يحسنُ أن تقولَ : "إنما يتذكرُ أولو الألبابِ لا الجهالُ" ، كما يحسنُ أن تقولَ :
إنما يجيءُ زيدٌ لا عمرو" (١)
ثم إنَّ النَّفْيَ فيما يجيءُ فيه النَّفْيُ يتقدّمُ تارةً ، ويتأخّرُ أخرى (٢)
فمثالُ التأخير ما تراه في قولك : "إنما جائني زيدٌ لا عمرو"

أن تستثمر علمك بقضايا علم البلاغة في إصلاح شأنك وشأن أمتك، فليس علمًا لا
يشمر إصلاحًا لشأنك وشأن أمتك. فاعتبروا يا أولى الأبصار.

(١) التذكير يراد به الاعتبار بالشيء، لا مجرد ذكره، ولذا جعله لأولي الألباب، ولب
كل شيء خالصه وخياره، فاللب هنا خالص العقل ونقيّه وسديده . وفي هذا آية على
أن التذكر الذي هو الاعتبار بالمذكور لا يمكن أن يتحقق إلا بهذا الضرب من العقل
، وأصحابه في الناس قليل، فكم من حافظ للعلم دقائقه ولطائفه وطرائفه وشوارده
وأوابده وغرائبه ، ولا يعتبر بشيء من ذلك ، فمثل هذا لا يدخل في أولى الألباب
ألبته . فانظر في أمرك ، إلى أيّ أنت متسبّب ، فإنه أهمُّ لك من نسب جسدك ،
فأنسابُ الأجساد ليست مناط محمّدة أو مذمة ، وإنّما المذمة والمحمّدة لأنساب
القلوب والعقول والأعمال.

(٢) النفي الآتي مع (إنما) يكون بـ(لا) العاطفة ، وبغيرها إن كان بـ(لا) فهو آتٍ من
بعد جملة (إنما) ، وإن كان بغيرها ، فإنّه يأتي مع (إنما) فيسبقها حيناً، وتسبّقها حيناً،
فموضعه منها ليس بذی أثر في أنسها به أو نبوها عنها .

وكان حرّى بعبد القاهر أن ينظر في طبيعة المعاني التي تحملها جملة (إنما) وكان النفي
فيها سابقاً لـ(إنما) وأن ينظر في طبيعة المعاني التي تحملها جملة(إنما) وكان النفي فيها
تالياً (إنما) أهما سواء ، أم أن في طبيعة المعنى أو الغرض ما يقتضي التقديم أو التأخير
؟ لأنه لا يمكن أن يكون التقديم والتأخير في موضع النفي من (إنما) سواء.

وهذا ملحظٌ بكرٌ يحتاج إلى استقراء وتصنيفٍ ، ثم تحليلٍ ، وتأويلٍ ، واستنباطٍ
للحقائق ، وتحصيلها في كليات مقرّرة بالحجّة والبرهان الصحيحين. فامتطّ جوادك
(عقلك) وامتشق سيفك (قلمك) فإنّها منازل الفرسان .

وكقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾ (الغاشية: ٢١- ٢٢) (١)
وكقول لبيد :

[فإذا جُوزيت قَرْضًا ، فاجْزِهِ * إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ (٢)]

(١) يقول الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ * فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَّسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ * إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ (سورة الغاشية: ١٧ - ٢٦)

أورد الحق ﷻ آياتٍ هي الأولى بأن تكون محل نظرٍ واعتبارٍ، وهي آياتٌ قائمة فيهم لا تغيبُ عنهم ، ولا يغيبون عنها ، ولكنهم لا ينظرون إليها اعتبارًا، وكأنها ما خلقت إلا لما ينتفع ما فيها متاع الدنيا ، وهي التي أسخى عطاء بمنافع الآخرة من منافع الدنيا ، فأمر رسوله ﷺ أن يذكر بهذه المنافع الأخروية لهذه الآيات ، فهي أحق بالتذكر والانتفاع مما حرص عليه أولئك. أي فذكر بوجوب النظر إلى تلك الآيات بما يجمع المنفعتين : الدنيوية والأخروية ، العاجلة والزائلة ، والآجلة الباقية. ثم قال له: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ . لست عليهم بمسيطر ﴾ وفي هذا إقبالٌ على رسول الله ﷺ إقبال إشفاقٍ عليه من أن يحمل نفسه فوق ما هو مأمورٌ به، ومكلفٌ بالقيام به حق القيام. قصره على حسن التبليغ ، ونفي عنه أن يكون أهلاً لأن يسيطر عليهم ، فيحملهم على الامتثال ، فيعتبرون بهذه الآيات فيما فيه صالحٌ مصيرهم كانتفاعهم بها في مسيرهم . فالتفتي هنا جاء عقب (إنما) فقوى النفي المتأخر النفي الضمني الذي تقدم في (إنما)

وهنا نلتفت إلى نوع القصر في الآية : أهو قصر قلبٍ أم أفراد؟

لا يكون بملكنا أن نقول : " هو قصر قلب " إن نظرنا إلى جال سيدنا رسول الله ﷺ لأنه لا يتأتى أن يكون معتقده أنه عليهم مسيطر، وليس بمذكر، ولا يليق بشأنه ﷺ أن نزعم أننا ننزله من شدة حرصه على هدايتهم منزلة من يعتقد أنه مسيطر عليهم قادر على هدايتهم ، فمثل هذا الإنزال لا يليق بشأن رسول الله ﷺ .

(٢) قصيدة قالها لبيد في رثاء أخيه . وبعد هذا البيت قوله :

أَعْمِلِ الْعَيْسَ عَلَى عِلَاتِهَا * إِنَّمَا يَنْجِحُ أَصْحَابُ الْعَمَلِ

ومثال التقديم قولك : "ما جاءني زيدٌ ، وإنما جاءني عمرو " وهذا ممّا أنتَ تعلّم به مكان الفائدة فيها ، وذلك أنكَ تعلّم ضرورةً أنك لو لم تُدخِلها وقلتَ : "ما جاءني زيدٌ ، وجاءني عمرو" لكان الكلام مع من ظنّ أنّهما جاءك جميعاً ، وأنّ المعنى الآن مع دخولها أنّ الكلام مع من غلِط في عين الجائي فظنّ أنه كان زيداً لا عمراً (١) .

[أثر انضمام "ما" إلى "إنّ" في "إنّما"]

(فقرة: ٤٢١) وأمر آخر، وهو ليس ببعيد، أن يظنّ الظانّ أنّه ليس في انضمام "ما" إلى "إنّ" فائدة أكثر من أنها تُبطل عملها ، حتّى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنها كافّة (٢)

يستشهد عبد القاهر على أنّ (إنّما) يأتي بعدها النفي، فقوله (ليس الجمل) تصريح بالنفي الذي هو مضمن في (إنّما) ومجيء النفي هنا فيه آية على تنزيل الخبر منزلة ما يجهله المخاطب على الرغم من أنّه ممّا يختص الفاعل بالفعل فيه ، فمنطق العقل والواقع قاضيان بأن الجزاء إنّما يكون من الفطن اللبيب، ولا يكون من الجهول المغفل .

وشطريت لبيد من الأمثال الشعرية التي سار بها الرُكبان ، وكذلك قوله بعد (إنّما) ينجح أصحاب العمل)

١) يشير عبد القاهر أنّ البيان بالجمع بين جملة الإثبات بغير (إنّما) وجملة النفي يكون في مقام يكون المخاطب ذاهباً إلى أنّ الفعل قد كان من "زيد" و"عمرو" معا ، فتصح له اعتقاده بإثباته تصريحاً لـ "زيد" ونفيه تصريحاً عن "عمرو" فيكون تخصيص أفراد، لا تخصيص قلب ، وهو هنا تخصيص (غيراصطلاحى) كذلك يذهب عبد القاهر. فإن جئت بإنّما في الإثبات المصرح، وصرحت بعد بالنفي ، فأنت هنا في مقام من يرى "عمرا" هو الذي جاء ، وليس "زيداً" فتقلب عليه اعتقاده . كذلك يذهب عبد القاهر .

ونخرج هذا أنّ قصر القلب يحتاج إلى قوة في النفي ، فجمع له بين نفيين : نفي ضماني في (إنّما) ونفي صريح في الجملة التي بعدها ، فكان اجتماعها أقدر على تحقيق القلب .

٢) أي تكفّ (إنّ) عن العمل الإعرابي ، فيكون ما بعد (إنّما) مبتدأ مرفوعاً ، لا اسماً لـ (إنّ) منصوباً، وكان حرى بالنحاة أن ينظروا أ يكون لـ (ما) أثر في عمل (إنّ) الإعرابي ، ولا يكون لها أثر في عملها الدلالي . وما الإعرابي إلا آية على الدلالي ،

ومكانها هاهنا يُزيلُ هذا الظنَّ ويبطلهُ . وذلك أنك ترى أنك لو قلت : "ما جاءني زيدٌ، وإنَّ عمراً جاءني" لم يُعقلَ منه أنك أردتَ أن الجائي "عمرو" لا "زيدٌ" بل يكونُ دخولُ "إنَّ" كالشَّيء الذي لا يحتاجُ إليه ، ووجدتَ المعنى يَنبُو عنه. (١)

إفادة "إنَّما التعريض"

(فقرة: ٤٢٢) ثم اعلمُ أنك إذا استقريتَ وجدتها أقوى ما تكونُ وأعلَقَ ما ترى بالقلب ، إذا كان لا يُرادُ بالكلام بعدها نفسُ معناه ، ولكنَّ التعريضَ بأمرٍ هو مقتضاه (٢)

فهو خادمٌ له ، لأنَّه معرَّبٌ عنه ، فكيف تعملُ (ما) في الخادم (المُعرب) ، ولا تعملُ في المخدم (المُعرب عنه) ؟

ومَن لا يرى دلالة (إنَّما) على الحصر سيبويه، وللوقوف على مذهب الذين لا يقولون بإفادة (إنَّما) الحصر راجع ما جاء به أستاذنا العلامة محمد عبد الخالق عزيمة في مبحث: "إفادة (إنَّما) و(أنَّما) للحصر" من كتابه: "دراسات لأسلوب القرآن" ج: ١/ ٥٨٧

١ (يريدُ عبد القاهر أن المجيء ب(إن) في " وإنَّ عمراً جاءني " هو الذي يحقق القصر، لأنك إذا ما رفعت (إن) وهو الأعلى جان عندك الذي كان عند حضورها. فلا يكون حينئذٍ ل(إن) أثرٌ في تحقيق الحصر إلا أن الذي غاب هو توكيد نسبة المجيء إلى "عمرو" ، وجليُّ أنَّ (ما) في "ما جاءني زيدٌ"، و"إنَّ عمراً جاءني" ليست هي (ما) التي في (إنَّما) .

وهذا الذي قاله عبد القاهر بيانٌ لأثر (ما) حين تضاف إلى (إن) فتكون (إنَّما) في عملها الدلاليّ يضافُ إلى ما قاله النحاة في عملها الإعرابيّ، فيتكامل النظران: النحويّ والبلاغيّ .

٢ (تجدر الإشارة هنا لأمرٍ :

= التعريض ليس أسلوباً ، بل هو غرضٌ له أساليبٌ عدّة ، فليس كالتقديم أو الحذف أو الفصل والوصل أساليب لها أغراضٌ، بل هو غرضٌ له أساليب وفق سياقات القول، وليس هنالك تركيب ما وضع للتعريض كما وضع "الاستثناء المفرغ" للقصر والتخصيص مثلاً . بل الأمر مرده إلى السياقات التي تردُّ فيها التراكيب، وانماطها

= والتعريضُ ينتمي إلى باب النظر الدلالي للتراكيب ، فهو أقرب إلى المجاز والكناية ، والتورية... وما شاكل ذلك من كثيرٍ من فنون البديع الدلالي . وليس التعريض بمقصودٍ على مقامات التلويح بالمذمة ، بل هو منظورٌ فيه إلى كيفية الدلالة ومستواها ، ومخرجها . والعقل البلاغي حريٌّ به ألاَّ يعتكفَ في محرابِ النظر في استنباط المدلول من الدال ، وإن كان هذا في نفسه جليلاً ، بل عليه أن يطوّفَ على الأقل حول بيان مخرج الدلالة من الدوال ، ومناهجها و ، مستوياتها ، ففي هذا من المزايا ما لا يليقُ بنا أن نرغبَ عنها .

والتعريضُ ليس أهلاً لأن يصنف في باب المجاز أو الكناية ، لأنه ليس من قبيل الدلالة بمفهومها المعهود ، بل هو من قبيل الإفادة ، والتي تُسمى "مستتبعات التراكيب" . وابن الأثير قد نصَّ على ذلك . قال :

" وأما التعريض : فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي والمجازي ، فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب : " والله إني لمحتاج ، وليس في يدي شيء ، وأنا عريان والبرد قد آذاني " فإنَّ هذا وأشباهه تعريض بالطلب ، وليس هذا اللفظ موضوعاً في مقابلة الطلب ، لا حقيقة ولا مجازاً ، إنَّما دل عليه من طريق المفهوم ،

.... والتعريض أخفى من الكناية ؛ لأنَّ دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز ، ودلالة التعريض من جهة المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي . وإنَّما سمي " التعريض " تعريضاً ؛ لأنَّ المعنى فيه يفهم من عرضه أي : من جانبه ، وعرض كل شيء جانبه . " (المثل السائر: ١٨٦/٢ - ط: محيي الدين) * يحسن بك طالب علم أن تقرأ كتاب العلامة: أد

إبراهيم الخولي: التعريض في القرآن الكريم. ط: دار البصائر - القاهرة "

= دلالة (إنَّما) على مقتضى ما صرح به من مدخولها هو ما يُسمَّىه الأصوليون بما سبقَ له القصد سوقاً أصلياً . وهذا عندهم أقوى ممَّا صرَّح به ولم يُسقِ الكلامُ له سوقاً أصلياً بل تبعياً ، فالاعتبار بالسوق لا بالتصريح ، وهذا أدخل في النظر البلاغي ، فالاعتداد إنَّما هو بالمقاصد لا بأوضاع الألفاظ .

نحوُ أَنَا نَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ الْغَرَضُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (الرعد: ١٩) (١) أَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُونَ ظَاهِرَ مَعْنَاهُ ، وَلَكِنْ أَنْ يُذَمَّ الْكَفَّارُ ، وَأَنْ يُقَالَ : إِنَّهُمْ مِنْ فَرْطِ الْعِنَادِ ، وَمِنْ غَلَبَةِ الْهَوَى عَلَيْهِمْ فِي حَكْمِ مَنْ لَيْسَ بِذِي عَقْلِ . وَإِنْكُمْ إِنْ طَمَعْتُمْ مِنْهُمْ فِي أَنْ يَنْظُرُوا ، وَيَتَذَكَّرُوا ، كُنْتُمْ كَمَنْ طَمِعَ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أُولِي الْأَلْبَابِ . (٢)

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا ﴾ (النازعات: ٤٥) وقوله عَزَّ اسْمُهُ : ﴿ إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ ﴾ (فاطر: ١٨) المعنى عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ هَذِهِ الْخَشْيَةُ ، فَهُوَ كَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَدُنُّ تَسْمَعُ وَقَلْبٌ يَعْقِلُ . فَالْإِنْذَارُ مَعَهُ كَلَّا إِنْذَارٌ . (٣)

وهذا آيَةٌ بَيِّنَةٌ عَلَى وَعْيِ الْعَقْلِ الْبَلَاغِيِّ وَالْأَصُولِيِّ مِنْ قَبْلِهِ بِالسِّيَاقِ ، وَأَثَرِهِ . فَالْمَنْهَجُ السِّيَاقِيُّ مِنْهَاجُ أَصُولِيٍّ بَلَاغِيٍّ ، يَعْرِفُهُ الْعَقْلُ الْعَرَبِيُّ الْمُسْلِمُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَجَلِبَ إِلَى دِيَارِ الْعَرَبِ أَثَارَةٌ مِنْ آثَارِ الْعَقْلِ الْأَعْجَمِيِّ .

(١) قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (الرعد: ١٩)

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَنَّمَا أُنْزِلَ ﴾ لَيْسَ (إِنَّمَا) هِيَ الَّتِي تَفِيدُ الْقَصْرَ ، لِأَنَّ (مَا) هُوَ مُوصُولٌ . وَالْأَصْلُ أَنْ تُفْصَلَ كِتَابَةً عَنْ (إِنَّ) : (أَنَّ مَا) أَيُّ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ .

وقوله: ﴿إنما يتذكر أولو الألباب﴾ ليس القصد الرئيس إلى إثبات التذكر لأولي الألباب، ونفيه عن غيرهم، فهو وإن صُرح به فما هو بالمسوق له البيان سوقاً أصلياً بل القصد الرئيس إلى بيان أن مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْحَقُّ لَيْسَ مِنْ أُولِي الْأَلْبَابِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْ عُرْضِ الْكَلَامِ ، وَلَيْسَ هُنَاكَ تَلَازِمٌ بَيْنَ التَّعْرِيزِ وَإِرَادَةِ الْمَذْمَةِ.

(٢) يَلْفَتْ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِلَى أَنَّ التَّعْرِيزَ فِي الْآيَةِ بِالْكَافِرِينَ يَحْمِلُ فِي طَيَاتِهِ تَعْرِيزًا بِمَنْ يَطْمَعُ مِنَ الْمُهْتَدِينَ أَنْ يَسْتَجِيبُوا لِدَاعِي الْهَدَى ، وَأَتَاهُمْ يَحْرَثُونَ فِي أَرْضٍ لَا تُنْبِتُ ، وَكَأَنَّ فِيهِ أَنْ يُعْنَى الْمَرْءُ بِالْاجْتِهَادِ فِي تَهْيِئَةِ مَا يَسْعَى إِلَى اسْتِزْرَاعِهِ وَإِحْيَاءِ مَوَاتِهِ ، فَإِنْ ثَبَتَ لَهُ أَنَّهُ لَا يَصْلَحُ ، فَلَا يَنْفَقُ جَهْدَهُ وَعُمْرَهُ فِيهِ ، وَلِيُحِثَّ عَنْ أَرْضٍ إِنْ نَزَلَ الْغَيْثُ الطَّهَوْرُ عَلَيْهَا أَنْبَتَتْ كَلًّا وَعَشْبًا . وَهَذَا نَافِعٌ لِلدَّعَاةِ ، وَلِمَنْ يَعْلَمُونَ النَّاسَ الْخَيْرَ .

(٣) فِي هَذَا إِفَادَةٌ أَنَّ الَّذِينَ لَا يَخْشَوْنَ الْآخِرَةَ ، وَلَا يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ فَاقْدُونَ لِكُلِّ وَسَائِلِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْإِنْذَارِ مِنْ سَمْعٍ وَاعٍ وَقَلْبٍ فَاقِهٍ ، وَمُؤَدَى هَذَا أَنَّ مَنْ يَفْقَدُ ذَلِكَ

ومثال ذلك من الشعر قوله : أنا لم أرزق محبتها * إنما للعبد ما رزقا (١)
 الغرض أن يفهمك من طريق التعريض أنه قد صار ينصح نفسه ، ويعلم أنه ينبغي له أن يقطع
 الطمع من وصلها ، ويئأس من أن يكون منها إسعاف .
 ومن ذلك قوله : وإنما يعذر العشاق من عسقا (٢)
 يقول : إنه ليس ينبغي للعاشق أن يلوم من يلومه في عشقه ، وأنه ينبغي أن لا ينكر ذلك منه ، فإنه لا
 يعلم كنه البلوى في العشق ، ولو كان ابتلي به لعرف ما هو فيه فعذره .
 وقوله : ما أنت بالسبب الضعيف وإنما نجح الأمور بقوة الأسباب
 فاليوم حاجتنا إليك وإنما يدعى الطبيب لساعة الأوصاب
 يقول في البيت الأول : إنه ينبغي أن أنجح في أمري حين جعلتك السبب إليه .
 ويقول في الثاني : أنا قد وضعنا الشيء في موضعه ، وطلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما
 عرض من الحاجة ، وعولنا على فضلك . كما أن من عول على الطبيب فيما يعرض له من السقم ،

الانتفاع فهو في عالم الأنعام أدخل ، وهذا المعنى قد توارد في مواضع عدة من
 القرآن ، وكان يصرح أحيانا بانهم صم بكم عمي ، وأنهم كالأنعام بل هم أضل . إلا
 أن في ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ كان إirاده بطريق التعريض ، فكان مسه أوجع .

(١) البيت للعباس بن الأحنف ، وهو يحدث نفسه يصبرها ، وفي هذا إلاحه إلى
 عظيم ما هو معتلج فيه من تيارات أسى الإعراض والحرمان .

وفي تقديمه المسند إليه على المسند الفعلي المنفي (أنا لم أرزق محبتها) إشارة إلى أن ما
 وقع به لم يقع بغيره ، فهو المتفرد بذلك ، وهذا من رحم إحساسه بعظيم ما حل به .
 ومثل هذا يصور لك عظيم يأسه من وصلها . ففيه إفادة من عرض الكلام أنه
 ماض إلى أن يقيم نفسه مقام الإصرار على اليأس من وصلها . فإنه لا سبيل له إلى ما
 لم يرزق .

(٢) فيه تعريض بمن يلوم العشاق على ما يكون منهم ، بأنه ذو قلب لم يمسه الهوى
 ، وقلب كهذا لا حياة فيه ، فالعشق حياة القلوب عند أهل الهوى ، وأهل العشق
 عليهم ألا يلوموا من لامهم ؛ لأنهم معذورون ، لو مس العشق قلوبهم ما لاموا
 عاشقا . فليس على العاشق من حرج .

كان قد أصاب بالتعويل موضعَه وطلب الشيء من معدنه^(١)

(ف: ٤٢٤) ثم إنَّ العَجَبَ في أنَّ هذا التعريضَ الذي ذكرتُ لك لا يحصلُ من دُونِ "إنما" فلو قلتُ :
" يتذكَّرُ أولو الألباب" ، لم يدلَّ على ما دلَّ عليه في الآية ، وإنَّ كان الكلامُ لم يتغيَّرَ في نفسه ،
وليس إلاَّ أنه ليس فيه "إنما" .

والسببُ في ذلك أنَّ هذا التعريضَ إنما وقعَ بأنَّ كان من شأنِ "إنما" أن تضمَّنَ الكلامَ معنى "النفى" من بُعدِ "الإثباتِ" والتصريحِ بامتناعِ التذكُّرِ ممن لا يَعْقِلُ ، وإذا أُسقطتْ من الكلامِ فقيل: "يتذكَّرُ أولو الألباب" كان مجردَ وصفٍ لأولي الألباب بأنهم يتذكَّرون ، ولم يكن فيه معنى نفى للتذكُّرِ عمَّن ليس منهم.

ومحالٌ أن يقعَ تعرضٌ لشيءٍ ليس له في الكلامِ ذكرٌ ، ولا فيه دليلٌ عليه . فالتعريضُ بمثلِ هذا أعني بأن يقولَ : " يتذكَّرُ أولو الألباب" بإسقاطِ "إنما" يقعُ إذنُ إنَّ وقعَ بمدحِ إنسانٍ بالتقيُّظِ ، وبأنَّه فعلٌ ما فعلَ ، وتنبيهٌ لما تنبَّهَ له ، لعقله ولحسنِ تمييزه ، كما يقالُ: "كذلك يفعلُ العاقلُ" ، و" هكذا يفعلُ الكريمُ" .^(٢)

وهذا موضعٌ فيه دقَّةٌ وغموضٌ ، وهو مما لا يكادُ يقعُ في نفسِ أحدٍ أنه ينبغي أن يُتعرَّفَ سببُه ويُبحثَ عن حقيقة الأمرِ فيه .^(٣)

(١) دخل الشاعر إلى تحقيق طلبته منه مدخلا يحمل المخاطب على أن يخضع لمراذه، فلا تحدّثه نفسه أن يتوقف أو أن يعتذر ، فقدم بين يدي طلبته ما يمكن لها، ويجعل لها سلطانا، وكذلك يكون البيان .

وهذا منهج علمنا الإسلام عموده حين حثنا على أن نقدم بين يدي تضرعنا واستجدائنا من خالقنا ما نرغب فيه نفوسنا عملاً صالحاً وذكرًا طيباً ، وصلاة على سيد المرسلين ، لتتوسل بهذا العمل الصالح إلى أن يُستجاب لنا على ما يعلم الله تعالى أنه الخير لنا ، فيرضينا بما يختاره لنا.

(٢) يشير عبد القاهر إلى أنَّ التَّقيُّ القائم في (إنما) هو الذي يحقق في صحبة الإثبات إفادة التعريض ، وهذا النفي الضمني غير متحقّق فيما لم تكن فيه (إنما)

(٣) يشير عبد القاهر إلى مخرج التعريض من القصر (إنما) دون غيرها من طرق القصر أو غيرها من طرق الجمع بين الإثبات والنفي دقيقتاً لطيفاً ، أو ما ليس من قبيل الجمع بينهما كما في قولك لصاحبك ، وقد أساء لجاره: المسلمون يحسنون لجيرانهم أو قولك لمن يلمز ويهمز: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده . وأنَّه ممّا لا يكاد يُلتفت إليه ليُبصر ، وتُرصد حركته ، وفي هذا تحفيز واستفزاز وإغراء بالقيام للوفاء بحقه من العناية استقراءً من كلّ بيانٍ بليغٍ ، وتحليلاً وتأويلاً وتصنيفاً

[عودٌ إلى تقرر ما تأنّسُ به "إنما" من مقامات التنزيل على خلاف الظاهر]
 (فقرة: ٤٢٥) ومما يجبُ لك أن تجعله على ذكرٍ منك من معاني "إنما" ما عرّفْتُكَ أولاً^(١) من أنّها قد تدخل في الشيء على أن يُخيّل فيه المتكلّم أنه معلومٌ ، ويدّعي أنه من الصّحة بحيث لا يدفعه دافع^(٢) كقوله :
 إنّما مُصْعَبٌ شهابٌ من الله [تجلّت عن وجهه الظلماء]^(٣)
 ومن اللطيف في ذلك قولُ قَتَبَ بنِ حِصْنٍ :
 ألا ، أيّها النّاهي فزارةً بعدما * أجدتُ لغزوي ، إنّما أنتَ حالِمٌ^(٤)

، واستنباطاً للكليات الضابطة كما هو شأن النظر البلاغيّ العلميّ ، لتكون منائر يُهتدى بها في إحسانِ الفهم لما يُهدى إلينا من فرائد البيان العالي المبدع ، والبيان العليّ المعجز.

(١) أي في الفقرة رقم (٣٩٠-٣٩١ ص ٣٣٠-٣٣١) من دلائل الإعجاز ط: شاكر

(٢) في هذا من عبد القاهر توكيدٌ لما سبق بيانه، وتأسيسٌ لأمرٍ جديد:
 أمّا التأكيد فليان أنّ (إنما) تأتي لما ليس بمعلوم لأمر اقتضى ذلك العدول عن المعهود في شأنها .

وأما التأسيس فليان مقتضى التنزيل ، ومبناه ، وأنّ هذا التنزيل مبنيٌّ على تخيل المتكلم أنّ هذا المجهول معلومٌ لما فيه من شواهد تجعل من شأنه أن يكون معلوماً ، وإنّ كان في واقعه مجهولاً لأمر خارج عنه ، وأنّ من جهله إنّما قصّر في الوفاء بما يجب عليه من العرفان به ، وظلمه ، وعقّه ، وكأنّ فيه هذا شوبٌ لائمةٍ لمن كان به جاهلاً ، فعُدّل الأمر أن يكون معلوماً مذكوراً .

وليس يخفى عليك أنّ هذا التّخيل ليس من سبيل الاستعارة ، بل هو تخيل استولده النّظم ، وهذا يلفتنا إلى فريضة استقراء طرائق التّخيل في الكلام البليغ ، وتحليلها وتأويلها وبيان مخارجه منها. فهذا من الموضوعات البكر التي لم يلتفت إلى إحياء مواتها ، واستزراعها ، واستثمارها ، فحيّهل .

(٣) سبق أن أبنت عما في البيت من لطائف ، واقتضاء المدح (إنما) وما فيه من تخيل أن ما نعت به مصعبٌ أمرٌ هو المعلوم لكل منصف، ومن جهل فقد ظلم.

(٤) ينسبُ البيت لأبي حرجة الفزاري ، ولغيره ، وبعده أبيات حرّى أن يحفظها في فؤاده كل حرّ ، فتستفزه إلى المعالي :

أبى كل حرّ أن يبيت بوتره ويمنع منه النّوم إذا أنت نائم

ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (البقرة: ١١) دخلت "إنما" لتدلّ على أنّهم حين ادّعوا لأنفسهم أنّهم مُصلِحُونَ، أظهرُوا أنّهم يدّعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً . ولذلك أكّد الأمر في تكذيبهم والردّ عليهم، فجَمَعَ بين "ألا" الذي هو للتنبيه ، وبين "إن" الذي هو للتأكيد ، فقال : ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة: ١٢) (١)

أقول لفتيان العشيّ، تروحووا على الجرد في أفواههنّ الشكائم

قفوا وقفة من يحى لا يخر بعدها ومن يحترم، لا تتبعه اللوائم

وهل أنت إن باعدت نفسك عنهم لتسلم فيما بعد ذلك سالم

والبيت قبل الأخير (قفوا وقفة من يحى ..) جدير بأن يقام في كلّ ميدان من ميادين أرض الإسلام ليكون منهاج حياة، يستفزّ الأحرار إلى أن يدمغوا الطواغيت ، ويجندلوا إخوان الشياطين ، وهم اليوم كثر .

ومن الإحسان لنفسك أن تراجع أثر هذه الأبيات في نفس " إبراهيم بن عبد الله بن الحسن " عند مقاتلته أصحاب أبي جعفر المنصور ، لما رواها له "المفضل الضبي"

صاحب الاختيارات (راجع: أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (ج: ٣ ص ٣٠٥)

١) قال تعالى في شأن المنافقين : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ * يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (البقرة: ٨-١٢)

في هذه الآيات بيانٌ شافٍ لشأن المنافقين ، وما أقاموا عليه حياتهم من الخداع والادعاء والاجتهاد في المراوغة لبلوغهم طلبتهم في إفساد الحياة، لتكون لهم الغلبة ، وهذا نهج باقٍ فيهم في كل عصرٍ ومصرٍ ما بقيت الحياة .

والقرآن أسس بيانه على كشف حالهم في أمرٍ جلل : أمر الإيمان بالله تعالى وباليوم الآخر ، فهم يكرّرون دعوى إيمانهم بذلك ، وهم في الحقيقة ثابتون على الكفر، قابعون في وكره ﴿وما هم بمؤمنين﴾ ويكشف لنا القرآن ما في عقولهم من دغل ودخل وفساد: بين لنا أنّهم في نهجهم هذا يخادعون من لا يخادع: يخادعون الله ﷻ ، ممثلاً خداعهم له في خداع الذين آمنوا ، وفي هذا من الترهيب من خداع الذين آمنوا

ما فيه ، إنه في حقيقة الأمر سعيٌ لخداع الله ﷻ وفي هذا أيضًا تكريمٌ للذين آمنوا ، فبذلك فليفرحوا . تأمل المقابلة بين حال المنافقين ومقامهم ، ومحال الذين آمنوا ومقامهم .

وهنا يقطع القرآن بالأمر ، ويطمئن الذين آمنوا ، ويدمغ المنافقين ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ قصر أثر خداعهم الذي يتفنون فيه ويجتهدون على أنفسهم ، وأبان أنهم مهما اجتهدوا في ذلك الخداع ، وتفننوا فيه ، فإنه لن يعدو أثره دواخلهم ، فنفسهم هي مجال حركته ، فهو أضعف من أن يمتد إلى شيء خارجها ، أنه يعمل فيهم ولا يعمل في غيرهم ، فإن كفوا كفوا عن أنفسهم ، وإن ثابروا على ذلك ، فأنفسهم يهلكون ، ولكنهم من جلافتهم لا يشعرون مجرد شعورٍ بأثر هذا الخداع فيهم ، نفى عنهم أدنى درجات الإدراك : الشعور ، فجردهم من كل ما يختص به الإنسان ، وفي هذا من التطمين للذين آمنوا ، فما عليهم إلا أن يلتزموا بأن يكونوا من الذين آمنوا ، فتلك هي الحصانة المنيعة .

ويبين الحق ﷻ عن علة هذا الذي كان من المنافقين : ﴿ في قلوبهم مرضٌ ﴾ . وفي هذا إعلامٌ وهداية للذين آمنوا أن يتفقدوا قلوبهم ، وأن يرعوا سلامتها ، فهي مأوى المهلكة ، إنها الثغر الأعظم الذي تؤتى منه الأمة : مرضُ القلوب .

ويبين القرآن عن حالٍ من أحوال المنافقين حين يُدعون إلى ترك هوايتهم وحرقتهم وعبادتهم : الإفساد في الأرض ، لا يكون منهم استجابة ، بل تكونُ مدافعة ، وأدعاءٌ كاذب يفضحهم كل حالٍ من أحوالهم . يقولون ﴿ إِنَّا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ جاءوا بـ(إِنَّا) للدلالة على أن صلاحهم أمرٌ متعالمٌ مشهور ، وأن من يتوهم أنهم غير ذلك ، فغفلةٌ منه ، لا دخل لهم فيه ، فهم يدعون أن صلاحهم بحالٍ من الشهرة ما يجاز من يدعوهم إلى ترك الفساد في الأرض عن أن يقول لهم ذلك ، لأنه لو راجع لرجع عن قوله هذا . كذلك يسعى أولئك المنافقون إلى تحييل أنهم مقصرون على الصلاح ، وأنهم لا يتصفون بغيره ، وفي هذا من الإبلاغ في الدَّعوى ما فيه ، وهذا ينم عن جلافةٍ وصلادة ، فمن هو غارقٌ في الفساد ، ثم يحسبُ أنه مصلحٌ ، فلا أمل في صلاحه ، وهذا شأنٌ غير قليلٍ من بني جلدتنا لا يستشعرون ما هم فيه من ضلالٍ مبين ، بل يرون أن غيرهم هو الذي في ضلالٍ مبين .

ولمَّا كان المنافقون قد أغرقوا في الدَّعوى كان حرَّى أن يدمغ أمرهم ، فقال الله ﷻ : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ مصدرًا دفعه ونقضه به (ألا) التي توقظ كلَّ المدارك، وتنبئ عن أنَّ ما هو أتمُّ أمرٌ جللٌ، جديرٌ بأنَّ يُلْتَفَتَ إليه، بل بأنَّ يكون المرءُ منه على ذكر فلا يغيب البتة.

لمَّا قصروا أنفسهم على الإصلاح، وحصروها فيه، ادعاء بأنَّهم لا يعرفون غيره ، ولا يمارسون سواه رد القرآن عليهم بطريق تعريف الطرفين، وضمير الفصل ، وتَعْرِيفَ المُسْنَدِ يُفِيدُ قَصْرَ (الصفة) المُسْنَدِ عَلَى (الموصوف) المُسْنَدِ إِلَيْهِ ، فهم حصروا أنفسهم في الإصلاح، فقصر القرآن الإفساد عليهم، وحصره فيهم، فكأنَّه قال ما المفسدون في الأرض إلا هم، وكأنَّه جعل كلَّ فساد من غيرهم كلا فساد لما هم فيه من علوٍّ وتمكن في هذا، وفي هذا من نقضهم ودمغهم ما فيه ،

وهذا نهج من مناهج النقض: ولو قال إنما هم مفسدون، لكان هذا أدنى في دمعهم . ولكنَّه لما كان قولهم ﴿ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ في قوة: إِنَّا المفسدون هم ، أو ما المفسدون إلا هم كان هذا أنكى؛ لأنَّهم لم يدعوا لأنفسهم الإصلاح بل تجاوزوا هذا إلى الإصلاح ، فهم صالحون مصلحون، وذلك من الإغراق في فجور الإدعاء ، لو أنهم ادعوا أنَّهم صالحون لكان الأمر أخفَّ ، أما أن يدعوا أنَّهم تجاوزوا مرحلة أن يكونوا صالحين إلى أفق أن يكونوا مصلحين، فتلك التي لا تطاق أبدًا.

ثم دمعهم بقوله ﴿ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ وفي هذا كما قلت إعلامٌ للذين آمنوا أن أولئك قد فقدوا أدنى درجات الإدراك ، فأنَّى لهم أن يكون على ما هو الأعلى من الشعور. فقد يشعر المرءُ بما تتبين له معالمة ، فالشعور أدنى من العلم ، ومن كان فاقداً لمجرد الشعور بأنَّ ما يصنعه من الإفساد بل هو الإفساد لم يكن أهلاً لأنَّ يُخشى بأُسِّه ، بل هو أهلٌ لأنَّ يباعد ، ويتحاشى ، والآن يتخذ مستشاراً في حقير الأمر ، فكيف بعظيمه ، بل كيف باتخاذ إماماً. يُقْتَدَى ويستهدى بشأنه ونهجه ؟!!!

كذلك القرآن يبين لنا حال أولئك . والله الهادي إلى سواء السبيل

وكتبه

محمود توفيق محمد سعد

القاهرة مدينة الشروق

الخميس: ١٤٤٠/٥/١١هـ